



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

تحليل الموازنة التطويرية للهيئات المحلية الكبرى في قطاع
غزة

في الفترة (2001-2005)

**Analyzing the Capital Budget of Major
Local Authorities in Gaza Strip
during (2001-2005)**

إعداد الطالب

طارق يوسف أبو العجين

إشراف الدكتور

سالم عبد الله حلس

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1428 هـ - 2007 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾

"سورة العلق"

صدق الله العظيم

الإهداء

✕ إلى جامعتي الموقرة (الجامعة الإسلامية) التي احتضنتني في مرحلة البكالوريوس والماجستير.

✕ إلى أستاذي الفاضل الدكتور / سالم طس الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه الرسالة، والذي ما بذل علي بعلمه وجهده طيلة فترة إعداد البحث.

✕ إلى والدي ووالدتي الحنونين وصاحبي الفضل العظيم علي.

✕ إلى أخي الحبيب.

✕ إلى زوجتي الغالية التي طالما وقفت بجانبني وسهرت علي الليالي للوقوف على راحتي.

الباحث
طارق يوسف أبو العجين

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين الذي وفقني لإتمام هذا البحث وكان عوناً لي في تحمل أعبائه والسعي لإتمامه، والصلاة والسلام على المعلم الأول سيد البشر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

ويسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور / سالم عبد الله طس، وذلك لجهد الكبير ووقته الثمين الذي بذله من خلال توجيهاته وإبدائه للنصح والمشورة البناءة طوال فترة إعداد هذا البحث.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني وقدم لي النصح والإرشاد لإتمام هذا البحث وخص بالذكر الأستاذ / أحمد الحمص، والأخ / محمد زعرب، والمهندس / هشام أبو القمبز، والأستاذ / محمد زين الدين، والأخ / فريد سليم، وجميع زملاء العمل في وزارة الحكم المحلي.

الباحث

طارق يوسف أبو العجين

قائمة المحتويات		
الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	A
	شكر وتقدير	B
	قائمة المحتويات	C
	قائمة الجداول	H
	قائمة الأشكال	J
	قائمة الملاحق	K
	ملخص البحث باللغة العربية	O
	ملخص البحث باللغة الإنجليزية	P
الفصل الأول - الفصل التمهيدي		
(1-1)	المقدمة	2
(1-2)	مشكلة الدراسة	3
(1-3)	أهمية الدراسة	4
(1-4)	أهداف الدراسة	5
(1-5)	فرضيات الدراسة	5
(1-6)	منهجية الدراسة	6
(1-7)	منهجية تحليل البيانات	6
(1-8)	مجتمع الدراسة	7
(1-9)	محددات الدراسة	7
(1-10)	الدراسات السابقة	8
(1-11)	التعليق على الدراسات السابقة	15
الفصل الثاني - مدخل إلى الموازنة		
(2-1)	المقدمة	18
(2-2)	تعريف الموازنة	18

20	أهداف الموازنة	(2-3)
21	الموازنة كأداة للتخطيط	(2-3-1)
21	الموازنة كأداة للرقابة	(2-3-2)
22	الموازنة كأداة لتنسيق	(2-3-2)
23	الموازنة كأداة اتخاذ القرارات	(2-3-4)
23	أهمية الموازنة	(2-4)
24	أسس ومبادئ أعداد الموازنة	(2-5)
24	مبدأ الشمول	(2-5-1)
25	مبدأ السنوية	(2-5-2)
25	مبدأ وحدة الموازنة	(2-5-3)
26	مبدأ المرونة	(2-5-4)
27	مبدأ ارتباط الموازنة بالهيكل التنظيمي	(2-5-5)
27	مبدأ الشئوع (عدم التخصيص)	(2-5-6)
27	مبدأ الواقعية	(2-5-7)
27	مبدأ توازن الموازنة	(2-5-8)
28	مبدأ التمييز بين العمليات الجارية والعمليات الاستثمارية	(2-5-9)
29	أنواع الموازنات	(2-6)
29	من حيث الفترة الزمنية	(2-6-1)
29	من حيث طبيعة المجال	(2-6-2)
29	من حيث موضوع المعاملات التي تغطيها	(2-6-3)
30	من ناحية المرونة	(2-6-4)
30	من حيث درجة التفصيل التي تضمنها الموازنة	(2-6-5)
30	من حيث منهج واسلوب الاعداد	(2-6-6)
32	خطوات إعداد الموازنة (دورة الموازنة)	(2-7)
32	مرحلة التحضير والإعداد	(2-7-1)
33	مرحلة الاعتماد والمصادقة	(2-7-2)

33	مرحلة تنفيذ الموازنة	(2-7-3)
33	مرحلة الرقابة والتقييم	(2-7-4)
34	طرق تقدير النفقات والإيرادات في الموازنة	(2-8)
34	نفقات الموازنة العامة	(2-8-1)
34	تقدير إيرادات ونفقات الموازنة العامة	(2-8-2)
35	الموازنة الرأسمالية (الاستثمارية أو التطويرية)	(2-9)
37	مراحل إعداد الموازنة الرأسمالية (الاستثمارية أو التطويرية)	(2-9-1)
38	أغراض الموازنة الرأسمالية	(2-9-2)
39	تحليل الاستثمارات	(2-9-3)
الفصل الثالث - الموازنة التطويرية في العيّنات المطية		
43	المقدمة	(3-1)
43	الهيئة المحلية (البلدية)	(3-2)
44	مهام الهيئات المحلية	(3-3)
47	دور الهيئات المحلية في عملية التنمية المحلية	(3-4)
50	الموارد المالية للهيئات المحلية	(3-5)
50	إيرادات من الضرائب والرسوم والفوائد	(3-5-1)
51	إيرادات من الخدمات المحلية	(3-5-2)
52	إيرادات من المشاريع (المياه - الصرف الصحي - الكهرباء)	(3-5-3)
53	إيرادات خارجية	(3-5-4)
53	نفقات الهيئات المحلية	(3-6)
53	مصروفات الإدارة العامة	(3-6-1)
54	مصروفات الخدمات المحلية	(3-6-2)
55	مصروفات المشاريع (المياه - الصرف الصحي - الكهرباء)	(3-6-3)
56	الموازنات التي تقوم الهيئات المحلية بإعدادها في قطاع غزة	(3-7)
58	تصنيف الهيئات المحلية في قطاع غزة	(3-8)

61	الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة	(3-9)
61	بلدية جباليا	(3-9-1)
61	بلدية غزة	(3-9-2)
62	بلدية دير البلح	(3-9-3)
62	بلدية خان يونس	(3-9-4)
63	بلدية رفح	(3-9-5)
63	الموازنة التطويرية (الرأسمالية)	(3-10)
63	تعريف الموازنة التطويرية (الرأسمالية)	(3-10-1)
66	النفقات الرأسمالية والتطويرية	(3-10-2)
67	مصادر تمويل المشاريع في الهيئات المحلية	(3-10-3)
67	الوضع المالي للهيئات المحلية في قطاع غزة	(3-11)
71	العقبات والمشاكل التي تواجه الهيئات المحلية في قطاع غزة	(3-12)
الفصل الرابع - الدراسة التحليلية واختبار الفرضيات		
75	المقدمة	(4-1)
78	التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات	(4-2)
79	تحليل البرامج الانفاقية	(4-2-1)
79	الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عدد سكان الهيئة المحلية وبين مجمل إنفاقها التطويري.	
83	الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي مخصصات المشاريع الإنتاجية وإجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية.	
85	الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي المخصصات للمشاريع الخدمية وإجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية.	
99	تحليل المصادر التمويلية	(4-2-2)
99	الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين إيرادات المشاريع الإنتاجية وبين النفقات التطويرية للهيئات المحلية.	

102	الفرضية الخامسة: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المنح والدعم الخارجي للهيئات المحلية ومجمل إنفاقها التطويري.	
105	الفرضية السادسة: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي للهيئات المحلية ومجمل إنفاقها التطويري.	
110	الوضع المالي للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة (2001-2005)	(4-2-3)
الفصل الخامس - النتائج والتوصيات		
113	المقدمة	(5-1)
113	النتائج	(5-2)
115	التوصيات	(5-1)

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
(3-1)	تصنيف الهيئات المحلية في قطاع غزة	59
(3-2)	الموقف المالي للهيئات المحلية في قطاع غزة في الفترة (2001-2005) بالشكل	68
(4-1)	مساحة الهيئات المحلية في قطاع غزة وتعدادها السكاني	77
(4-2)	إجمالي النفقات التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى خلال الفترة (2001-2005)	79
(4-3)	نتائج تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (عدد السكان)	81
(4-4)	إجمالي مخصصات المشاريع الإنتاجية والخدمية في الهيئات المحلية الكبرى خلال الفترة (2001-2005)	83
(4-5)	نتائج تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (إجمالي مخصصات المشاريع الإنتاجية)	83
(4-6)	نتائج تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (إجمالي مخصصات المشاريع الخدمية)	85
(4-7)	إجمالي نفقات المشاريع الإنتاجية في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)	88
(4-8)	إجمالي نفقات مشاريع المباني والمرافق العامة في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)	90
(4-9)	إجمالي نفقات مشاريع الطرق والأرصفة في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)	91
(4-10)	إجمالي نفقات مشاريع الكهرباء والإنارة في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)	92
(4-11)	إجمالي نفقات مشاريع المياه في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)	93

94	إجمالي نفقات مشاريع الصرف الصحي في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)	(4-12)
95	إجمالي نفقات مشاريع الحدائق والمنتزهات في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)	(4-13)
97	إجمالي نفقات شراء الآليات والمعدات في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)	(4-14)
98	إجمالي نفقات مشاريع تطويرية أخرى ومتنوعة في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)	(4-15)
99	إجمالي إيرادات المشاريع الإنتاجية (الرأسمالية) للهيئات المحلية الكبرى ونفقاتها التطويرية خلال الفترة (2001-2005)	(4-16)
100	نتائج تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (إجمالي الإيرادات الإنتاجية)	(4-17)
102	نسبة التمويل الخارجي للمشاريع التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى خلال الفترة (2001-2005)	(4-18)
103	نتائج تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (المنح والدعم الخارجي للهيئات المحلية)	(4-19)
105	نسبة التمويل الذاتي للمشاريع التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى خلال الفترة (2001-2005)	(4-20)
106	نتائج تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (التمويل الذاتي)	(4-21)
108	مصادر تمويل المشاريع التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى خلال الفترة (2001-2005)	(4-22)
110	الموقف المالي للهيئات المحلية الكبرى خلال الفترة (2001-2005)	(4-23)

قائمة الأشكال		
الرقم	اسم الشكل	الصفحة
(2-1)	دورة إعداد الموازنة	32
(4-1)	نفقات المشاريع التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة خلال الفترة (2005-2001)	80
(4-2)	عدد سكان الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة خلال الفترة (2005-2001)	80
(4-3)	لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (عدد السكان)	82
(4-4)	لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (إجمالي مخصصات المشاريع الخدمية)	86
(4-5)	إيرادات المشاريع الإنتاجية في الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة خلال الفترة (2005-2001)	100
(4-6)	لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (إجمالي الإيرادات الإنتاجية)	101
(4-7)	لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (التمويل الخارجي)	104
(4-8)	لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (التمويل الذاتي)	107

قائمة الملحق

الرقم	اسم الملحق
(1)	إجمالي النفقات التطويرية في بلدية غزة وتعدادها السكاني خلال الفترة (2001-2005)
(2)	إجمالي النفقات التطويرية في بلدية خان يونس وتعدادها السكاني خلال الفترة (2001-2005)
(3)	إجمالي النفقات التطويرية في بلدية رفح وتعدادها السكاني خلال الفترة (2001-2005)
(4)	إيرادات المشاريع الإنتاجية لبلدية غزة خلال الفترة (2001-2005)
(5)	إيرادات المشاريع الإنتاجية لبلدية خان يونس خلال الفترة (2001-2005)
(6)	إيرادات المشاريع الإنتاجية لبلدية رفح خلال الفترة (2001-2005)
(7)	إجمالي نفقات المشاريع الإنتاجية في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(8)	إجمالي نفقات مشاريع المباني والمرافق العامة في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(9)	إجمالي نفقات مشاريع الطرق والأرصفة في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(10)	إجمالي نفقات مشاريع الكهرباء والإنارة في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(11)	إجمالي نفقات مشاريع المياه في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(12)	إجمالي نفقات مشاريع الصرف الصحي في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(13)	إجمالي نفقات مشاريع الحدائق والمنتزهات في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(14)	إجمالي نفقات الآليات والمعدات في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(15)	إجمالي نفقات مشاريع تطويرية أخرى ومتنوعة في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)

(16)	إجمالي نفقات المشاريع الإنتاجية في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(17)	إجمالي نفقات مشاريع المباني والمرافق العامة في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(18)	إجمالي نفقات مشاريع الطرق والأرصفة في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(19)	إجمالي نفقات مشاريع الكهرباء والإنارة في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(20)	إجمالي نفقات مشاريع المياه في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(21)	إجمالي نفقات مشاريع الصرف الصحي في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(22)	إجمالي نفقات مشاريع الحدائق والمنتزهات في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(23)	إجمالي نفقات الآليات والمعدات في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(24)	اجمالي نفقات مشاريع تطويرية أخرى ومتنوعة في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(25)	إجمالي نفقات المشاريع الإنتاجية في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(26)	اجمالي نفقات مشاريع المباني والمرافق العامة في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(27)	إجمالي نفقات مشاريع الطرق والأرصفة في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(28)	إجمالي نفقات مشاريع الكهرباء والإنارة في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(29)	إجمالي نفقات مشاريع المياه في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(30)	إجمالي نفقات مشاريع الصرف الصحي في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(31)	إجمالي نفقات مشاريع الحدائق والمنتزهات في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)

(32)	إجمالي نفقات الآليات والمعدات في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(33)	إجمالي نفقات مشاريع تطويرية أخرى ومتنوعة في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(34)	إجمالي نفقات المشاريع الإنتاجية في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(35)	إجمالي نفقات مشاريع المباني والمرافق العامة في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(36)	إجمالي نفقات مشاريع الطرق والأرصفة في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(37)	إجمالي نفقات مشاريع الكهرباء والإنارة في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(38)	إجمالي نفقات مشاريع المياه في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(39)	إجمالي نفقات مشاريع الصرف الصحي في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(40)	إجمالي نفقات مشاريع الحدائق والمنتزهات في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(41)	اجمالي نفقات الآليات والمعدات في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(42)	إجمالي نفقات مشاريع تطويرية أخرى ومتنوعة في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)
(43)	مصادر تمويل المشاريع التطويرية في بلدية غزة خلال الفترة (2001-2005)
(44)	مصادر تمويل المشاريع التطويرية في بلدية خان يونس خلال الفترة (2001-2005)
(45)	مصادر تمويل المشاريع التطويرية في بلدية رفح خلال الفترة (2001-2005)
(46)	مصادر تمويل المشاريع التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى خلال الفترة (2001-2005)
(47)	الموقف المالي لبلدية غزة (2001-2005)

(48)	الموقف المالي لبلدية خانيونس (2005-2001)
(49)	الموقف المالي لبلدية رفح (2005-2001)
(50)	نموذج جمع البيانات
(51)	نموذج للموازنة التطويرية
	الموازنة التطويرية لبلدية جباليا من الفترة (2005/12/31-2005/1/1)
	الموازنة التطويرية لبلدية خانيونس من الفترة (2005/12/31-2005/1/1)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الموازنة التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة في الفترة (2001-2005). ويرمي ذلك إلى بيان البرامج الانفاقية لكل من الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة سواء كان إنفاق تطويري موجه نحو المشاريع الخدمية ويكون هدفه مساعدة الهيئات المحلية على بناء قاعدة متينة من مشاريع البنية التحتية أو كان إنفاق تطويري موجه نحو المشاريع الإنتاجية (الاستثمارية) والتي تهدف إلى مساعدة الهيئات المحلية بالاعتماد على مصادرها الذاتية في التمويل وذلك بعد أن تدر تلك المشاريع دخلا لميزانياتها وهذا يؤدي إلى تقليل اعتمادها على القروض والتمويل الخارجي (المنح والهبات الخارجية). بالإضافة إلى بيان المصادر التمويلية لهذه الهيئات المحلية ونسب التمويل سواء كانت ذاتي أو خارجي أو قروض خاصة في ظل الأوضاع المالية السيئة التي تعاني منها الهيئات المحلية والتي تطرقت إليها هذه الدراسة.

وتعتمد منهجية البحث في تحليل البيانات على استخدام التحليل الوصفي الذي يعتمد استخدام الجداول والنسب المئوية وذلك باستخدام برنامج (Excel) والبرنامج الإحصائي (SPSS) من خلال استخدام الباحث معامل الارتباط (Correlation) واستخدام الانحدار الخطي (Regression).

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن كافة الهيئات المحلية قيد الدراسة تعاني من عجز مالي كبير في ميزانياتها، وجود تركيز واضح على المشاريع الخدمية وعدم التركيز على المشاريع الإنتاجية في الفترة (2001-2005)، اعتماد الهيئات المحلية على الدعم الخارجي في تمويل إنفاقها التطويري بنسبة كبيرة جدا مقارنة بنسبة التمويل الذاتي.

وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها: تشجيع إقامة المشاريع الإنتاجية في الهيئات المحلية نظرا لافتقارها لمثل هذا النوع من المشاريع، تحسين قدرة الهيئات المحلية على تحصيل إيراداتها، محاولة دمج الهيئات المحلية المتجاورة والتوقف عن استحداث هيئات محلية جديدة، ضرورة توطيد وتعزيز العلاقات بين الهيئات المحلية في قطاع غزة والهيئات المحلية الخارجية، وضرورة عقد الدورات التدريبية وورشات العمل المتخصصة لكافة العاملين المعنيين بشؤون الموازنة في الهيئات المحلية في قطاع غزة.

Abstract

This study aims at analyzing the capital budget of major local authorities in Gaza Strip during (2001-2005). It seeks to expose spending programs for each of the major local authorities in Gaza Strip whether it is Service programs (It aims at assisting the local authorities as they are building up solid background of infrastructure projects), or productive programs (It aims at assisting the local authorities that rely upon its self-funding sources for its enterprise when those enterprises generate income from their budgets, so that it reduces depending on loans and external funding including the grants and financial support). In addition, this study exposes the financial sources paid to local authorities, its percentage, whether from without or within, or special loans, in the light of the deteriorating financial situation which the local authorities suffer.

Methodology of the research is based upon data analysis using the descriptive approach as it counts the use of tables and percentage. Computer software like Excel and SPSS will be used for correlation coefficient and linear regression.

Study outcomes indicate that all local authorities under study suffer from drastic financial shortages. That deficit was due to some reasons like giving priority to the service providing programs rather than focusing on productive programs in the period 2001-2005. Then, it was due to depending upon local authorities on external financial support in their spending for development versus self-financing.

This study concludes to encourage founding productive programs by local authorities; to build capacity of local authorities; to raise revenues; to merge related local authorities and halt founding new local authorities; to convene training courses and workshops for all personnel concerned with the budget issues, in the local authorities; and to twin local authorities in Gaza Strip with foreign local authorities.

الفصل الأول

– الفصل التمهيدي –

- (1-1) المقدمة "Introduction".
- (1-2) مشكلة الدراسة "Research Problem".
- (1-3) أهمية الدراسة "Research Importance".
- (1-4) أهداف الدراسة "Research Objectives".
- (1-5) فرضيات الدراسة "Research Hypothesis".
- (1-6) منهجية الدراسة "Research Methodology".
- (1-7) منهجية تحليل البيانات "Data Analysis Methodology".
- (1-8) مجتمع الدراسة "Research Population".
- (1-9) محددات الدراسة "Research Restricted".
- (1-10) الدراسات السابقة "Literature Review".
- (1-11) التعليق على الدراسات السابقة.

(1-1) المقدمة " Introduction " :

تعتبر الموازنة احد الوسائل الرئيسية التي تستخدمها إدارة المشروع أو المؤسسة في تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة باعتبارها أداة للتخطيط و التنسيق و الرقابة و تقييم الإدارة. فالموازنة هي ترجمة عملية لأهداف المنشأة وسياساتها وخطتها في شكل أرقام، فضلا عن كون الموازنة أداة تلزم الوحدات الإدارية والأقسام على وضع خطط تتماشى مع الخطط الأخرى داخل المؤسسة ولا تتعارض معها، لذلك فان الموازنة تعتبر أداة مهمة من أدوات التنسيق، فأسلوب الموازنة يتيح الفرصة لتحديد الاولويات حيث يوصي المخططون الماليون باستخدام أسلوب الموازنة للتمكين من توجيه الدعم المناسب للأهداف الأكثر أهمية.

وقبل الخوض في تعريف الموازنة المحلية يجب أولا تعريف الهيئة المحلية، لقد مرت الهيئات المحلية في فلسطين بمراحل عدة منذ نشأتها خلال فترة الحكم العثماني، حيث خضعت بداية لقوانين العهد العثماني، ومن ثم لقوانين الانتداب البريطاني، ومن ثم لقانون البلديات الأردني، إلى حين صدور القانون الفلسطيني في سنة 1997. وقد عرف قانون الهيئات المحلية الفلسطيني - الهيئة المحلية "على أنها مؤسسة محلية مستقلة ترتبط بمنطقة جغرافية ولها مركز مالي مستقل وتتبع للإشراف المباشر من قبل وزارة الحكم المحلي".-

ويمكن تعريف الموازنة المحلية على أنها لا تعدو عن كونها "وثيقة معتمدة تتضمن تقدير الموارد المالية والنفقات المتوقعة للوحدات المالية عن فترة زمنية مقبلة تقدر عادة بسنة"

ولا يخفى إن الموازنة المحلية هي الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المحلية على مستوى كل وحدة من وحدات الإدارة المحلية، فهي في النهاية برنامج عمل لوحدات الإدارة المحلية الذي تقدمه لتحقيق الأهداف المطلوب تحقيقها للتنمية المحلية (عبد الحميد، 2001).

ولما كانت الهيئات المحلية هي الاقرب من غيرها في تحسين حاجات مواطنيها وتعد عنصرا اساسيا في التنمية المحلية وعنصرا مساندا للحكومة المركزية، تركز الاهتمام فيها على الإنفاق الرأسمالي - الموازنة التطويرية- باعتبارها الاداة الرئيسية في تحقيق المشاريع التنموية (الزعيبي، 2002).

تعتبر الموازنة المحلية جزءاً من التخطيط المحلي الذي يجب أن يتلاءم وينسجم مع التخطيط القومي على مستوى التنمية الشاملة ومستوى التخطيط المالي لأجهزة الدولة المركزية والمحلية. وتنقسم الموازنة العامة المحلية إلى جزأين أو بايين رئيسيين هما باب الموازنة الجارية وباب الموازنة الرأسمالية أو الاستثمارية كما يمكن تقسيم الموازنة المحلية إلى ثلاث أبواب: الأول يحتوي على الموازنة الجارية من نفقات وإيرادات استهلاكية تتم خلال السنة الواحدة والثاني يحتوي على الموازنة الرأسمالية بما فيها من نفقات وإيرادات طويلة الأمد، والثالث يخصص إلى الموازنة الاستثمارية أي التي تحتوي على مشروعات استثمارية في القطاعات الإنتاجية المختلفة (العوامل، 1991).

أما باب الموازنة الرأسمالية والاستثمارية يحتوي على كل المخصصات المالية المتعلقة بمشاريع انفاقية طويلة الأمد نسبياً، التي لا تستهلك عادة إلا بعد مرور فترة زمنية تتجاوز السنة المالية. وتسمى هذه الموازنة في فلسطين بالموازنة التطويرية.

ويوجد في قطاع غزة 25 بلدية: (5) بلديات فئة A، (9) بلدية فئة B و(6) بلديات فئة C، (5) بلديات فئة D، وتقوم اغلب هذه الهيئات بإعداد موازنتها التطويرية مما يستدعي من خلال ما تم عرضه إجراء دراسة وتحليل لهذه الموازنات على عينة سيتم اختيارها لغرض التعرف على برامجها الاتفاقية ومصادر تمويلها من خلال دراسة تطبيقية على هذه المؤسسات المحلية.

(1-2) مشكلة الدراسة "Research Problem":

تعاني الهيئات المحلية في قطاع غزة بشكل عام و الهيئات المحلية الكبرى بشكل خاص من ظاهرة الضغط المالي والتي أصبحت في حد ذاتها مشكلة ملحوظة، والتي ترتب عنها عجز الهيئات المحلية في تقديم الخدمات الأساسية لمجتمعها المحلي بالحجم والنوعية المطلوبة خاصة فيما توفره من مشروعات اقتصادية وتطويرية وتمويلية، مما يشكل عبئاً يضعف من استخدام الموازنة التطويرية في المساهمة في تحسين فاعلية التخطيط التطويري وتعزيز التنمية المحلية (الإدارة العامة للموازنات، 2006).

ومن هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على واقع البرامج الانفاقية والتمويلية في الموازنة التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى (مراكز المحافظات) في قطاع غزة و مدى قدرتها على تمويل إنفاقها التطويري.

وعليه يمكن القول أن مشكلة هذه الدراسة تكمن في الإجابة على السؤال الآتي:

1- ما هو واقع الموازنة التطويرية للهيئات المحلية الكبرى في قطاع من حيث برامجها الانفاقية ومصادر تمويلها خاصة في الفترة ما بين (2001-2005) ؟

(1-3) أهمية الدراسة "Research Importance":

تتبنى أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات في التنمية المحلية وما تقدمه من خلال نفقاتها التطويرية بإنشاء وتقديم الخدمات الأساسية وخدمات البنية التحتية في هذه المدن والتي تسهم بشكل فعال في خلق جو استثماري حقيقي ملائم وخاصة البلديات الكبرى والتي تحتل نسبة كبيرة من موازنة البلديات التطويرية في قطاع غزة كما انها تقدم خدمات تفوق بحجمها تلك التي تقدمها باقي البلديات.

بالإضافة الى حيوية موضوعها المتمثل بالأوضاع المالية للهيئات المحلية في قطاع غزة وخاصة مشاريع الإنفاق التطويري ومصادر التمويل المتاحة. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية هذه الهيئات المحلية في قدرتها على تلمس حاجات السكان ضمن حدود مناطقها الجغرافية باعتبارها الجهة المساندة للحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية.

أن الاهتمام بدراسة الأوضاع المالية (السياسات، الأهداف، المشاريع، المصادر، الاستخدامات....) يساعد في التعرف على هذه الأوضاع وتحديد الفرص المتاحة، وبيان المشكلات والصعوبات التي تعاني منها الهيئات المحلية وبالتالي مواجهة هذه الأوضاع. كما أن استغلال المصادر المحدودة وتوزيعها على مشاريع الإنفاق وفقاً لخطط مدروسة ومنظمة وقائمة على تصور واقعي للولويات والحاجات المحلية يساهم في تحقيق عدالة التنمية القومية.

أن تحليل التوجهات الانفاقية ومصادر التمويل التي تضمنتها الفترة (2001-2005) لكل من الهيئات المحلية الكبرى يساعد في الكشف عن هذه التوجهات و الأهداف والمشاريع التي شملتها، وتوزيعها بين مختلف المناطق والتجمعات. والتعرف على

القدرة التمويلية الذاتية لهذه الهيئات المحلية ونسب التمويل لهذه التوجهات سواء كانت تمويل ذاتي أو خارجي أو بواسطة القروض.

(1-4) أهداف الدراسة "Research Objectives":

تتلخص الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة بما يلي:

1. تحليل البرامج الانفاقية لكل من الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة.
2. تحليل المصادر التمويلية، وخاصة التعرف على نسبة التمويل الذاتي مقارنة بالتمويل الخارجي والقروض إن وجدت.
3. ربط البرامج الانفاقية بالمصادر التمويلية للمعرفة من أين تأتي هذه الأموال المخصصة للهيئات المحلية الكبرى وأين تذهب.
4. التعرف على الأوضاع المالية للهيئات المحلية الكبرى وبيان مدى قدراتها التمويلية الذاتية لتمويل إنفاقها التطويري.
5. استخلاص أهم النتائج التي يكشف عنها تحليل البيانات والأرقام التي تضمنتها الفترة (2001-2005) للهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة.
6. تقديم بعض التوصيات التي قد تسهم في تحسين فعالية التخطيط التطويري للهيئات المحلية في قطاع غزة وبالتالي تطوير الإدارة المالية لهذه الهيئات ورفع كفايتها الإدارية وتعزيز التنمية المحلية عامة.

(1-5) فرضيات الدراسة "Research Hypothesis":

1. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين عدد سكان الهيئات المحلية ومجملي إنفاقها التطويري.
2. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين إيرادات المشاريع الإنتاجية وبين النفقات التطويرية للهيئات المحلية.
3. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي مخصصات المشاريع الإنتاجية وإجمالي الإنفاق التطويرية للهيئات المحلية.
4. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي المخصصات للمشاريع الخدمية وإجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية.

5. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المنح والدعم الخارجي للهيئات المحلية ومجمل إنفاقها التطويري.
6. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي للهيئات المحلية ومجمل إنفاقها التطويري.

(1-6) منهجية الدراسة "Research Methodology":

تعتمد هذه الدراسة في أسلوبها على المنهج الوصفي التحليلي في إطار نظامي مقارنة متعدد الأبعاد، يشمل المقارنة بين الهيئات المحلية الكبرى (من حيث المناطق والمحافظات) و التجمعات السكانية وتوجهات الإنفاق (الخدمي والإنتاجي) ومصادر التمويل (الذاتي والخارجي). وسيتم جمع البيانات والمعلومات لهذه الدراسة من المصادر التالية:-

- 1- المصادر الثانوية (الجانب النظري): المتمثلة في المراجع النظرية من كتب ومجلات ومقالات وأبحاث علمية.
- 2- المصادر الأولية (الجانب الميداني): لقد تم جمع البيانات والمعلومات عن مجتمع الدراسة، حيث اشتملت هذه البيانات على معلومات عن عدد سكان وحجم البلديات من البيانات المنشورة وغير المنشورة من جهاز الإحصاء المركزي، وقد اعتمد الباحث على التقارير المالية الشهرية المعدة من قبل الهيئات المحلية بالإضافة إلى التقارير المالية التي تعدها وزارة الحكم المحلي، هذا بالإضافة إلى التقارير التي تعدها الهيئات المحلية والمتعلقة بمصادر التمويل والبرامج الإنفاقية التي هي هيكل تكوين الموازنة التطويرية وذلك نظرا لعدم إعداد هذه الموازنة من قبل الهيئات المحلية بشكلها الصحيح والسليم والمعروف. ولقد تم الرجوع في هذا الجانب الميداني أيضا إلى وزارة الحكم المحلي وذلك فيما يخص الهيئات المحلية قيد الدراسة.

(1-7) منهجية تحليل البيانات "Data Analysis Methodology":

تعتمد منهجية البحث في تحليل البيانات على استخدام التحليل الوصفي الذي يعتمد استخدام الجداول والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية وذلك باستخدام برنامج

- (Excel) والبرنامج الإحصائي (SPSS) من خلال استخدام الباحث معامل الارتباط (Correlation) وذلك للتعرف على مدى العلاقة التي تربط بين المتغيرات.
- واستخدام الانحدار الخطي (Regression).
- سيتم استخدام الرسوم البيانية والجداول التوضيحية لكي تسهل على قارئ البحث فهمه.

(1-8) مجتمع الدراسة "Research Population":

يتألف مجتمع الدراسة من الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة والتي تمثل مراكز المحافظات (بلديات الدرجة الاولى) في قطاع غزة وعددها 3 هيئات محلية، وما تشتمل عليه من تجمعات سكانية ومناطق، والهيئات المحلية هي: بلدية غزة، بلدية خانينوس، بلدية رفح.

(1-9) محددات الدراسة "Research Restricted":

تتمثل محددات الدراسة من خلال قلة المراجع التي تتعلق بالموضوع نفسه خاصة فيما يتعلق بموضوع الموازنة التطويرية للهيئات المحلية في فلسطين حيث تتصف الدراسات السابقة في مجال الموازنة المحلية بالندرة النسبية حيث أن الدراسات الميدانية أو التحليلية للأوضاع المالية للهيئات المحلية عامة قليلة نسبياً إذا ما قورنت بالدراسات الأخرى وخاصة فيما يتعلق بفلسطين.

- عدم إعداد الهيئات المحلية لموازناتها التطويرية بشكلها الصحيح والسليم والمعروف.
- عدم الحصول على البيانات اللازمة خاصة في بلدية جباليا وإضراب موظفيها المتواصل عن العمل.
- عدم توفر البيانات اللازمة خاصة في بلدية دير البلح . مما أدى إلى اضطرار الباحث إلى استبعاد هاتين الهيئتين المحليتين من الدراسة وبذلك اقتصر مجتمع الدراسة على الثلاث هيئات محلية الكبرى المتبقية.

فإذا ما أخذنا اختلاف الفترة الزمنية وعدد الهيئات المحلية التي تشملها هذه الدراسة بعين الاعتبار نستطيع القول أن هذه الدراسة تعتبر الأولى من نوعها فيما يتعلق بتحليل الموازنة التطويرية للهيئات المحلية في فلسطين.

(1-10) الدراسات السابقة " (Literature Review) "

تمكن الباحث من خلال المسح المكتبي للدراسات والأبحاث السابقة حول موضوع الموازنات التطويرية الوصول إلى القليل من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع في العديد من الجوانب. وسوف نستعرض فيما يلي بعضاً من هذه الدراسات.

(1) دراسة (العوامل، 1991)

بعنوان "تحليل الموازنة الاستثمارية للمجالس المحلية في الأردن". وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الموازنة الاستثمارية للمجالس المحلية (القروية والبلدية) في الأردن التي تتضمنها الخطة الثلاثية للمجالس البلدية والقروية (1987-1989) ويرمي ذلك إلى بيان التوجهات والسياسات المالية التي تضمنتها هذه الموازنة وما تحتوي من برامج انفاقية ومصادر تمويلية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المجالس المحلية في الأردن اعتمدت على مشاريع الخدمات المحلية على مصادر التمويل الذاتي بنسبة أكبر من اعتمادها على التمويل الخارجي بينما اعتمدت المشاريع الإنتاجية على التمويل الخارجي بنسبة أكبر من اعتمادها على التمويل الذاتي بالإضافة إلى وجود تفاوت كبير بين حصص المجالس المحلية (البلدية والقروية) في المحافظات المختلفة ووجود انسجام بين المخصصات المالية للمشاريع المختلفة والطبيعة الخدمية للمجالس المحلية، حيث نالت مشاريع الخدمات المحلية (76%) من إجمالي المخصصات لجميع المشاريع في الخطة.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى العوامل بدعم المشاريع الإنتاجية المحلية من خلال منحها للتسهيلات، بالإضافة إلى إجراء تقييم ميداني وفعلي لنتائج

تنفيذ برامج الخطة الثلاثية للمجالس البلدية والقروية بغية التعرف على نسبة التنفيذ والدروس المستفادة منها.

(2) دراسة (العلاوين، 1992)

بعنوان "دراسة تحليلية للموازنة العامة الاردنية للدولة كاداة تخطيط ورقابة في النظام المحاسبي الحكومي الاردني" وهي رسالة ماجستير غير منشورة. وقد هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور الموازنة العامة للدولة في التخطيط والرقابة على نظام المحاسبة الحكومية، ولقد اعتمد العلاوين اسلوب دراسة الوثائق الحكومية والتشريعات المالية ذات العلاقة، كما استخدم اسلوب المنهج التحليلي.

ولقد توصل العلاوين إلى إبراز دور التخطيط والرقابة كاداة هامة في تطبيق نظام المحاسبة الحكومية في الاردن، كما توصل الى ابراز دور الموازنة في تقييم اداء الوحدات والاجهزة الحكومية من خلال اظهار مدى الانحرافات الناجمة عن التنفيذ ومقارنته بما هو مخطط في مشروع الموازنة العامة.

(3) دراسة (العدوان وآخرون، 1996)

بعنوان "تحليل مالية البلديات الكبرى في الأردن". وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مالية البلديات الكبرى في الأردن المتمثلة في سبع بلديات في مراكز المحافظات وبيان مشكلة أساسية وهي معاناة البلديات وخاصة الكبرى منها من ظاهرة الضغط المالي والتي ساهمت في تقليص الخدمات المقدمة للمواطنين وتدخل الحكومة في كثير من قراراتها إضافة إلى بعض الممارسات الانفاقية التي تؤثر على الوضع المالي العام للبلديات الكبرى.

ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك تناقص في المبالغ التي تحققت على الأفراد من القاطنين في البلديات المشمولة في الدراسة (باستثناء بلديتي معان والزرقاء) ولقد اثر ضعف الاقتصاد الأردني خاصة في نهاية الثمانينات على التحصيل الضريبي لتلك البلديات.بالإضافة إلى أن البلديات بدأت تتجه نحو الاعتماد على الإيرادات الذاتية التي تجبى من خلال

أجهزتها، وهذا يعكس ازدياد قدرة البلديات على تحصيل أموال من المكافين.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى العدوان بضرورة تحسين قدرة البلديات على تحصيل إيراداتها وإدامة جسور التعاون والثقة بين البلدية والمواطنين إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في مصادر إيرادات البلديات من خلال توزيع نسب معقولة من الإيرادات العامة للدولة والعمل على زيادة استثمارات البلدية ودمج البلديات لزيادة الوعاء الضريبي والمالي لتلك البلديات.

(4) دراسة (عبد الكريم، موسى، 2000)

بعنوان "الموازنة الفلسطينية (1995-2000) دراسة تحليلية للتطورات والاتجاهات في السياسة المالية العامة". وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز ملامح واتجاهات التطور في بنود الموازنة العامة الفلسطينية للفترة (1995-2000) واستخلاص أهم توجهات السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وانعكاسها على أداء الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن موازنة (عام 2000) جاءت متضمنة إطاراً مالياً متعددًا لسنوات لاحقة مما يتيح لصانع القرار التكيف مع السياسات المستقبلية، و تناولت الموازنة العامة وبشكل جيد التطورات الاقتصادية والمالية في فلسطين كما جاء الإطار العام على أنه تشخيص جيد لتحديد التنمية الاقتصادية في فلسطين في المستقبل المنظور، بالإضافة إلى أنه لأول مرة يشار في الموازنة العامة إلى الملامح العامة لسياسة الاقتراض.

(5) دراسة (Katarina & Anto, 2001)

بعنوان "موازنات الهيئات المحلية في كرواتيا". وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع إعداد الموازنات في الهيئات المحلية في كرواتيا والمشاكل التي تواجهها. ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من المشاكل التي تواجهها الهيئات المحلية ومن أهم هذه المشاكل هو كثرة أعداد

الهيئات المحلية في كرواتيا والتي يصل عددها إلى 566 هيئة محلية، بالإضافة إلى ضعف الكادر المالي من القوى البشرية المسئولة عن إعداد الموازنات في تلك الهيئات المحلية، وضعف النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المطبق في هذه الهيئات المحلية، وغياب أي نوع من الدعم وتعزيز العلاقات بين الهيئات المحلية.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى Katarina & Anto بالعديد من التوصيات من أهمها محاولة دمج الهيئات المحلية المتجاورة وعدم استحداث هيئات محلية جديدة، تدريب الكادر المالي من القوى البشرية العاملة في الهيئات المحلية، ضرورة توطيد العلاقات والتوأمة بين الهيئات المحلية، وإعادة تقييم مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في الهيئات المحلية وذلك من قبل الإدارة المركزية للموازنات.

(6) دراسة (فريد، 2002)

بعنوان "إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة العامة بالأجهزة الإدارية - دراسة تحليلية للموازنة الاستثمارية بمحافظة سيناء"-لقد تناولت هذه الدراسة تحليل دور الموازنة الاستثمارية على مستوى المحافظات بصفة عامة وفي محافظة شمال سيناء بجمهورية مصر بصفة خاصة بهدف إلقاء الضوء على مجال هام من المجالات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو إعداد الموازنة الاستثمارية، بالإضافة إلى التعرف على المشاكل والمعوقات التي تشوب عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة الاستثمارية بمحافظة شمال سيناء.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن عملية النقل من بند لآخر في حدود الاعتماد الإجمالي للمشروع في الموازنة الاستثمارية يعتبر من أهم المشاكل التي تواجه إدارة التخطيط والمتابعة لأن هذا يتطلب موافقة وزارة التخطيط التي تخضع لإجراءات طويلة ومعقدة، بالإضافة إلى مشكلة هيكل الموازنة الاستثمارية القائم على أسلوب موازنة البنود وما تحويه من إجراءات وقواعد تنفيذية معقدة وبطيئة، ومشكلة الإجراءات المتبعة في إعداد الموازنة الاستثمارية لا توضح المعايير التي على أساسها يتم تحديد المشروعات المدرجة في الخطة الاستثمارية.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى فريد بضرورة التخلي عن أسلوب موازنة البنود خاصة على مستوى الموازنات الاستثمارية والذي لا يهتم بالبرامج والأهداف التي تتفق من أجلها اعتمادات الصرف أو بقياس الأداء أو بمعرفة مدى كفاءة الأنشطة وان انسب البدائل المتاحة هو أسلوب موازنة الأداء.

(7) دراسة (الزغبي، 2002)

بعنوان "محددات النفقات الرأسمالية في المجالس البلدية الكبرى في الأردن خلال الفترة (1995-1999)". وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مالية المجالس البلدية الكبرى في المملكة خلال الفترة المذكورة وتعيين محددات إنفاقها الرأسمالي ولقد شملت هذه الدراسة كافة المجالس البلدية في مراكز محافظات المملكة عدا محافظة عمان، ولقد كشفت الدراسة أن هناك تفاوت في حجم الإنفاق الرأسمالي بين مجالس بلديات مدن المملكة الكبرى وان معدل نصيب الفرد الواحد من الإنفاق الرأسمالي والقروض في المدن صغيرة الحجم هو أكثر منه في المدن كبيرة الحجم بالإضافة إلى أن الدراسة أظهرت أن ضعف حصيللة إيرادات تلك البلديات الذاتية واعتمادها بشكل كبير على الإيرادات الخارجية والقروض.

ولقد أوصى الزغبي بتعزيز عملية الدمج بين البلديات لكي تستفيد من اقتصاديات الحجم الامثل والتركيز على المشاريع الإنمائية وتخفيض نسبة إنفاقها الجاري.

(8) دراسة (الزغبي، 2004)

بعنوان "الموازنات في تخطيط ورقابة وتقييم أداء المجالس البلدية في الأردن". وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع دور الموازنة في تخطيط ورقابة وتقييم أداء المجالس البلدية في الأردن. وقد بينت نتائج الدراسة أن دور الموازنة في تخطيط نشاطات البلدية والرقابة عليها يكاد يكون معدوم كما انه لا يوجد للموازنة دور في تحسين ورفع كفاءة المجالس المحلية.

ولقد أظهرت النتائج أن المجالس البلدية في الأردن غير قادرة على ترشيد الإنفاق على نحو يكفل معها تحقيق أهداف الموازنة، وبالتالي يوجد قصور في استغلال المواد المتاحة لديها.

(9) دراسة (حلس، 2005)

بعنوان "دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية". وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في قطاع غزة بفلسطين.

حيث توصل حلس فيها إلى أن معظم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية لديها خطط طويلة الأجل وتقوم بإعداد موازنات سنوية تهدف من ورائها إلى استخدامها كأداة اتصال وتواصل وتقييم أداء الإدارة ومساعدتها على التنبؤ والمساعدة على تحقيق أهداف المؤسسة بشكل عام بالإضافة إلى أداة فاعلة لتخصيص الموارد.

(10) دراسة (الجديلي، 2005)

بعنوان "دور الموازنة كأداة تخطيط مالي". وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الموازنة في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وبالتحديد في قطاع غزة، وأهميتها كأداة تخطيط مالي تمكن المنظمة من الاستمرار في تقديم خدماتها للجمهور، ومواجهتها للمشاكل المالية المستقبلية المتوقعة. والى أي مدى تؤثر الموازنة على القرارات المتخذة والتخطيط المالي بالتحديد في إدارة تلك المنظمات في قطاع غزة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الجديلي هي وجود ضعف في استخدام الموازنة كأداة تخطيط مالي في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، تعطي المنظمات الاهتمام الأكبر لإعداد الموازنة على أساس المشاريع وبشكل مستقل، أن المنظمات لا تهتم عادة بوجود لجنة متخصصة بصياغة الموازنة وإعدادها.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الجديلي بضرورة إشراك موظفين المستويات الإدارية الدنيا في عملية إعداد الموازنة، لا بد للمنظمات غير

حكومية في قطاع غزة من اعتماد الموازنة كأداة للتخطيط المالي للمستقبل ومتابعة الانحرافات بينها وبين الإنتاج الفعلي كل فترة.

(11) دراسة (العمرى، 2005)

بعنوان "مدى فاعلية الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانوروا) في قطاع غزة". وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى فاعلية الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في واحدة من أهم المؤسسات الدولية العاملة في منطقة الشرق الأوسط وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والتعرف على المشاكل التي تواجه رؤساء البرامج ومديري الدوائر في وكالة الغوث الدولية في الإعداد والتنفيذ والرقابة على الموازنة، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، بالإضافة إلى التعرف على الوسائل والأساليب والطرق والعوامل التي تساهم في إنجاح وفعالية الموازنة كأداة تخطيط ورقابة لتحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة، وتحديد أوجه الضعف والقوة في نظام الموازنة المتبع في وكالة الغوث الدولية.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة انه لا يوجد اهتمام كافي لاستخدام الموازنة كأداة تخطيط ورقابة بالكفاءة والفاعلية المطلوبة في وكالة الغوث الدولية بغزة، بالإضافة إلى عدم وجود مشاركة فعالة من كافة المستويات الإدارية في إعداد وتنفيذ موازنة وكالة الغوث الدولية بغزة خصوصا المستويات الإدارية العليا.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى العمرى بضرورة اتخاذ الإجراءات العلمية المناسبة التي من شأنها المساهمة في جعل موظفي الدوائر المختلفة يبدون اهتمام اكبر عند إعداد تقديرات الموازنة، ضرورة مشاركة مديري الدوائر المختلفة في إعداد معايير تقييم الأداء المعمول بها حاليا بشكل أكثر فاعلية، وضرورة عقد الدورات التدريبية المتخصصة لكافة العاملين بشؤون الموازنة.

(12) دراسة (زعر، 2006)

بعنوان "مشاكل اعداد الموازنات وتنفيذها في بلديات قطاع غزة". وقد هدفت هذه الدراسة الى محاولة القاء الضوء على المشاكل التي تواجه بلديات قطاع غزة عند اعداد الموازنات وتنفيذها، كما اظهرت النتائج وجود مجموعة من المشاكل عند اعداد الموازنات وتنفيذها، منها ما هو راجع إلى نقص الوعي باهمية الموازنة والبعض الاخر راجع الى نقص الخبرة وعدم توافر المهارات، ومنها ما هو راجع الى النواحي الفنية والسلوكية. وأوصى زعر إلى نشر الوعي باهمية الموازنة من خلال عقد دورات تدريبية وندوات، بالإضافة الى محاولة مشاركة كافة المستويات الادارية عند اعداد الموازنات وتحديد الاهداف بصورة اكثر واقعية واكثر وضوحا.

(11-1) التعليق على الدراسات السابقة:

لقد حققت الدراسات السابقة أهدافها البحثية في ضوء ما حددته لنفسها من مسارات، حيث أنها تطرقت لموضوع تحليل الموازنة من أكثر من جانب فمنها من تتطرق لتحليل الموازنة العامة، ومنها من تطرق لدراسة جانب النفقات في الموازنة الاستثمارية للهيئات المحلية وهي النفقات، ومنها من تطرق لدراسة جانب الإيرادات في موازنة الهيئات المحلية سواء كانت إيرادية أو رأسمالية، ومنها من تطرق لمعرفة المشاكل التي تواجه بلديات قطاع غزة عند إعداد الموازنات وتنفيذها، ومنها من تتطرق لتحليل الموازنة الاستثمارية للهيئات المحلية في الأردن في الفترة (1987-1989) حيث ركزت هذه الدراسة على بيان التوجهات والسياسات المالية التي تضمنتها الموازنة الاستثمارية وما تحتويه من برامج انفاقية ومصادر تمويلية، وهذا ما سوف يتطرق إليها الباحث ولكن مع اختلاف:

1- الموقع والزمن حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الموازنة التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة في الفترة (2001-2005) وبيان برامجها الانفاقية (الخدمية والانتاجية) ومصادر التمويل والربط فيما بينها لمعرفة من أين تأتي الأموال وأين تذهب هذه الأموال المخصصة لها.

2- هذا بالإضافة إلى أن هذا البحث يركز على مجموعة من الفرضيات التي من خلالها سيتم التعرف على الأوضاع المالية للهيئات المحلية وبيان مدى قدراتها التمويلية الذاتية لتمويل إنفاقها التطويري.

أما فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية تعتبر هذه الدراسة جديدة من نوعها فإذا ما أخذنا اختلاف الفترة الزمنية وعدد الهيئات المحلية التي تشملها هذه الدراسة بعين الاعتبار يمكن القول أن هذه الدراسة تعتبر الأولى من نوعها فيما يتعلق بتحليل الموازنة التطويرية للهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة، والتي تهدف لاستخلاص أهم النتائج التي يكشف عنها تحليل البيانات والأرقام التي تضمنتها الفترة (2001-2005) للهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة وتقديم بعض التوصيات التي قد تسهم في تطوير الإدارة المالية لهذه الهيئات ورفع كفايتها الإدارية وتعزيز التنمية المحلية عامة.

الفصل الثاني

-الموازنة التطويرية (الرأسمالية أو الاستثمارية)-

(2-1) المقدمة: (Introduction).

(2-2) تعريف الموازنة (Budget definition).

(2-3) أهداف الموازنة (Budget Objectives).

(2-4) أهمية الموازنة (Importance of Budget).

(2-5) أسس ومبادئ إعداد الموازنة.

(Principles of Preparing Budget)

(2-6) أنواع الموازنات: (Types of Budgets).

(2-7) خطوات إعداد الموازنة (دورة الموازنة) (Budget Cycle).

(2-8) طرق تقدير النفقات والإيرادات في الموازنة.

(Ways of Estimation Expenditures & Revenues in Budget)

(2-9) الموازنة الرأسمالية (الاستثمارية أو التطويرية) (Capital Budget).

Introduction : المقدمة: (2-1)

إن الإدارة العلمية الحديثة في أي منشأة أو مشروع تعتمد على أساليب مختلفة يتم بموجبها العمل على تأكيد الاستخدام الأمثل للطاقة المادية والبشرية وتعظيم الموارد لأجل تحقيق أهداف هذه المنشأة أو المشروع، لذلك فهي أساس عملية التخطيط والرقابة المالية والإدارية.

ويتم إعداد الموازنات (Budgeting) بوضع تقديرات لتخطيط الموارد والاستخدامات لفترة مالية مستقبلية، وذلك على أساس الظروف المحيطة بالمنشأة أو المشروع والمتوقع سريانها خلال تلك الفترة ومن ثم العمل على مراقبة التنفيذ الفعلي لتلك الخطة الموضوعية في سبيل تحقيق الأهداف التي تم وضعها وتحديدها. (آل آدم، 2000)

فكل نشاط إنساني يسعى إلى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، ولتحقيق الهدف فهو يلجأ إلى الوسائل المتاحة للتوصل لذلك الهدف المنشود حيث يفاضل بين هذه الوسائل طبقاً لمعايير معينة ويختار من بين الوسائل المتاحة ما يمكن تحقيق هذا الهدف بأقل تكلفة ممكنة وهذا يعني في واقع الأمر وضع خطة أو برنامج لتحقيق الهدف المنشود (مرعي، 1997، 97).

من خلال ذلك يتبين أن نظام إعداد الموازنات يهدف إلى خدمة احتياجات الإدارة فيما يتعلق بالقرارات والأحكام المطلوبة كقاعدة تستخدمها الإدارة في عمليات التخطيط والرقابة (العريبي، 2003).

(2-2) تعريف الموازنة " Budget Definition ":

تعددت المفاهيم الخاصة بالموازنات وذلك نتيجة لاختلاف الرؤى في وجهات النظر حولها من حيث كونها خطة شاملة ومتسقة أو كونها خطة أو خطوة نحو عملية التخطيط أو مجرد وسيلة للربط بين الخطة والتنفيذ (راضي، حجازي، 2001).

ويركز كل تعريف منها على ناحية معينة تختلف باختلاف الكتاب واتجاهاتهم الفكرية والعلمية حيث تدور معظم هذه التعاريف حول التخطيط (planning) والرقابة (control) واتخاذ الإجراءات المصححة. (Decision Making) (اتخاذ القرارات) (الفضل، عبد الناصر، 2002).

والإجراءات المصححة هي تلك القرارات المناسبة والتي تقوم الإدارة باتخاذها في حالة حصول انحراف عند التنفيذ الفعلي عن الخطة المقترحة أو الخطة المرسومة وذلك بغية تلافي الخسائر أو الفشل في تحقيق أهداف المنشأة أو المشروع (آل آدم، 2000).

ويمكن للباحث عرض مجموعة من تعاريف الموازنة وذلك على النحو الآتي:

- الموازنة هي البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية " وهذا فيما يتعلق بالموازنة العامة أو موازنة الدولة (زكي، أبو طالب، 1992، 175).

- الموازنة خطة تفصيلية تحدد مستوى الدخل والإنفاق للفترة المستقبلية، وتعد بصورة مسبقة وترتكز على أهداف متفق عليها لنفس الفترة بالإضافة للإستراتيجية المحددة لتحقيق الأهداف (العريبي، 2003، 139).

- الموازنة هي خطة و (أو برنامج) للعمل في فترة مستقبلية، تهدف إلى تنظيم وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي لوحدة اقتصادية معينة، في حدود الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة، بحيث يمكن تحقيق أفضل النتائج فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المرغوبة والمحددة مقدما، باستخدام أفضل الوسائل والأساليب والطرق التي توصل إلى هذه الأهداف (مرعي، 1997، 199).

- الموازنة هي تعبير كمي عن الأهداف الحالية للإدارة وخططها المتعلقة بعمليات تمويل المنشأة خلال السنة (آل آدم، 200، 181).

- الموازنة خطة سنوية معتمدة قانونيا(من قبل السلطة صاحبة الاختصاص) وتتضمن مجموعة من البرامج المتعلقة بعدد من الخدمات أو النشاطات أو المشاريع التي يفترض إنجازها خلال فترة محددة بالاستناد إلى مجموعة من التقديرات المحسوبة ماليا لمختلف الإيرادات والنفقات المتعلقة بذلك (حجازي، 1998، 83).

- الموازنة خطة شاملة ومنسقة للأنشطة المختلفة والموارد المالية في المشروع عن فترة معينة في المستقبل، ومعبرا عنها في شكل نقدي (عبد العال، 1974، 165).

- وفي المحاسبة الحكومية تعرف الموازنة على أنها وثيقة إيرادات ونفقات (محمد، 2002).

- الموازنة هي خطة معبر عنها بشكل كمي، تكون عادة نقدية تغطي فترة زمنية تقدر عادة بسنة واحدة (Anthony, Reece, 1995, p559).

- الموازنة يمكن ان تعرف على أنها خطة مالية لفترة زمنية مستقبلية (Atrill, McLary 1993, p167).

- الموازنة هي بيان رسمي مكتوب لخطة إدارية مستقبلية معبر عنها بشكل مالي (Fess warren, 1990, p976).

ويلاحظ من مجمل التعاريف التي تم ذكرها في السابق بأنها في مجملها تدور حول محاور رئيسية يمكن للباحث ان يذكر منها التالي:

1. أنها خطة مالية شاملة.
2. أنها عبارة عن تقديرات للإيرادات والتكاليف أو تقديرات للموارد والاستخدامات عن فترة مستقبلية.
3. أنها أداة لتخطيط النشاطات والرقابة عليها.
4. أنها أداة لتحقيق الكفاية القصوى واتخاذ القرارات المناسبة والمصححة.

(2-3) أهداف الموازنة Budget Objectives:

إن غالبية قرارات الإدارة التي تتعلق بالأدوات الحالية أو الحاضرة تقوم على معلومات متعلقة بأحداث وقعت في الماضي وغالبا ما يستمر أثرها لفترة ما في المستقبل، وباعتبار الموازنة كونها برنامج للعمل لفترة مقبلة قد تكون في الواقع امتدادا لبرنامج العمل في الفترة الماضية بعد تعديله بما تم اكتسابه من خبرة في الماضي وباحتمالات عدم التأكد عما قد يتوافر من ظروف في المستقبل (مرعي، 1997).

لذا يمكن التعرف على أهداف الموازنة من خلال بيان دورها في مجال التخطيط (planning) والرقابة (controlling) والتنسيق (coordination) وخاصة أن التخطيط والرقابة أصبحا عملا أساسيا لأي إدارة علمية حديثة تعمل جاهدة على تحقيق أهدافها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية (راضي، 2001).

(1-3-2) الموازنة كأداة للتخطيط:

مما لا شك فيه أن الموازنة تلعب دوراً بارزاً في مجال التخطيط خاصة في حالة إجبارها لإدارة المنشأة أو المشروع على التخطيط الشامل لمختلف الأنشطة والموارد المالية في المنشأة، فاستخدام الموازنة يساعد في الكشف عن المشاكل المتوقع حدوثها ودراسة هذه المشاكل وتحليل أسبابها بالإضافة إلى محاولة اقتراح الحلول الملائمة كما أنها في ظل ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة لإدارة المنشأة فإن الموازنة تجبر الإدارة على محاولة اتخاذ الإجراءات التي يتم بمقتضاها تقييم الاستخدامات البديلة للموارد المتاحة واختيار البديل الأفضل والأمثل. وهو الأمر الذي يعني أن الموازنة خطة اقتصادية (راضي، 2001).

ومن المعروف أن عملية التخطيط في المنشآت تقوم على تحديد واختيار البدائل المتاحة واعتماد تلك البدائل التي تحقق أهداف المنشأة ضمن الإمكانيات المتاحة واستخدام الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف (الفضل، نور، 2002).

ويمكن تلخيص دور الموازنة في خدمة وظيفة التخطيط عن طريق الآتي:

1. توضيح الأهداف في صورة كمية (تحديد الأهداف).
2. توضيح الفروض التي تقوم عليها هذه الأهداف. (دراسة التنبؤات).
3. المفاضلة بين البدائل المتاحة. (تجميع الموارد).
4. تحديد المعايير.
5. تحديد خطط وسياسات العمل (راضي، 2002).
6. التخطيط السليم لأنشطة المنشأة للوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي والمالي مع تحقيق الكفاية القصوى في جميع مجالات العمل والنشاط.
7. دفع الكفاية الإنتاجية ومحو الإسراف في العمليات (آل آدم، 2000).

(2-3-2) الموازنة كأداة للرقابة:

مما لا شك فيه أن التخطيط والرقابة وجهان لعملة واحدة، وأنه لا رقابة بدون تخطيط وذلك لأن الرقابة وظيفة إدارية تهدف للتأكد من تحقيق الأهداف التي تم وصفها وذلك بغرض متابعة تنفيذها ومقارنة النتائج الفعلية بما تم تقديره أو التنبؤ به. ولا تقل أهمية الدور الذي تلعبه الموازنة في مجال الرقابة عن الدور الذي تلعبه في مجال التخطيط

وهذا يتضح من خلال استنادها على معايير ومقاييس كمية لأداء مختلف الأنشطة (راضي، 2001).

ومن المعروف أن الرقابة هي: تطبيق للسياسات والإجراءات الخاصة بتوجيه وتنظيم وتنسيق الإنتاج والإدارة والنشاطات الأخرى للعمل في طريق تحقيق الوصول إلى أهداف المنشأة (الفصل، نور، 2002، 145).

ويمكن تلخيص دور الموازنة في خدمة وظيفة الرقابة عن طريق الآتي:

1. منع الإسراف في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.
2. التركيز على النواحي ذات الأهمية النسبية الكبيرة.
3. تلافي العديد من الأسباب المؤدية إلى انحرافات الأداء وهذا يعني الاكتشاف المبكر للعناصر التي تؤثر على مستقبل النشاط والأهداف (راضي، 2001، 16)
4. العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وذلك عن طريق التوصل للاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة.
5. تتيح للموازنة فرصة تطبيق محاسبة المسؤولية عند تحديد مسببات الانحراف (آل آدم، 2000)

(2-3-3) الموازنة كأداة تنسيق:

تعتبر الموازنة أسلوباً علمياً وعملياً ونظاماً متكاملًا لتنسيق كافة المجالات والأنشطة التي تتناولها الإدارة وصولاً إلى التأكد من الأداء السليم للمنشأة بغية تحقيق أهدافها، وهذا يتضح من خلال ما تقوم به إدارة المنشأة من أداء لوظائفها المتصلة والمتتالية والمستمرة والمتمثلة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. (راضي، 2001)

إن اعتماد المنشآت على التخطيط واستخدام الموازنات كأداة لتحقيق الأهداف المنشودة يؤدي بشكل أو بآخر إلى خلق تنسيق العمل بين أقسام وإدارات المنشأة وأنشطتها المختلفة وذلك من أجل توحيد الجهود وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المرجوة (الفصل، نور، 2002).

من خلال ما تم ذكره يمكن تلخيص دور الموازنة في خدمة وظيفة التنسيق عن طريق

الآتي (راضي، 2001، 18-19):

1. ترجمة الأهداف العامة للمنشأة إلى أهداف محددة وواضحة وقابلة للقياس.

2. وضع الخطط والبرامج التفصيلية اللازمة لتحقيق الأهداف.
3. ضمان مشاركة جميع المسؤولين في إعداد الموازنة.
4. تحقيق التنسيق بين كافة المسؤولين المعنيين بالشكل الذي يضمن تحقيق الاتساق بين كافة الخطط والبرامج الخاصة بالأنشطة.
5. وضع معايير أداء واضحة ومحددة لاستخدامها في عملية تقييم الأداء.

(2-3-4) الموازنة كأداة في اتخاذ القرارات:

يمكن تلخيص دور الموازنة في خدمة وظيفة اتخاذ القرارات عن طريق الآتي (آل آدم، 2000، ص 189):

1. تمكن الموازنة من قياس الانحرافات بهدف الدراسة واتخاذ القرارات للحد من الانحرافات السلبية وتنمية الانحرافات الايجابية.
2. تتيح الموازنة للإدارة رسم السياسات المستقبلية في ضوء الفعل الجاري وكذلك تحقيق دورة الموازنة في تحسين الخطط ووسائل الرقابة على تنفيذها.

(2-4) أهمية الموازنة (Importance of Budget):

من خلال ما تم إيجازه عن الموازنة وأهدافها ودورها في خدمة الإدارة يمكن ذكر أهمية الموازنة في النواحي التالية:

1. استمدت الموازنة أهميتها التقليدية في مختلف المجتمعات لكونها أداة رقابة.
2. تعتبر الموازنة أيضا أداة فاعلة من أدوات السياسة المالية التي يمكن استخدامها في إدارة الاقتصاد أيضا وتوجيهه (هذا يعني المساعدة في تنفيذ السياسات سواء كانت في المنشأة أو المؤسسة).
3. تلعب الموازنة دورا هاما في إعادة توزيع الدخل في مجال المحاسبة الحكومية (الموازنة العامة) فهي أداة مؤثرة على الحياة الاجتماعية (لها بعد اجتماعي في حالة الموازنة العامة).
4. تستخدم الموازنة كأداة أيضا في التنسيق بين الأنشطة، حيث تتضمن توزيع وتخصيص الموارد المتاحة على الاستخدامات المتعددة ويقصد بذلك ربط النفقات بالإيرادات (حجازي، 1998)

5. تستخدم الموازنة كأداة لتقييم الأداء لدى المنشأة، ويتم ذلك على مستوى أقسام المنشأة منفردة وأيضا على مستوى المنشأة ككل (العريبي، 2003، 145).

6. مقارنة النتائج المحققة بالأهداف المخططة.
7. مقارنة النتائج المحققة للفترة الحالية بما تم تحقيقه من نتائج عن الفترات السابقة.
8. تحليل نتائج المقارنات السابقة.
9. تشخيص المشاكل ورسم السياسات في ضوء التحليل والمقارنات السابقة الذكر (مرعي، 1997، 203).

(2-5) أسس ومبادئ أعداد الموازنة: (Principles of Preparing Budget)

يوجد عدد من المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها عند إعداد واستخدام الموازنات، وذلك بغرض زيادة فاعليتها.

وتعرف المبادئ العلمية التي تحكم إعداد الموازنات بأنها أسس إرشادية تؤدي إلى حسن استخدام الموازنات كأداة قيمة للتخطيط والرقابة والتنسيق كما تم شرحها في السابق، وهذه المبادئ إذا تم تطبيقها بصورة صحيحة فإنها ستحقق الغرض من الموازنة وذلك لأن هذه المبادئ والأسس تحكم إجراءات إعداد واستخدام الموازنة (راضي، 2001).

ومن خلال ذلك يتضح أن هذه المبادئ والأسس هي أساسيات ومقومات لازمة لإنجاح الموازنات، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

(2-5-1) مبدأ الشمول:

ويقصد بهذا المبدأ هو أن تكون الموازنة شاملة لجميع أوجهه نشاط المنشأة (الفضل، نور، 2002، 146).

وهذا يعني أن تغطي الموازنة جميع عمليات المنشأة وجميع نشاطاتها وتمتد إلى جميع المستويات سواء كانت هذه العمليات جارية أو عمليات استثمارية.

وتتمثل مجالات الشمول في الكثير من المجالات مثل مجالات التنظيم ومجال الاقتصاد ومجال الإنتاج ومجال الرقابة ومجال إدارة الأموال ومجال التكوين الرأسمالي (راضي، 2001):

- مجال التنظيم: من خلال الاهتمام بخطوط الاتصال بين الوحدات الداخلية للمنشأة والتنسيق فيما بينها.

- مجال الاقتصاد: من خلال الاهتمام بالحالة الاقتصادية عامة ومستوى الدخل وحجم العمالة (في حالة الموازنة العامة)
- مجال الإنتاج: من خلال الاهتمام بتحديد حجم الإنتاج ومصادره.
- مجال الرقابة: وذلك من خلال الاهتمام بوضع الخطة التمويلية ورفع كفاءة استخدام الأموال.
- مجال التكوين الرأسمالي: وهذا يتضح من خلال الاهتمام بالبحث عن فرص الاستثمار.

(2-5-2) مبدأ السنوية:

لقد اتفق على مبدأ أو قاعدة السنوية للموازنة في مختلف دول العالم، وذلك بغض النظر عن توقيت بدايتها أو نهايتها (حجازي، 1998).
وتساعد قاعدة السنوية على دقة تقدير كل من الإيرادات والنفقات، إذ تعتبر السنة وحدة زمنية متكاملة وذلك لتكرار النشاط المالي للمنشأة أو للمشروع (محمد، 2002).
ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى الاعتماد على مبدأ السنوية هي كما يلي (حجازي، 1998، 85-86):

- 1) إعداد الموازنة يحتاج إلى جهود كبيرة في مختلف مراحلها وليس من السهل تكرارها عمليا في فترات زمنية تقل عن سنة.
- 2) صعوبة التنبؤ بالإيرادات والنفقات لفترة تزيد عن سنة واحدة.
- 3) ضمان الرقابة على تنفيذ الموازنة بصورة دورية ومن خلال فترات متقاربة.
- 4) تعتبر السنة فترة مثالية لموازنة النفقات مع الإيرادات.

(2-5-3) مبدأ وحدة الموازنة:

من المعروف بأن الموازنة تتكون من سلسلة من الخطط الفرعية والخطط التفصيلية والعديد من القوائم التقديرية والتي من الضروري أن تجمع هذه الخطط الفرعية خطة شاملة واحدة وهذا يرجع لتحقيق التجانس.

ومن ناحية أخرى إذا نظر إلى عملية إعداد الموازنة فإنها تتكون من سلسلة من الخطوات المتتابعة والمتسلسلة والمتتالية تبدأ من تحديد الأهداف وتنتهي بإعداد المركز المالي التقديري للمنشأة، لذلك تظهر أهمية وحدة الموازنة من خلال التركيز على عامل مهم وهو عامل التنسيق (راضي، 2001، 22).

فعلى سبيل المثال في مجال المحاسبة الحكومية يتطلب مبدأ وحدة الموازنة العامة إلى إدراج كافة نفقات وإيرادات الدولة في وثيقة واحدة بحيث يسهل التعرف على حقيقة المركز المالي للدولة في ضوء الموازنة ومقدار ما تنطوي عليه من عجز أو فائض (محمد، 2002).

وهذا يدل على معنى مهم وهو عدم تعدد موازنات المنشأة ووضع خطة مالية شاملة تعمل على تنسيق أوجه الإنفاق وأوجه تحصيل الإيرادات بالإضافة إلى مساعدتها في التعرف على المركز المالي للشركة أو المنشأة وتنفيذ الإجراءات الرقابية اللازمة (اللوزي، آخرون، 1997).

(4-5-2) مبدأ المرونة:

بما أن الموازنة تعبر عن المستقبل واحتمالاته، وتقديراتها يتم إعدادها مقدما لتغطية سنة مالية لاحقة وان أي شركة أو منشأة من الممكن أن تواجهها ظروفًا طارئة تؤثر على مجرى تنفيذ هذه الموازنة، لذلك فإن الأمر يتطلب نوعًا من المرونة. ويعني مبدأ المرونة: أن تكون للموازنة قدرة على التكيف مع الأحداث والظروف المستقبلية التي تعايشها المنشأة أي أن تتيح الموازنة إمكانية إدخال التعديلات اللازمة طبقًا لتغير الظروف الداخلية أو الخارجية للمنشأة (الفضل، شعبان، 2003، 281). فإذا لم يتم صياغة الموازنة بنوع من المرونة الكافية يتم فيها مراعاة كافة الاحتمالات بصورة مستمرة فهذا سيؤدي إلى فقدان الموازنة لفاعليتها كأداة تخطيط وتمويل ورقابة (حجازي، 1998).

وبصفة عامة يمكن إيجاز الأمور أو الجوانب التي تتعلق بها المرونة من خلال الآتي (الفضل، نور، 2002):

- 1) طرق القياس: وذلك من خلال الاعتماد على أساليب إحصائية وخاصة مقاييس الاحتمالات والتي تأخذ بعين الاعتبار حالة عدم التأكد.
- 2) إعداد الموازنة: وهذا يتضح من خلال إعداد الموازنة على أنها عملية مستمرة، مما ينتج عنها موازنة مستمرة تتضمن وبشكل دائم تقديرات أثناء شهر، إذ يتم في نهاية كل شهر إعداد تقديرات خاصة بهذا الشهر من العام القادم بعد الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة.
- 3) تطبيق الموازنة: إذ يجب أن لا يسأل المسئول أو المدير إلا في قدر مسؤوليته عن الموازنة وبحجم الانحراف الذي كان من الممكن تجنبه.

(5-5-2) مبدأ ارتباط الموازنة بالهيكل التنظيمي:

ويقصد بهذا المبدأ هو ربط معايير الموازنة بمراكز المسؤولية وتتبع تتدفق بنود التكاليف بحسب المسؤولية عن العمليات التي تحدث التكاليف وذلك كي يتسنى مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بما هو مخطط لكل مركز مسؤولية (الفضل، نور، 2002، 148).

وهذا يعني وضع تقديرات كلا من التكاليف والإيرادات على أساس الهيكل التنظيمي للمنشأة أو الشركة وذلك بغرض تحديد مسؤولية كلا من الإدارات والأقسام تحديدا تاما وقاطعا، فالهيكل التنظيمي في أي مؤسسة أو منشأة يعتبر أساسا لتحديد السلطة والمسؤولية (الفضل، شعبان، 2003)

(6-5-2) مبدأ الشئوع (عدم التخصيص):

ويقصد بهذا المبدأ عدم تخصيص إيراد معين لمقابلة نفقة معينة أو نشاط معين وإنما يتم استخدام كلا من الإيرادات لتغطية كل النفقات، وهذا المبدأ يساعد الشركة على حرية التصرف في توزيع الإيرادات على الخدمات والأنشطة المختلفة وفقا للأولويات والاحتياجات (حجازي، 1998).

وفي حالة الموازنة العامة أيضا يقصد بهذا المبدأ أيضا أن إيرادات الدولة تستخدم للإنفاق منها على برامج وأنشطة الدول المختلفة دون تخصيص إيراد معين لمواجهة ومقابلة نفقة معينة بذاتها (هلالى، 2002).

(7-5-2) مبدأ الواقعية:

يقصد بهذا المبدأ أن تكون الأهداف التي تم وضعها من قبل إدارة المؤسسة أو المنشأة هي أهداف قابلة للتحقيق في ظل الإمكانيات المتاحة لهذه المؤسسة أو المنشأة، سواء كانت هذه الإمكانيات بشرية أو إمكانيات مادية (الفضل، نور، 2002).

(8-5-2) مبدأ توازن الموازنة:

ويقصد بهذا المبدأ هو موازنة تقديرات النفقات مع تقديرات الإيرادات وهذا يعني أن تتساوى الإيرادات مع النفقات وذلك لتجنب حدوث أي عجز أو فائض في الموازنة (هلالى، 2002)

ويطلق على هذا المبدأ في بعض الأحيان بمبدأ التوازن الكمي للموازنة، ولكن في المحاسبة الحكومية ونظراً للظروف الاقتصادية والأزمات السياسية أصبح هذا المبدأ في موازنة الدولة أو الموازنة العامة مبدأ غير عملي. (اللوزي، آخرون، 1997).

(9-5-2) مبدأ التمييز بين العمليات الجارية والعمليات الاستثمارية:

ويقصد بهذا المبدأ الفصل بين الموازنة التشغيلية (الجارية) والتي تختص بالعمليات الجارية التي تشمل المبيعات ومستلزمات البرامج الإنتاجية وكل ما يلزمها من نفقات تشغيلية تشمل المواد الأولية ورواتب وأجور العاملين وغيرها من النفقات، وبين الموازنة الاستثمارية أو الرأسمالية (التطويرية) والتي تختص بالعمليات الاستثمارية والتي تشمل التطوير والتكوين الرأسمالي والإضافات وغيرها من المشاريع التطويرية التي تساعد على زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع أو المؤسسة (الفضل، شعبان، 2003).

ويمكن بيان الفرق بين العمليات الجارية والعمليات الاستثمارية (التطويرية) من خلال الأتي(راضي، حجازي، 2001):-

- 1) **الهدف:** يكون الهدف من الموازنة التشغيلية تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الطاقة الموجودة فعلاً، بينما الموازنة الرأسمالية فيكون الهدف منها هو زيادة حجم الطاقة الإنتاجية للمنشأة.
- 2) **التخطيط:** يكون التخطيط بالموازنة الجارية أو التشغيلية قصير الأمد ويقدر عادة بسنة مالية واحدة فقط، بينما التخطيط الرأسمالي أو الاستثماري أو التطويري فيكون عادة طويل الأمد ويزيد عن سنة مالية واحدة.
- 3) **الإعداد:** يوجد اختلاف واضح فيما بينهما في عملية الإعداد ففي الموازنة التشغيلية يتم الاهتمام بحجم المبيعات والتبؤ بها وحجم المخزون، بينما في الموازنة الاستثمارية فيتم البحث فيها عن فرص الاستثمار.

(2-6) أنواع الموازنات: (Types of Budgets)

تنقسم الموازنات إلى أقسام متنوعة ومختلفة حيث يمكن النظر إليها من ناحية المجال والفترة الزمنية ومن حيث مستوى النشاط وهذا ما سوف يتم تناوله على النحو التالي:

(2-6-1) من حيث الفترة الزمنية:

حيث تنقسم الموازنات وفقا لهذا المعيار إلى موازنات قصيرة الأجل، وموازنات طويلة الأجل (راضي، حجازي، 2001):

- موازنات قصيرة الأجل (Short term Budget): تغطي هذه الموازنات عادة فترة محاسبية واحدة تقدر عادة بسنة.

- موازنات طويلة الأجل (Long term Budget): تغطي هذه الموازنة عادة فترة زمنية تزيد عن العام وقد تتراوح بين خمسة أو عشرة أعوام.

(2-6-2) من حيث طبيعة المجال:

تنقسم الموازنات من حيث نطاق المجال الذي تغطيه إلى نوعين من الموازنات (الفضل، نور 2002):

- الموازنات الجارية (Operation Budget): وهي الموازنات التي تشمل على الأعمال العادية للمنشأة.

- الموازنات الاستثمارية (الرأسمالية) (Capital Budget): وهي الموازنات التي تشمل على تخطيط الإنفاق الاستثماري والتخطيط الاستراتيجي للمنشأة.

(2-6-3) من حيث موضوع المعاملات التي تغطيها:

وبموجب هذا الأساس أو المعيار تم التفرقة بين ثلاث أنواع من الموازنات (راضي، حجازي، 2001):

- الموازنة العينية (Physical Budget): وتقوم هذه الموازنة على وحدات القياس العيني فعلى سبيل المثال يتم قياس الإنتاج بوحدته المنتج الواحد.

- الموازنة المالية (Financial Budget): وهي الموازنة التي يكون فيها وحدة القياس النقود، ويمكن القول بأن الموازنة المالية هي ترجمة مالية للموازنة العينية.

- موازنة التدفقات النقدية (Cash Flow Budget): وتمثل هذه الموازنة برنامج المتحصلات النقدية الداخلية والمدفوعات النقدية الخارجية خلال فترة زمنية مستقبلية.

(2-6-4) من ناحية المرونة:

تنقسم الموازنات من هذه الناحية إلى موازنات ثابتة تعد لمستوى إنتاج واحد، وأخرى مرنة تعد الأكثر من مستوى نشاط (مؤيد، نور، 2002، 148).

(2-6-5) من حيث درجة التفصيل التي تضمنها الموازنة:

وبموجب هذا المعيار يمكننا أن نفرق بين الأنواع الآتية من الموازنات (راضي، حجازي، 2001):

- موازنة البرامج (Program Budget): ومن خلال هذه الموازنة يتم تقسيم أنشطة الوحدة إلي برامج محددة يهدف كل برنامج منها إلى تحقيق هدف معين ومن ثم إعداد موازنة لكل برنامج على حدة.

- موازنات المسؤوليات (Responsibility Budget): ويقوم هذا النوع من الموازنات على مبدأ محاسبة المسؤولية (Responsibility Accounting) والذي يتم من خلالها تقسيم الموازنات إلى أجزاء بحيث يكون كل جزء مسؤولية شخص محدد.

- موازنات المنتجات (Product Budget): من خلال هذا النوع من الموازنات يتم اعتبار كل منتج وحدة محاسبية مستقلة، حيث تتضمن موازنة المنتج برنامج الإنتاج والتشغيل والمبيعات وبرنامج تقدير الإيرادات والمصروفات.

- الموازنة العامة (Overall Budget): حيث تقوم الموازنات العامة على اعتبار أن الوحدة الاقتصادية (المنشأة) بكافة أنشطتها وخدماتها المختلفة وأقسامها ومراكز مسؤولياتها بمثابة الوحدة المحاسبية وذلك لأغراض إعداد الموازنة.

(2-6-6) من حيث منهج وأسلوب الإعداد:

تنقسم الموازنات من حيث هذا المعيار إلى:

- الموازنة التاريخية (Historical Budget): ويتم إعدادها بالاعتماد على البيانات التاريخية حيث تعتبر نقطة الأساس الذي تعد عليه الموازنة، وهي تفترض أن ما حدث

في الماضي سوف يستمر حدوثه في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المتوقعة في العام المقبل (حماد، 2005).

- الموازنة الصفريّة (Zero-Based Budget): ويتم إعدادها بافتراض أن النشاط عند نقطة الصفر. وهذا يعني أن البند الذي ظهر في موازنة الفترة الماضية قد لا يظهر في موازنة الفترة الحالية وذلك إذا ثبت عدم جدوى بقاء النشاط أو البرنامج الذي يشمل هذا البند، ويعتمد هذا الأسلوب على تحليل التكلفة للمشروعات والوظائف بحيث يكون هناك تبرير لكل نفقة مطلوبة لتنفيذ البرامج (حماد، 2005).

- موازنة البرامج والأداء (Program-Based Budget): إن الأساس المعتمد في إعداد هذا الأسلوب هي فرض رقابة إدارية لأغراض قياس الأداء حيث يتميز هذا الأسلوب بإمكانية تقسيم العمليات إلى الوظائف، والوظائف إلى برامج، والبرامج إلى مجموعة من الأنشطة وذلك لتحقيق أهداف هذه البرامج والتنسيق فيما بينها لمنع حدوث ازدواج (حماد، 2005).

- موازنة البنود (Line Item Budget): تعتبر تفصيل رقمي للبنود اللازمة لتشغيل المشروع، حيث يركز هذا الأسلوب على التوزيع الإداري والنوعي من أجل التسهيل والمساعدة في إجراءات الرقابة قبل عملية الصرف وبعده للتأكد من عدم تجاوز المخصصات المرصودة للبند (حماد، 2005).

ومن خلال ذكر أنواع الموازنات يرى الباحث أنها تعددت وتتنوعت حسب كل قسم وذلك نتيجة لاختلاف الكتاب واتجاهاتهم الفكرية والعلمية، وأن جميع أنواع الموازنات التي تم ذكرها هي مكملة لبعضها مهما اختلف التقسيم. فمثلاً من حيث طبيعة المجال توجد الموازنة الجارية ويتم تصنيفها من حيث الفترة الزمنية بموازنة قصيرة الأجل ومن حيث موضوع المعاملات التي تغطيها بالموازنة المالية ومن حيث منهج وأسلوب الإعداد من الممكن أن يتم إعدادها إما بالاعتماد على البيانات التاريخية ويتم تصنيفها ضمن الموازنة التاريخية أو أن يتم إعدادها بافتراض أن النشاط عند نقطة الصفر وبذلك تصنف ضمن الموازنة الصفريّة.

(2-7) خطوات إعداد الموازنة (دورة الموازنة) (Budget Cycle).

ويقصد بخطوات إعداد الموازنة المراحل الرئيسية التي تمر بها الموازنة منذ بداية إعدادها وحتى انتهاء إعداد الحساب الختامي.

ويمكننا أن نوضح هذه المراحل الرئيسية على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة التحضير والإعداد (Preparation)

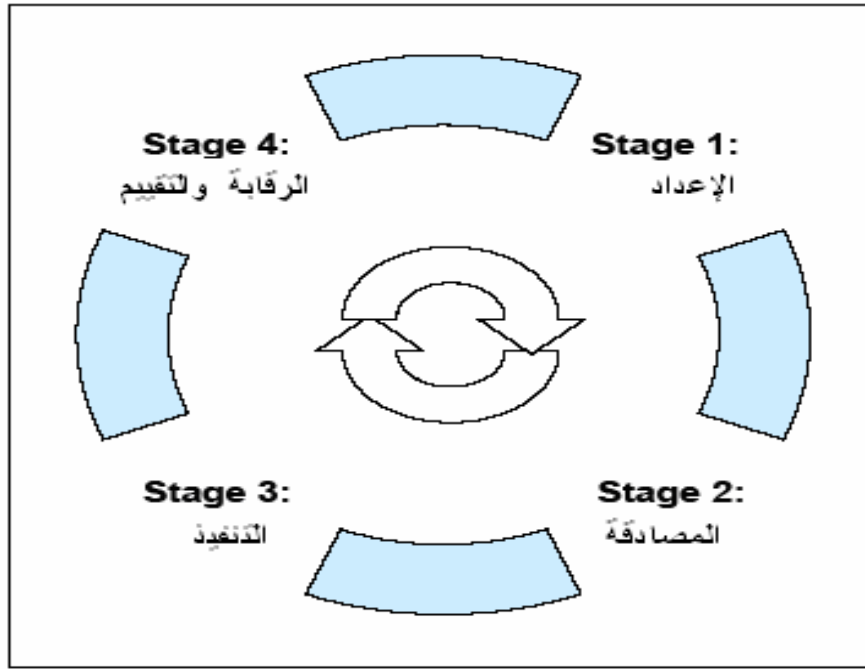
المرحلة الثانية: مرحلة الاعتماد المصادقة (Authorization)

المرحلة الثالثة: مرحلة تنفيذ الموازنة (Execution)

المرحلة الرابعة: مرحلة الرقابة والتقييم (Auditing & Evaluation)

الشكل رقم (1-1)

- دورة إعداد الموازنة -



* المصدر: (مجموعة آسيا للأبحاث والدراسات) (The Asia Foundation (ADB), 2006, P5)

(2-7-1) مرحلة التحضير والإعداد:

وهي المرحلة الأولى من مراحل إعداد الموازنة فمثلا على صعيد المحاسبة الحكومية (الموازنة العامة) تشمل هذه المرحلة على الإجراءات التي يتم بموجبها تحديد

السياسات العامة سواء كانت اقتصادية، مالية أو اجتماعية والتي تتبعها الحكومة لتنفيذ الموازنة (محمد، 2002).

كما أنه يتعين ضرورة التحضير عند وصول البلاغ الرسمي، حيث يتضمن هذا النوع التعليمات العامة والخاصة والتي تتعلق بالموازنة والتي أيضا تقيد بها الوحدات الإدارية الحكومية (هلالي، 2002).

(2-7-2) مرحلة الاعتماد والمصادقة:

وهي المرحلة الثانية من دورة الموازنة والتي تتم بعد الانتهاء من إعداد الموازنة (تقدير الإيرادات والمصروفات) حيث يتم عرض هذه الموازنة أو ما تسمى بمشروع الموازنة في المحاسبة الحكومية على الجهات ذات العلاقة لتتم المصادقة عليها، فمثلا يتم المصادقة على موازنات الهيئات المحلية من قبل وزارة الحكم المحلي في فلسطين أو وزارة شؤون البلديات كما تسمى في الأردن، أو من قبل السلطة التشريعية في حالة المصادقة على موازنة الدولة (هلالي، 2002).

(2-7-3) مرحلة تنفيذ الموازنة:

وتعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل إعداد الموازنة والتي يتم من خلالها تنفيذ البرامج والأنشطة التي تم رصد مخصصات لها في الموازنة، فعلى صعيد الموازنة العامة يتم التنفيذ من خلال السلطة التنفيذية ووفقا للمتطلبات التشريعية (هلالي، 2002). وتشمل تعليمات تنفيذ الموازنة على مجموعتين من القواعد والتي تسمى بقواعد تنفيذ الموازنة وهما (محمد، 2002):-

- مجموعة قواعد تنفيذ الموازنة من الناحية الإدارية.
- مجموعة قواعد التنفيذ المحاسبي للموازنة.

(2-7-4) مرحلة الرقابة والتقييم:

وهي آخر مرحلة من مراحل دورة الموازنة والتي يتم فيها رقابة الأداء والتحقق من أن العمل الذي رصدت من أجله المخصصات المعتمدة في الموازنة قد تم إنجازها بالشكل المطلوب وبالشكل الصحيح وذلك على مختلف المستويات الإدارية، بالإضافة إلى عمل المقارنات التي تبين أداء الإدارة ومدى نجاحها (محمد، 2002).

(2-8) طرق تقدير النفقات والإيرادات في الموازنة:

(Ways of Estimation Expenditures & Revenues in Budget)

(2-8-1) نفقات الموازنة العامة.

يعتمد تقدير النفقات في البداية من قبل الوحدة الحكومية، ويختلف من وحدة لأخرى حسب نشاط هذه الوحدة. وعلى هذا النحو يرى بعض الكتاب أنه يمكن التمييز بين نوعين من النفقات:

- **النفقات التحديدية:** وهي النفقات التي يمكن تحديدها وتقديرها بصورة دقيقة مثل الرواتب والأجور والإيجارات.
- **النفقات التقديرية:** وهي التي تتعلق بالنفقات التي لا يمكن تقديرها بصورة دقيقة ومحددة مثل نفقات الدفاع ونفقات الشؤون الاجتماعية (هاللي، 2002).

(2-8-2) تقدير إيرادات ونفقات الموازنة العامة:

يعتمد تقدير الإيرادات على العوامل الاقتصادية السائدة في الدولة والمتوقع حدوثها خلال فترة عمل الموازنة، أي أنها تؤخذ بعين الاعتبار المؤشرات الاقتصادية. وفيما يلي أهم هذه الطرق المستخدمة في عملية تقدير كل من النفقات والإيرادات:

(1) طريقة التقدير المباشر:

وفقاً لهذه الطريقة يتم تقدير الإيرادات بما تم تحصيله فعلاً خلال السنة السابقة مع أخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية المتوقعة حدوثها في ضوء الظروف المنتظر أن تسود خلالها وفي ضوء القوانين واللوائح التي تحكم حساب هذه الإيرادات، وبنفس الطريقة يتم تقدير النفقات (حجازي، 1998).

(2) الطريقة التاريخية:

في ظل هذه الطريقة تقدر النفقات والإيرادات على حسب ما تم تحصيله وإنفاقه فعلاً في الحساب الختامي للسنة المنتهية. وتتميز هذه الطريقة بسهولة وبساطتها وعدم تدخل التقدير الشخصي، ويعيبها عدم أخذها بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والتغيرات المصاحبة لها (هاللي، 2002).

(3) طريقة المتوسطات:

ووفقا لهذه الطريقة يتم أخذ أكثر من سنة بعين الاعتبار لتقدير إيرادات ونفقات السنة القادمة وذلك من خلال متوسط المحصل عبر ثلاث أو خمس سنوات سابقة وإضافة نسبة لمواجهة النفقات (هاللي، 2002).

(4) طريقة الدورات الاقتصادية:

وهذه الطريقة تعتبر أحدث طرق تقدير النفقات والإيرادات، وهي تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية وتغيراتها، حيث أنها تتمثل في الربط بين أرقام الموازنة والمرحلة من الدورة الاقتصادية التي تقع فيها سنة الموازنة وذلك من خلال تتبع مراحل الدورة الاقتصادية (هاللي، 2002).

(2-9) الموازنة الرأسمالية (الاستثمارية أو التطويرية) (Capital

:(Budget

سبق أن عرض الباحث في هذا الفصل مجموعة من تعاريف الموازنة، وذلك بأنها تعبير كمي ومالي لبرامج وأنشطة المنشأة لفترة مستقبلية، والموازنة الرأسمالية باعتبارها احد أنواع الموازنات فهي: تعبير كمي للبرامج الاستثمارية بالمنشأة لفترة مستقبلية طويلة الأجل يوافق عليها ويرتبط بها المسئولين ويتخذونها هدفا وأساسا للرقابة وصولا لأفضل استثمار للموارد المتاحة (الفضل، نور، 2002، 211).

لذا تتمثل عملية إعداد الموازنة الرأسمالية في تحديد وتقسيم وتخطيط وتمويل المشروعات الرأسمالية الضخمة والمتعلقة بالمنشآت (راضي، حجازي، 2001).

وتعرف الموازنة الرأسمالية أيضا بأنها: أداة تستخدمها المحاسبة الإدارية للمساعدة في اتخاذ القرارات من خلال توفيرها للمعلومات المتعلقة بالاستثمار في المشروعات والمنافع التي تعود من وراء هذا الاستثمار والتي يتم من خلالها الإشراف على التنفيذ والمتابعة (العريبي، 2003، 227).

الموازنة الرأسمالية هي عبارة عن قرار يتضمن تخصيص أموال لمشاريع لا يقل عمرها عن سنة واحد وفي العادة يزيد عن ذلك (Block, Hirt, 1997).

الموازنة الرأسمالية أداة تستخدم لوصف كيفية تخطيط المدراء للحصول على منتجات أو مخرجات مهمة ونافعة من مشروعات يتم الاستفادة منها وتطبيقها على المدى البعيد مثل شراء آلات أو مقدمة الإنتاج منتج جديد (Garrison, Noreen, 2003).

الموازنة الرأسمالية هي قرار في مجال الإدارة المالية يؤسس معيار ليتضمن مصادر تمويل لمشاريع طويلة الأمد. مثل المشاريع المتعلقة بالأراضي والمباني والآلات والمركبات (Clark, Hindelang, 1989).

من خلال تعريف الموازنة الاستثمارية بشكل عام سيتم التعرف على الأركان الرئيسية لهذا التعريف والتي تتكون من ثلاث مفاهيم وهي:-

- 1) مفهوم الموارد الرأسمالية (الاستثمارية) (Capital Recourses).
- 2) مفهوم الإنفاق الرأسمالي (Capital Expenditure).
- 3) مفهوم التمويل الرأسمالي (Capital Finance).

أولاً: مفهوم الموارد الرأسمالية:

وهي تتمثل في مجموعة الموارد القادرة على إدراج منافع اقتصادية، وهي عادة ما تسمى بالأصول الرأسمالية (Capital Assets) وتتضمن هذه الموارد الرأسمالية أيضاً كما تم تعريفها في السابق كل ما يلزم لجعل الأصول الرأسمالية في حالة جاهزة للاستخدام وللإستغلال والانتفاع بها في الزمان والمكان وكل ما يلزم أيضاً لتمكين إستغلالها تحقيقاً للإغراض التي يتم تخصيص هذه الأصول من أجل تحقيقها، وفي العادة يطلق على هذا الجزء الأخير برأس المال العامل الدائم (وذلك ما دامت الموارد مخصصة للغرض ومحققه للهدف) (مرعي، 1997).

ثانياً: مفهوم الإنفاق الرأسمالي:

يشتمل الإنفاق الاستثماري أو الرأسمالي مجموعة الموارد المالية التي ينتظر أو يتقرر إنفاقها في سبيل الحصول على مجموعة الموارد الرأسمالية المطلوبة أو المرغوبة في الزمان والمكان وتوفير إمكانيات إستغلالها وذلك بغية تحقيق الغرض التي خصصت من أجل تحقيقه، وهي تختلف عن المصاريف أو النفقات الجارية أو التشغيلية (Current Expenses) (مرعي، 1997، 334).

ثالثا : مفهوم التمويل الرأسمالي:

ويقصد بمفهوم التمويل الرأسمالي هو تمويل الإنفاق الرأسمالي أو الاستثماري وهذا التمويل يتعلق عادة بالمصادر القائمة والمتاحة التي يمكن عن طريقها توفير الموارد المالية اللازم إنفاقها للحصول على الموارد الرأسمالية أو الأصول الرأسمالية. ويعتبر رأس المال (المحاسبي) هو أهم مصادر تمويل هذا الإنفاق الرأسمالي، بالإضافة إلى أنه يعتبر أيضا القروض والائتمان التجاري من المصادر المتاحة والممكنة بالتمويل الرأسمالي (مرعي، 1997).

(1-9-2) مراحل إعداد الموازنة الرأسمالية (الاستثمارية أو التطويرية):

يمكن ايجاز مراحل إعداد الموازنة الرأسمالية بالمراحل الستة التالية (ظاهر، 2002):

- 1) **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة التعرف على المشاريع: ويقصد بها التعرف على المشاريع الاستثمارية المختلفة والمتنوعة والتميز بين تلك المشاريع وذلك لمعرفة أي هذه المشاريع تخدم أهداف المنشأة بشكل أكبر وتخدم إستراتيجيتها.
- 2) **المرحلة الثانية:** وتسمى هذه بمرحلة البحث: وتكون الغاية من هذه المرحلة هي الدراسة الأولية للاستثمارات التي تم التعرف عليها في المرحلة الأولى من مراحل إعداد الموازنة الاستثمارية، حيث يتم من خلال الدراسة الأولية لهذه المشاريع عمل تقييم مبدئي في نهاية هذه المرحلة للبدائل الاستثمارية المتاحة.
- 3) **المرحلة الثالثة:** مرحلة تجميع المعلومات: وفي هذه المرحلة يتم جمع المعلومات الكافية عن الاستثمارات المتاحة (المشروعات الاستثمارية) والتي تستخدمها إدارة المنشأة في التمييز بين المشروعات الاستثمارية الأفضل.
- 4) **المرحلة الرابعة:** مرحلة الاختيار بين المشاريع: وهي المرحلة التي يتم فيها المقارنة بين المشاريع المختلفة للاستثمارات الرأسمالية واختيار المشروع الذي سيكون فيه بالطبع زيادة منفعه عن تكاليفه.

(5) **المرحلة الخامسة:** وتسمى بمرحلة التمويل: وهي المرحلة التي يتم فيها دراسة ومناقشة إمكانيات تمويل المشروع الذي تم اختياره بالإضافة إلى معرفة أفضل طرق تمويل هذا المشروع وإتباعها.

(6) **المرحلة السادسة:** وهي مرحلة التنفيذ والمتابعة: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل إعداد الموازنة الاستثمارية والتي ينفذ فيها المشروع الاستثماري الذي تم اختياره وتحديد كيفية تمويله بالإضافة إلى متابعة هذا المشروع ومراقبته.

(2-9-2) أغراض الموازنة الرأسمالية:

من الممكن أن يكون لكلمة رأس مال (Capital) أكثر من معنى في علم المحاسبة، حيث أنه يستخدم في التقارير المالية بصورة خاصة وذلك للإشارة إلى التمويل الذي يقوم بتقديمه ملاك المشروع بالإضافة أيضا إلى الاقتراض طويل الأمد.

ويستخدم الاقتصاديون في علم الاقتصاد مصطلح رأس مال للإشارة إلى الأصول الثابتة (Fixed Assets) ورأس المال العامل (Working Capital) مقابل النقدية المقدمة من ملاك المشروع والمقرضين (العريبي، 2003).

وعندما يخطط المدراء للأجل الطويل عليهم اتخاذ القرارات المناسبة لتحديد حجم الاستثمار في الأصول الثابتة ورأس المال العامل وذلك للحفاظ على الطاقة الإنتاجية للمشروع أو زيادتها، حيث يصادف المرء عادة بعدة خيارات للمشروعات المتوفرة، ويتطلب كل مشروع من هذه المشاريع نوع مختلف من الاستثمارات ومقدار محدد من التمويل.

لهذا السبب يتوجب عليهم طرح الأسئلة الآتية. (العريبي، 2003، 228):

(1) كم عدد المشروعات المطروحة وقيد الدراسة التي تعطي العائد المناسب.

(2) ما هي قيمة التمويل المطلوب للاستثمار في المشروعات.

(3) تحديد مصادر التمويل.

(4) بعد اختيار وتطبيق المشروع، هل كان الاستثمار في المشروع المقترح ناجحا.

لذلك يحتاج المدراء في أي منشأة إلى تحليل الاستثمارات الرأسمالية وتقسيمها.

(3-9-2) تحليل الاستثمارات:

ويقصد بتحليل الاستثمارات الرأسمالية هي الطرق والإجراءات المستخدمة في تقييم فرص الاستثمار البديلة. وبالرغم من أن هذا التحليل يقوم على افتراضات وتنبؤات عديدة وقد لا تتفق مع الواقع الفعلي لكنها تعتبر ضرورية في إرشاد إدارة المشروع لاختيار أي البدائل الاستثمارية المتاحة الأفضل والانسج (عبد العال، 1974، 280).

وسوف يتم ذكر أهم هذه الطرق والتي تستخدم لاتخاذ قرارات الموازنة الرأسمالية:

(1) طريقة فترة الاسترداد Payback Method

(2) طريقة التدفق النقدي المخصوم Discount Cash Flow Method

وتنقسم إلى قسمين:

(أ) طريقة صافي القيمة الحالية Net Present Value Method

(ب) طريقة معدل العائد الداخلي: Internal Rate of Return Method

(3) طريقة معدل العائد المحاسبي: Accounting Rate of Return

(4) طريقة وقت التعادل: Break Even Time Method

وسوف يتطرق الباحث لهذه الطرق بنوع من الاختصار وذلك لأن هذه الطرق والأساليب تستخدم في تقييم المشروعات الاستثمارية في مجال المنشآت التجارية والإنتاجية بشكل أكبر ومفصل عن ما هو في المؤسسات الخدمية والتي يكون فيها الهدف الأكبر هو تقديم الخدمة للمواطن ليس الربح.

(1) طريقة فترة الاسترداد:

تعتبر فترة الاسترداد طريقة من إحدى الطرق المتعلقة بتقييم المشروعات الاستثمارية المختلفة وتعرف على أنها تلك الفترة التي تتمكن المنشأة في نهايتها من استرداد التكلفة الأصلية للاستثمار، فكلما قصرت فترة الاسترداد كما قلت درجة المخاطرة المتعلقة بالاستثمار (ظاهر، 2002، 166).

ويتم احتسابها بالطريقة الآتية:

$$\text{فترة الاسترداد للمشروع الاستثماري} = \frac{\text{التكلفة الحالية للاستثمار}}{\text{التدفق النقدي السنوي المتساوي}}$$

(2) طريقة التدفق النقدي المخصوم:

تتميز طرق التدفق النقدي المخصوم لغرض تقييم المشروعات الاستثمارية بأنها تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود (Time value of money) والتي تعكس أهمية توقيت التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري، حيث أن دينار اليوم يساوي أكثر من دينار السنة القادمة ويرجع هذا إلى أسباب أهمها: -

- إمكانية الاستفادة من دينار اليوم وذلك لتحقيق عوائد خلال السنة.
 - توقعات التضخم في الفترات المستقبلية للدينار وانخفاض قوته الشرائية.
 - وجود مخاطر في الحصول على الدينار في المستقبل.
- ويتبين من ذلك أيضا أن طرق التدفق النقدي المخصوم تركز على التدفقات النقدية الداخلة (Internal Cash Flow) والتدفقات النقدية الخارجة (External cash flow) في تقسيم المشروعات الاستثمارية وليس على صافي الربح (ظاهر، 2002، 151).

(أ) طريقة صافي القيمة الحالية:

وتشير هذه الطريقة إلى الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة (Present value of Internal Cash flow) والناجمة عن المشروع الاستثماري والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة (Present value of External Cash flow). فإذا كانت صافي القيمة الحالية موجبة كان المشروع الاستثماري مربحا، وإذا كانت صافي القيمة الحالية سالبة كان المشروع الاستثماري غير مربح (عبد العال، 1974).

(ب) طريقة العائد الداخل:

يمكن تعريف معدل العائد الداخلي على أنه معدل الخصم أو الفائدة الذي عنده تتساوى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة (عبد العال، 1974، 302)

أو بمعنى آخر يعرف العائد الداخلي: هو معدل العائد الذي يؤدي إلى صافي قيمة الحالية لمشروع استثماري معين يساوي صفر (ظاهر، 2002، 162).

ويمثل هذا الأسلوب أو هذه الطريقة أسلوب آخر من أساليب الموازنة الاستثمارية أو الرأسمالية الذي يستخدم القيمة الزمنية للنقود (Time value of money) والذي يعطي النتائج على شكل نسبة مئوية، وهذا مثل طريقة وأسلوب صافي القيمة الحالية

والذي يعتبر أيضا من أساليب الموازنة الرأسمالية الذي يأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود (العريبي، 2003، 239).

(3) طريقة معدل العائد المحاسبي:

وتسمى هذه الطريقة أيضا بمعدل العائد على الاستثمار ويمكن احتسابها بالطريقة الآتية:-

$$\text{معدل العائد المحاسبي على الاستثمار} = \frac{\text{متوسط ربح الاستثمار السنوي}}{\text{متوسط الاستثمار في المشروع}}$$

ويختلف معدل العائد المحاسبي عن فترة الاسترداد من خلال استخدام الأرباح المحاسبية وليس التدفقات النقدية وتكمن فائدة استخدام الأرباح في أسلوب الموازنة الرأسمالية بارتباط اتخاذ القرارات في الأجل الطويل بالأرباح كمقياس مناسب لنجاح أي مشروع استثماري (العريبي، 2003، 233).

(4) طريقة وقت التعادل:

ويقصد بطريقة وقت التعادل: ذلك الوقت الذي تتساوى عنده القيمة الحالية المتراكمة للتدفقات الواردة للمشروع الاستثماري مع القيمة الحالية المتراكمة للتدفقات النقدية الخاصة للمشروع الاستثماري (ظاهر، 2002، 171).

وتشبه هذه الطريقة طريقة فترة الاسترداد إلا أنها تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، ويمكن استخدام هذه الطريقة في المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية وتطوير المنتجات بالإضافة إلى إنتاج منتج جديد (ظاهر، 2002).

ويرى الباحث أن هذه الطريقة من أفضل طرق تقييم فرص الاستثمار البديلة وانجحها في إرشاد إدارة المشروع لاختيار البديل الاستثماري المتاح الأفضل والناجح وذلك لأنها تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود والتي تعكس أهمية توقيت التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري بالإضافة إلى تركيزها على التدفقات النقدية لهذا المشروع.

الفصل الثالث

- الموازنة التطويرية في الهيئات المحلية -

(3-1) المقدمة (Introduction).

(3-2) الهيئة المحلية (البلدية) (Municipality).

(3-3) مهام الهيئات المحلية (Tasks of Municipalities).

(3-4) دور الهيئات المحلية في عملية التنمية المحلية (Rule of LGU's in Local Development Process)

(3-5) الموارد المالية للهيئات المحلية (Financial Resources of Municipalities).

(3-6) نفقات الهيئات المحلية: (LGU's Expenditures)

(3-7) الموازنات التي تقوم الهيئات المحلية بإعدادها في قطاع غزة (Budgets which LGU's Prepared in Gaza Strip)

(3-8) تصنيف الهيئات المحلية في قطاع غزة (Classification of LGU's in Gaza Strip)

(3-9) الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة (مراكز المحافظات). (Major Local Authorities in Gaza strip)

(3-10) الموازنة التطويرية (الرأسمالية) (Capital or Development Budget).

(3-11) الوضع المالي للهيئات المحلية في قطاع غزة (Financial Position of LGU's in Gaza Strip)

(3-12) العقبات والمشاكل التي تواجه الهيئات المحلية في قطاع غزة (Obstacle & Problems which faced LGU's in Gaza Strip)

(3-1) المقدمة Introduction:-

يتميز عصرنا هذا الذي نعيش فيه بالتغير السريع والتطور الكبير في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كما يتسم بتزايد أعداد السكان وحاجاتهم إلى توفير مزيد من الخدمات وتحسين نوعيتها هذا بالإضافة إلى ما تقوم به الدولة من وظائفها في كثير من ألوان النشاط لإيجاد التوازن بين المصالح المتعارضة وتوجيه دفعة الحياة إلى ما يحقق الخير للوطن والمواطنين ويهيئ لأبناء الوطن جميعاً فرص الحياة الهادئة والمطمئنة وتقديم الخدمات العامة في سهولة ويسر ودون عناء.

وقد أدى التوسع والتنوع في وظائف الدولة إلى إضعاف دور الدولة بالقيام بتلك الخدمات بنوع من الكفاءة والفاعلية، لذلك كان لابد من التنازل عن جزء من مسؤولياتها الإدارية أي اتجهت إلى إتباع أسلوب (المركزية واللامركزية) في إدارة شؤونها لهيئات محلية تقوم بإنجاز تلك المسؤوليات بإشرافها ورقابتها. ومن هنا تزايد الاهتمام بالإدارات المحلية كونها تقع ضمن البيئة الجغرافية للسكان المحليين وتعرف تبعاً لذلك حاجاتهم ومشاكلهم وإيجاد السبل المناسبة لحل وتجاوز هذه المشـاكل (المعاني، أبو فارس، 1995).

(3-2) الهيئة المحلية (البلدية) Local Government Unit

(Municipality):

مرت الهيئات المحلية في فلسطين بمراحل عدة منذ نشأتها خلال فترة الحكم العثماني حيث خضعت في البداية لقوانين العهد العثماني، ومن ثم لقوانين الانتداب البريطاني، ومن ثم لقانون البلديات الأردني إلى حين صدور القانون الفلسطيني في سنة 1997. ويتولى إدارة هذا المجلس المحلي أو الهيئة المحلية مجلس منتخب من قبل مواطني و سكان هذه الهيئة المحلية. (صبري، الحاج، 2006).

ولقد عرف قانون الهيئات المحلية الفلسطيني رقم (1) لسنة 1997 الهيئة المحلية "على أنها مؤسسة محلية مستقلة ترتبط بمنطقة جغرافية ولها مركز مالي مستقل وتتبع للإشراف المباشر من قبل وزارة الحكم المحلي".

(3-3) مهام الهيئات المحلية (Tasks of Municipalities):

ويقصد بمهام الهيئات المحلية هو دور ووظائف الهيئات المحلية في خدمة مجتمعاتها المحلية، فهناك الكثير من الوظائف والاختصاصات والتي تم تقسيمها بأكثر من نوع على النحو التالي (العبادي، 1998): -

(3-3-1) اختصاصات في مجال المدينة أو البلدة وتشمل:-

- تخطيط البلدة وفتح الشوارع وتنظيمها وصيانتها وتنظيفها وتجميلها وتشجيرها.
- إعطاء رخص البناء ومراقبة إنشاء الأبنية وهدمها وكذلك تحديد موقع البناية وشكلها.
- تنظيم الأسواق العامة وإنشائها ومراقبتها.
- تنظيم الحرف والصناعات ومراقبتها.
- إنشاء المنتزهات العامة والساحات والحدائق وحمامات السباحة وتنظيمها ومراقبتها.

(3-3-2) اختصاصات في مجال الصحة العامة وتشمل:

- تزويد السكان بالماء والكهرباء ومنع تلوث الأحواض والآبار.
- اتخاذ الاحتياطات لمنع الحرائق واقتناء المطافئ وصيانتها.
- إنشاء المراحيض العامة وإدارتها ومراقبتها.
- اتخاذ الاحتياطات لمنع أضرار الفيضانات والسيول.
- إنشاء المسالخ وفحص الحيوانات المعدة للذبح واتخاذ الاحتياطات لمنع إصابتها وتعيين أماكن بيعها وتصريف بقاياها.
- جمع النفايات والفضلات من المنازل والمحلات العامة وإتلافها.
- مراقبة المساكن والمحلات الأخرى للتأكد من تصريف أقدارها ونظافتها وإبادة البعوض والحشرات منها.
- اتخاذ الاحتياطات للمحافظة على الصحة العامة ومنع تفشي الأوبئة بين الناس.
- إنشاء المقابر وتحديد مواقعها.
- إنشاء الملاجئ.
- هدم الأبنية المضرة بالصحة العامة أو التي تبعث روائح كريهة.
- مراقبة الكلاب وإتلاف الضالة منها.

- اتخاذ الاحتياطات لوقاية الأشخاص والأموال ومنع وقوع الأضرار والحوادث المؤذية.

(3-3-3) اختصاصات في مجال الأمن العام وتشمل:

- إنشاء وتنظيم مواقف مركبات النقل ضمن حدود البلدية ومراقبتها.
- مراقبة المطاعم والفنادق والمقاهي والنوادي والملاعب وتنظيمها.
- مراقبة وتنظيم الباعة المتجولين، والمصورين والحمالين والبسطات والمظلات.
- مراقبة اللوحات والإعلان.

(3-3-4) اختصاصات في مجال الإغاثة العامة وتشمل:

- إغاثة منكوبي الحرائق والفيضانات والزلازل والكوارث، وجمع التبرعات لهم.
- منع التسول، وإنشاء الملاجئ للعجزة ومراقبة جمع التبرعات في الأماكن العامة.
- إنشاء مكاتب العمل (الاستخدام) ومراقبتها.

(3-3-5) اختصاصات في مجال الثقافة والرياضة والشباب وتشمل:

- إنشاء المدارس والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والموسيقية والمتاحف والمكتبات العامة.

(3-3-6) اختصاصات في المجال المالي وتشمل:

- إقرار الموازنة السنوية والحساب الختامي وكوادر الموظفين قبل إرسالها إلى السلطة المركزية للتصديق عليها.
- التصرف بأموال البلدية، كإدارة أملاك البلدية وأموالها وإقامة الأبنية اللازمة وتأجيرها ورهنها وبيعها وفقاً للقوانين المتبعة.
- قبول الهبات والوصايا والتبرعات.
- عقد المقاولات بالمناقصة لأجل القيام بأي أشغال، أو تقديم أية موارد أو لوازم ضرورية للقيام بها.

وفي تقسيم آخر لدور الهيئات المحلية في خدمة مجتمعها المحلي يتبين الآتي (المعاني، أبو فارس، 1995):

1. الدور الخدمي والإنتاجي:

ويقصد بالدور الخدمي هو المشروعات الأساسية والضرورية التي تقوم بها الهيئات المحلية لإشباع حاجات السكان مثل إنشاء الطرق والأرصفة والحدائق والمنتزهات والنوادي، وتوفير المياه والكهرباء بالإضافة إلى مخططات تنظيم المواقع والأراضي وغيرها من الخدمات التي تم ذكرها في السابق.

أما الدور الإنتاجي فيتمثل بالمشروعات التي يمكن أن تدر دخلاً للبلدية مثل إقامة المشروعات الاقتصادية الصغيرة منها والمتوسطة ودعم الصناعات الحرفية الصغيرة والتوسع فيها، إنشاء المشروعات الإسكانية لخدمة أبناء المنطقة المحلية، وإنشاء الأسواق التجارية وأسواق الخضار المركزية، وإنشاء مواقف المركبات وغيرها من الإنشاءات التي يمكن تأجيرها للمواطنين بحيث تدر دخلاً ثابتاً للبلدية وذلك لتعزيز قدرتها المالية والمساعدة في إيجاد وتطوير أنواع جديدة من النشاط الزراعي والصناعي يتم استغلالها فيها إمكانيات المنطقة المحلية استغلالاً أفضل.

2. الدور الاجتماعي والتثقيفي:

ويتمثل هذا الدور في قيادة عملية التغيير نحو الأفضل وتخليص المجتمع من العادات والتقاليد السيئة بالإضافة إلى توعية السكان وترغيبهم في عملية المشاركة لضمان مساهمتهم في تنمية مجتمعهم المحلي وزيادة قدرتهم على استيعاب المتغيرات المتسارعة التي تصاحب خطط التنمية والتطوير.

3. الدور الإداري والسياسي:

ويتمثل هذا الدور في توفير الخدمة للمواطن حيثما يتواجد ضمن مبادئ الكفاية والفاعلية والحد من الروتين القاتل والمماطلة في اتخاذ الإجراءات وتنفيذها، وإشراك السكان المحليين في تخطيط المشروعات وتنفيذها بالإضافة إلى تدريبهم على العمل الانتخابي وتوعيتهم لممارسة الحوار البناء والحد من الصراعات والفوضى التي تخل بمبدأ التعاون وتعرقل تحقيق الأهداف.

4. الدور البيئي:

إن التطور السريع والتقدم التكنولوجي وما يرافقه من ازدياد في حجم النشاط الصناعي وزيادة حجم الاستهلاك الناجم من تزايد عدد السكان وتحسن المستوى المعيشي لهم وما ينجم عن ذلك كله من نفايات يعتبر مهدداً للبيئة وسبب في تلوثها ويعتبر المحافظة على البيئة من الأدوار التي يتوجب على البلدية النهوض بها حفاظاً على الحياة، فيقع على عاتق البلدية مهمة جمع النفايات والتخلص منها بشكل سريع وبطرق فنية تتضمن تقليل خطرها وكذلك مكافحة الآفات الضارة، والتوسع في موضوع التشجير وإنشاء الحدائق الخضراء والأشرف على محطات البترول والعمل على تعميق الوعي البيئي لدى السكان بشتى الطرق الممكنة.

(3-4) دور الهيئات المحلية في عملية التنمية المحلية:

(Rule of LGU's in Local Development Process)

تعد التنمية المحلية نقطة البدء في بناء المجتمع وتطويره، وهي في ذلك تعد تأكيداً لأهمية امتلاك الدولة النامية لأسلوب تنموي ناجح، لأن التنمية هنا تعني القدرة على استقطاب المواطنين وحشدهم في إدارة وطنية، إذ أن أهم عنصر من عناصر التنمية هو حشد الجهود البشرية وتوجيهها بما يحقق الخير والرفاه ومن ثم تحقيق الأهداف، والخدمات المحلية المختلفة تعتبر بمنزلة مشروعات تمهيدية لا بد منها للانطلاق على طريق التنمية حيث أنها تشكل الحلقة الأولى من مسلسل التنمية الذي يقتضي فيما بعد ضرورة قيام الهيئة المحلية ببعض المشاريع الإنتاجية حسب أولوياتها وإمكانياتها (الظاهر 2000).

ومفهوم التنمية المحلية هو مفهوم يقوم على أساس مبدأ العون الذاتي، وذلك بافتراض أن أية مجموعة من السكان أو أية مجموعة من البشر يتوفر لهم الإمكانيات والقدرة على التعاون والحرية في اختيار الوسائل التي تمكنهم من إشباع حاجاتهم. وهو مبدأ ذو نظرة متفائلة ترى أن المجتمعات المحلية يجب عليها تحقيق جوانب الخير فيها والمحبة والوئام بدلاً من الخلافات والصراعات (المعاني، أبو فارس، 1995).

ولقد تعددت التعريفات التي تبحث في مفهوم التنمية المحلية (Local Development) فمنهم من عرفها بأنها: مجموعة العمليات التي يمكن من

خلالها تظافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي (عبد الحميد، 2001، 13).

وعرفت أيضاً بأنها: عملية تتحدد فيها جهود أفراد المجتمع المحلي وجهود السلطات الحكومية بغية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع فتتكامل حياة المجتمع وحياة الأمة التي ينتمي إليها ويمكنه من العطاء المثمر الفعال الذي تحقق التقدم والتطور القومي (المعاني، أبو فارس، 1995، 124).

وتعريف آخر بأنها: العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة (عبد الحميد، 2001، 13).

وعرفت بأنها: العملية التي يتم بموجبها الربط بين الجهود والامكانات المادية والبشرية المحلية والتفعيل الأمثل لها واستغلالها من اجل تطوير كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى الهيئة المحلية (الظاهر، 2002، 110).

ومن خلال التعرف على دور البلديات واختصاصاتها أصبح المرء لا يحتاج إلى جهد كبير لبيان أهمية الهيئات المحلية من ناحية الدور الذي تلعبه في خدمة المواطن من جهة والتنمية والتطوير من جهة أخرى، فالهيئات المحلية تكون دائما على تماس يومي ومباشر مع كافة مناحي حياة المواطن اليومية. وتقوم الدول المتقدمة بالتنازل عن كثير من صلاحياتها واختصاصاتها إلى السلطات المحلية وذلك إيمانا منها بقدرة هذه الهيئات على ممارسة هذه الصلاحيات بصورة أفضل بسبب محدودية المنطقة الجغرافية التي تتعامل معها.

وإن تنفيذ خطط محلية ضمن الخطط القومية للدولة وأخذ وجهة نظر السكان حول هذه الخطط سيؤدي إلى تعاون السكان والبلديات مع الحكومة المركزية، كما انه يساعد على إنجاح هذه الخطط وزيادة فعالية الجهاز الإداري في البلديات نتيجة مراقبة السكان

له، كما أنها تعطي الفرصة للمشاركة المجتمعية، إذ أن مؤسسات الحكم المحلي والبلديات بصورة خاصة تعتبر عصباً رئيسياً في البنية العامة للدولة الحديثة، فبالإضافة إلى كونها ركيزة أساسية لممارسة العملية السياسية على الصعيد المحلي للمجتمع، لذا فإن فعالية هذه المؤسسات ونجاحاتها في أداء دورها السياسي والقيام بمهامها المختلفة تعتبران من المؤشرات ذات الدلالة المهمة لها على نوعية وحيوية النظام السياسي داخل الدولة فحسب بل على قوى المجتمع الفعلية وقدرتها التنظيمية وإمكاناتها التنموية.

ولقد بينت الكثير من الدراسات المتعلقة بالهيئات المحلية أهمية الدور الذي تقوم به هذه الهيئات والمجتمعات المحلية في عملية التنمية، فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة، ذلك لأن الهيئات المحلية بإداراتها تعتبر قريبة من المواطنين وهي أقدر على الوقوف على الظروف والحاجات المحلية وإشراك السكان المحليين فكرياً وجهداً في وضع البرامج الهادفة إلى النهوض بالمجتمع المحلي وتنفيذ هذه البرامج عن طريق الوعي والإقناع بأهمية هذه البرامج وعوائدها على السكان المحليين وأيضاً على الدولة (المعاني، أبو فارس، 1995).

مما سبق يرى الباحث وجود أهمية كبيرة لدور الهيئات المحلية في عملية التنمية إذا ما ترك لها المجال لتنفيذ مشاريع تنموية وتطويرية، مما يساهم في رفع قدراتها الإدارية والفنية، فمثلاً على الصعيد المحلي - قطاع غزة - بعض الهيئات المحلية قد قامت بدور في عملية التنمية وكان من المفترض أن يكون دورها أكبر وقد يكون لها الدور إذا علمنا بأنها قد عملت في ظروف صعبة وقاسية في ظل غياب القانون الأساسي في المجتمع الفلسطيني وظل غياب القضاء الفاعل والسلطة التي تنفذ قرارات القضاء وفي ظل عدم وجود إقرار موازنة مخصصة من السلطة المركزية للهيئات المحلية تساعد في عملية التطوير والتنمية كون هذه الأمور تؤثر بشكل سلبي على تنمية الموارد فيها والذي بدوره أسهم في إضعاف الدور التنموي للهيئات المحلية في قطاع غزة.

(3-5) الموارد المالية للهيئات المحلية (Financial Resources of Municipalities)

تقوم الهيئات المحلية بتقديم العديد من الخدمات المحلية الهامة والتي تتطلب كثيراً من المال، كما أن تلك المشاريع والخدمات بحاجة إلى كفاءات بشرية مدربة ومؤهلة ومن أجل جذبها وحفزها إلى العمل لابد من توفير لها أيضاً المال. وإن توفير الأموال يتطلب من الهيئات المحلية العمل بشكل جاد لتطوير مواردها الذاتية والاعتماد عليها بدلاً من اعتمادها على الإعانات الخارجية والإعانات الحكومية والقروض ومصادر التمويل الخارجية (المعاني، أبو فارس، 1995). ويعتبر تمويل الهيئات المحلية من أهم العناصر الواجب توافرها لتحقيق استقلال هذه الهيئة المحلية وذلك لأنه كلما توفر لهذه الهيئة المحلية مصادر تمويل ذاتية كلما تمتعت بقدر أكبر من الاستقلال والفاعلية. أما العكس فإنه يعني بالضرورة اعتمادها على ما تقدمه لها السلطة المركزية من مساعدات وهبات ودعم ومنح وهذا الوضع يعطي السلطة المركزية الحق في التدخل في نشاطات وفعاليات الهيئة المحلية، لأن السلطة المركزية في هذه الحالة سيكون لها الحق في الرقابة على إنفاق هذه الأموال (العبادي، 1995).

وتختلف الموارد المالية للبلديات تبعاً لاختلاف الدولة وأيدلوجياتها، وفيما يلي أنواع هذه الموارد المالية في الهيئات المحلية في قطاع غزة (الإدارة المالية لبلدية غزة، 2006):

1. إيرادات من الضرائب والرسوم والفوائد.
2. إيرادات من الخدمات المحلية.
3. إيرادات من المشاريع (المياه، الكهرباء، المجاري).
4. إيرادات خارجية.

(3-5-1) إيرادات من الضرائب والرسوم والفوائد:

وهي تتمثل في الإيرادات المتحصلة من الضرائب والتي تم جمعها من الرعايا المحليين والمقيمين في نطاق الهيئة المحلية وينقسم هذا البند إلى:

- إيرادات ضريبة المنازل.
- إيرادات ضريبة الحرف والمهن.

- إيرادات غرامات على المتأخرات.
- إيرادات رسوم شهادات وخرائط.
- إيرادات رسوم إعلانات ولافتات.
- إيرادات رسوم تحسين وتثريف.

(2-5-3) إيرادات من الخدمات المحلية:

وتشتمل الخدمات المحلية كلاً من الخدمات الصحية وخدمات التنظيف والتنظيم والبناء والخدمات الهندسية وأملاك البلدية والأسواق. وينقسم هذا البند إلى الآتي:

أ. إيرادات من خدمات التنظيف وتمثل في:

- إيرادات نقل ومعالجة النفايات.
- إيرادات رسوم إزالة النفايات.

ب. إيرادات المراقبة الصحية وتشتمل:

- إيرادات رسوم الحرف والصناعات.
- إيرادات رسوم خدمات للمسالخ.

ج. إيرادات من التنظيم والبناء وتشتمل:

- إيرادات رسوم رخص للبناء.
- إيرادات أمانات غير مستردة (التنظيم).
- إيرادات رسوم الحصول على المعلومات.

د. إيرادات الطرق والأرصفة وتشمل:

- إيرادات رسوم أشغال الأرصفة.
- إيرادات رسوم رخص الدراجات.
- إيرادات رسوم الحمالين.
- إيرادات رسوم كسر أسفلت.
- إيرادات رسوم مواقف السيارات.
- إيرادات رسوم متابعة الطرق.

هـ. إيرادات من رسوم الأسواق وتشتمل:

- إيرادات رسوم لسوق الحيوانات.

- إيرادات رسوم لسوق الخضار .
- إيرادات رسوم لسوق السمك والطيور .
- و. إيرادات الأملاك العامة للبلدية وتشمل:
- إيرادات إيجار مخازن البلدية وخلافه .
- إيرادات تأجير مسابح على شاطئ البحر .
- إيرادات تأجير آلات ومعدات .
- إيرادات المنتزهات (رسوم الدخول) .
- إيرادات دخول قرية الحرف والفنون .
- إيرادات من النوادي المملوكة للبلدية .
- إيرادات من المكاتب المملوكة للبلدية .
- إيرادات من الحدائق .

(3-5-3) إيرادات من المشاريع (المياه - الصرف الصحي - الكهرباء):

ويقصد بها قسم المياه وقسم الكهرباء وقسم المجاري (الصرف الصحي) في البلدية ويشتمل هذا البند على الآتي:

- إيراد المياه (بيعتها) .
- إيراد مساهمة في مواسير المياه .
- إيرادات رسوم قطع وإعادة تركيب المياه .
- رسوم مياه الري .
- إيرادات قراءة العدادات .
- تأمينات مياه غير مستردة .
- رسوم تصديقات معاملات مياه الري .
- رسوم المجاري .
- غرامة سرقة كهرباء .
- رسوم إنارة شوارع البلدية .
- بيع عدادات الكهرباء .

(3-5-4) إيرادات خارجية:

وهذه الموارد تحصل عليها الهيئات المحلية عن طريق الدعم الخارجي للبلدية مثل الإعانات والمساعدات الحكومية أو عن طريق الاقتراض من المصادر المختلفة بشرط موافقة السلطة المركزية والمتمثلة في فلسطين بوزارة الحكم المحلي (Ministry of Local Government).

ومن الممكن أن يتم الدعم الخارجي للهيئات المحلية عن طريق بعض الدول المانحة أو من قبل البنك الدولي (World Bank)، حيث يوجد في قطاع غزة الكثير من المؤسسات الأجنبية والمدعومة من دول مانحة تقوم بتقديم يد العون والمساعدة للبلديات عن طريق المشاريع التي يتم تنفيذها في نطاق البلدية مثل صيانة الطرق والأرصفة وإنارة الشوارع وإنشاء الآبار وصيانة شبكات الصرف الصحي وغيرها من المشاريع الأخرى، ومن مثل هذه المؤسسات الوكالة الأمريكية (USAID)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وكالة الغوث الدولية (UNRWA)، الاتحاد الأوروبي (EU)، والمنح الدنمركية والسويدية والكندية واليابانية، وغيرها من الدول المانحة.

(3-6) نفقات الهيئات المحلية: (LGU's Expenditures)

تقوم الهيئات المحلية بتقديم الكثير والعديد من الخدمات المتنوعة كما تم ذكرها في السابق، وكل تلك الخدمات التي تقوم الهيئات المحلية بتقديمها يترتب عنها مصاريف ونفقات ويمكن ذكر نفقات الهيئات المحلية وخاصة في قطاع غزة متمثلة في الآتي (الإدارة المالية لبلدية غزة، 2006):

1. مصروفات الإدارة العامة.
2. مصروفات الخدمات المحلية.
3. مصروفات المشاريع (مشروع المياه ومشروع الكهرباء ومشروع المجاري).

(3-6-1) مصروفات الإدارة العامة:

ويشتمل هذا البند على المصاريف المتعلقة بقسم الإدارة العامة في البلدية والذي يتمثل برئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي وطاقم المحاسبين والإداريين في البلدية، ويمكن إيجاز المصروفات المتعلقة بهذا البند بالمصاريف الآتية:

- الرواتب والأجور الأساسية للإدارة العامة.

- الأجور الإضافية إن وجدت.
- عمال الدورات المؤقتين.
- مصاريف التنقل والسفريات لموظفين الإدارة العامة.
- القرطاسية والمطبوعات.
- آلات ومكتبات وصيانتها.
- بدل ضيافة.
- مشتريات أجهزة الحاسوب وتوابعها.
- مصروفات البريد والتليفون.
- مصروفات محاكم (مصروفات قضائية).
- إعلانات ودعاية ونشر.
- مصروفات تأمين عمال وموظفين البلدية.
- حقوق عمالية.
- محروقات.

(2-6-3) مصروفات الخدمات المحلية:

وهذا النوع من المصروفات يكون مرتبط بأعمال قسم الخدمات التي تقوم بها البلدية سواء في مجال الصحة أو الهندسة والتنظيم، ويشتمل هذا البند على المصاريف الآتية:

- رواتب وأجور عمال وموظفين قسم الصحة والنظافة والهندسة والتنظيم.
- القرطاسية والمطبوعات والضيافة والبريد والهاتف والآلات وصيانتها المتعلقة بها القسم.
- مصروفات مكافحة الأمراض السارية والملاريا.
- مصروفات مكافحة الفئران.
- مصروفات المسلخ (كهرباء، ماء، هاتف، محروقات).
- مشتريات مستلزمات الصحة (أدوات التنظيف).
- استئجار الأراضي (مكب للنفايات).
- مصروفات نقل النفايات الصلبة.
- مصروفات صيانة سيارات الصحة وسيارات الصرف الصحي.

- مصروفات تأمين تلك السيارات وصيانتها ومحروقاتها.
- مصروفات صيانة الطرق والأرصفة وإشارات المرور.
- مصروفات إنشاء مشاتل وحدائق ومنتزهات.
- مصروفات كهرباء ومياه ومصاريف متنوعة للحدائق والمنتزهات.
- مصروفات كهرباء ومياه ومصاريف متنوعة للمكتبات وممتلكات البلدية (النوادي، المراكز الثقافية).

(3-6-3) مصروفات المشاريع:

- ويشتمل هذا البند على المصروفات المتعلقة بمشروع المياه ومشروع الكهرباء ومشروع الصرف الصحي (المجاري) ويشتمل على المصروفات الآتية:
- رواتب والأجور الأساسية لموظفين القطاعات الثلاثة.
 - سفرات وتنقلات لموظفين القطاعات الثلاثة.
 - أجور إضافية لموظفين القطاعات الثلاثة إن وجدت.
 - صيانة ماتورات المياه وشرائها إذا لزم الأمر.
 - صيانة شبكات المياه وشراء قطع لهذه الشبكات.
 - ألبسة موظفين قسم المياه والمجاري.
 - شراء عدادات وإصلاحها للمياه.
 - مصروفات صيانة أجهزة الكلور.
 - مصروفات كهرباء للماتورات والمحروقات.
 - مصروفات القرطاسية والمطبوعات والبريد والهاتف المتعلقة بالمشاريع الثلاثة.
 - مصروفات إنارة الشوارع.
 - صيانة إنارة الشوارع وشرائها إذا لزم الأمر.
 - محروقات لمحطات المجاري.
 - صيانة مضخات المجاري.
 - مصروفات كهرباء لماتورات المجاري.

(3-7) الموازنات التي تقوم الهيئات المحلية بإعدادها في قطاع غزة:

(Budgets which LGU's Prepared in Gaza Strip)

تقوم الهيئات المحلية سنوياً بإعداد بيان مفصل بإيراداتها ونفقاتها ومشاريعها وبرامجها وتعتبر الموازنة أداة للتوجيه والرقابة المالية والإدارية ووثيقة رسمية يمكن الرجوع إليها لتحديد المسؤوليات، ومما يساعد في تحقيق أهداف الموازنة المحلية هو شمولها لمختلف النشاطات والبرامج والخطط المحلية إضافة إلى ترشيد إدارة الأموال العامة من خلال نظام الأولويات، وتساعد الموازنة المحلية على تزويد سكانها المحليين بالمعلومات الكافية عن الأوضاع المالية والأداء المالي للأجهزة المحلية.

وتعتبر الموازنة المحلية جزء من التخطيط المحلي الذي يجب أن يتلاءم وينسجم مع التخطيط القومي على مستوى التنمية الشاملة ومستوى التخطيط المالي لأجهزة الدولة المركزية والمحلية (العوامل نائل، 1991).

وتعرف الموازنة المحلية على أنها: وثيقة معتمدة تتضمن تقدير للموارد المالية والنفقات المتوقعة للوحدات المحلية عن فترة زمنية مقبلة تقدر عادة بسنة (عبد الحميد، 2001، 266).

وعلى ذلك يكون لكل وحدة محلية موازنة خاصة بها تشمل جميع الإيرادات أو الموارد المنتظر الحصول عليها والنفقات المقرر صرفها خلال السنة المالية محل التقدير.

ولا يخفى أن الموازنة المحلية هي الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المحلية على مستوى كل وحدة من وحدات الإدارة المحلية (البلدية)، فهي في النهاية برنامج عمل للهيئات المحلية الذي تقدمه لتحقيق الأهداف المطلوب تحقيقها للتنمية المحلية. (عبد الحميد، 2001).

ويمر إعداد الموازنة المحلية بنفس مراحل إعداد الموازنة العامة ولكنها تختلف في تفاصيل هذه المرحلة وديناميكيته المؤسسية والأهداف والإمكانيات التي تقوم عليها، حيث تتولى الجهات الإدارية والتنفيذية في كل مستوى محلي أو لكل هيئة محلية إجراءات إعداد الموازنة بما فيها من تقدير للإيرادات والمصروفات والبرامج والمشاريع وغيرها. ثم يرفع مشروع الموازنة إلى الجهات التشريعية للمصادقة عليه حيث تتمثل جهات المصادقة فيما يتعلق بالبلدية بالمجلس المنتخب ووزير الحكم المحلي

(في فلسطين). وبعد المصادقة على وثيقة الموازنة وبرامجها الإيرادية والإنفاقية تتولى الأجهزة الرقابية مسؤولياتها في التأكد من مدى مطابقة الأعمال لما هو مخطط إليه في الموازنة.

وتنقسم الموازنة المحلية إلى قسمين رئيسيين هما:

1. الموازنة الجارية (التشغيلية): وتسمى في فلسطين بالموازنة العادية وتحتوي هذه الموازنة على كافة بنود الإنفاق وبنود الإيراد العادية والمتكررة والتي تتميز بطبيعتها الاستهلاكية مثل مخصصات الرواتب والأجور ونفقات المياه والكهرباء والاتصالات وغيرها من المصاريف والإيرادات التي تم ذكرها في السابق وهي المصاريف والإيرادات التي تتعلق بفترة مالية تقدر عادة بنسبة أي أنها تكون متعلقة بمشاريع وبرامج إنفاقية وإيرادية قصيرة الأجل.

2. الموازنة الرأسمالية أو الاستثمارية: وتسمى في فلسطين (بالموازنة التطويرية او الانمائية) وهي الموازنة التي تحتوي على مخصصات مالية متعلقة بمشاريع استثمارية وتطويرية (إنفاقية) طويل الأجل نسبياً، وهي تتمثل بمخصصات إنشاء الطرق والأبنية، ومخصصات شراء السيارات والآليات والأجهزة والأثاث وما شابهها (الإدارة العامة للموازنات، 2006).

فبالإضافة إلى القواعد والمبادئ الأساسية الواجب مراعاتها عند إعداد الموازنة فإن الموازنة المحلية يجب مراعاتها لمجموعة من الأسس والقواعد الخاصة عند إعدادها وتنفيذها لضمان نجاحها كخطة مالية من قبل هذه الهيئة المحلية، وهذه الأسس هي (صبري، الحاج، 2006):

1. ملائمة الموازنة لأهداف الهيئة المحلية: يجب أن تبنى الموازنة على أساس أهداف الهيئة المحلية والتي يجب أن تكون محددة بوضوح، وقابلة للتطبيق والتنفيذ، في حدود ظروف الهيئة المحلية والبيئة المحيطة.

2. ملائمة الموازنة للهيكل التنظيمي للهيئة المحلية: يجب تحديد وإقرار الهيكل التنظيمي لكل هيئة محلية من قبل مجلس تلك الهيئة حتى تتلاءم وتصنيفات جداول الموازنة لذلك الهيكل التنظيمي المقرر ومراعاة تعديل تلك الجداول عند إحداث أي تغيير في ذلك الهيكل التنظيمي. ويتم تقسيم الموازنة بما يتلاءم والهيكل التنظيمي

بشكل يسمح بانسياب العمل الروتيني وفقاً للجدول الموضحة دون تعارض بين مراكز المسؤولية المختلفة.

3. ملاءمة الموازنة للنظام المحاسبي ودليل الحسابات: إن ملاءمة الموازنة للنظام المحاسبي واستخدام مفردات حسابات تتفق ودليل الحسابات يعد أمراً أساسياً لتسهيل عملية المقارنة بين البيانات الفعلية والمخططة.

4. الحصول على تأييد المستويات الإدارية في الهيئة المحلية: وذلك ابتداءً من أعلى مستوى إداري وهو المسؤول عن اعتماد الموازنة وإعطاء الإذن بتنفيذها إلى أدنى مستوى إداري يساهم في تنفيذ الأنشطة وفقاً للموازنة.

5. ربط الموازنة بنظام الحوافز لضمان تعاون المستويات الإدارية المختلفة لتنفيذ الموازنة: يفضل ربط الموازنة بنظام الحوافز لتشجيع العاملين على تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية. ويمكن ربط نظام الترقيّة وشغل المناصب الإدارية العليا بمدى تنفيذ الموازنة وتحقيق الخطط المرسومة.

3-8) تصنيف الهيئات المحلية في قطاع غزة.

(Classification of LGU's in Gaza Strip)

يشتمل قطاع غزة على خمسة وعشرين (25) هيئة محلية مصنفة إلى أربع أقسام: (أ)، (ب)، (ج)، (د). وهي كالآتي: (5) هيئات محلية مصنفة درجة (أ)، و (9) هيئات محلية مصنفة درجة (ب)، و (6) هيئات محلية مصنفة درجة (ج)، و (5) هيئات محلية مصنفة درجة (د). ولقد تم هذا التصنيف على مجموعة من الأسس أهمها مساحة كل بلدية وعدد سكانها كما هو مبين في الجدول الآتي (الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، 2006، 43):

الجدول رقم (1-3)

(تصنيف الهيئات المحلية في قطاع غزة - 2006)

التصنيف	البلدية	المحافظة
ا	جباليا	شمال غزة
ب	بيت لاهيا	
ب	بيت حانون	
د	ام النصر	
ا	غزة	غزة
د	وادي غزة	
ج	المغراقة	
د	الزهرة	
ا	دير البلح	الوسطى
ب	النصيرات	
ب	البريج	
ب	الزوايدة	
ب	المغازي	
د	وادي السلقا	
د	المصدر	

ا	خانيونس	خانيونس
ب	القرارة	
ب	بني سهيلا	
ب	عبسان الكبيرة	
ج	عبسان الجديدة	
ج	خزاعة	
ج	الفخاري	
ا	رفح	رفح
ج	الشوكة	
ج	النصر	

* المصدر: (الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، 2006، 43).

- ومن خلال الجدول السابق يتضح وجود خمسة بلديات مصنفة تصنيف درجة أولى (أ) وهي تمثل مراكز المحافظات في قطاع غزة:
1. بلدية جباليا مركز محافظة شمال غزة.
 2. بلدية غزة مركز محافظة غزة.
 3. بلدية دير البلح مركز محافظة الوسطى.
 4. بلدية خانيونس مركز محافظة خانيونس (الجنوب).
 5. بلدية رفح مركز محافظة رفح.

(3-9) الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة (مراكز المحافظات)

:(Major Local Authorities in Gaza strip)

(3-9-1) بلدية جباليا:

وهي مركز محافظة شمال غزة، وكلمة جباليا مأخوذة من أزليا البلدة الرومانية وقد تكون تحريف لكلمة جبالية السريانية بمعنى الجبل، تتمتع جباليا بطبيعة جغرافية سهلية. تقع جباليا شمال شرق مدينة غزة وتحيط بها أراضي بيت حانون وبيت لاهيا) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية، (2000).

وتبلغ مساحتها الكلية (16,007) دونماً ويبلغ عدد سكانها حوالي 190,000 نسمة. ويعمل في المجلس البلدي 336 موظفاً

ومن ناحية تاريخية، نزلها الجالية أواخر العهد البيزنطي حيث بعثهم يوسبانيوس أوائل القرن السادس بعد الميلاد لحماية الدير الذي بناه الرهبان، ولقد زارها أيضاً الشيخ عبد الغني النابلسي عام 1101 هجرياً وذكر جباليا بقوله " قرية لطيفة الهواء، عذبة الماء أهلها الصلاحه ". ومن أهم الأحداث التي عاصرتها البلدة، نزوح أهالي جباليا في عام 1963 في الحرب العالمية الثانية عن البلدة لأنها كانت منطقة عمليات عسكرية تركية، وفي عام 1948 استقبلت أكبر عدد من اللاجئين، وفي عام 1967 تعرضت إلى قصف إسرائيلي شديد أدى إلى استشهاد أكثر من 20 شهيد.

(3-9-2) بلدية غزة:

وهي مركز محافظة غزة، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى كلمة عزة التي حرفت إلى غزة، وتقع وسط سهل ساحلي ليس بعيد عن المناطق الجبلية، تحيط بها أراضي خصبة رغم قلة المطر حيث التكوين الجيولوجي لأراضيها جعلها تحتفظ بمياه باطنية، وتبلغ مساحتها الكلية حوالي (77,813) دونماً ويبلغ عدد سكانها حوالي (520,200) نسمة.

ومن ناحية تاريخية تعتبر غزة من أقدم المدن في العالم ويذكر أنها رابع مدينة على وجه الأرض وتقع على التقاء قارتي آسيا وأفريقيا وهذا الموقع الجغرافي أكسبها أهمية كبيرة. وتعتبر خط الدفاع الأول عن بلاد الشام، ويذكر أن العرب الكنعانيين هم الذين

أسسوا المدينة وأطلقوا عليها اسم غزة وذلك في الألف الثالثة قبل الميلاد. ومن أهم الأحداث التي عاصرتها المدينة هي : في عام 1948 بدء تدفق اللاجئين الفلسطينيين إليها، وعام 1956 تم احتلالها من قبل الإسرائيليين وعام 1957 انسحاب القوات الإسرائيلية وعودة الإدارة المصرية، وعام 1967 حرب حزيران والنكسة واحتلال قطاع غزة من قبل الصهاينة، وفي عام 1994 عودة السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانسحاب الإسرائيلي.

ويعمل في المجلس البلدي حوالي 1759 موظفاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية، 2000).

(3-9-3) بلدية دير البلح:

وهي مركز محافظة الوسطى، وقد سميت المدينة بهذا الاسم لاشتهارها بزراعة النخيل، وأيضاً كانت تسمى في السابق دير الروم (الداروان) وتعني الجنوب. وتتمتع المدينة بطبيعة جغرافية سهلية، وفي أرض زراعية تبلغ مساحتها الكلية (14,735) دونماً ، وتحيط بها أراضي الزوايدة ووادي السلقا والمصدر. ويبلغ عدد سكانها حوالي (70,000) نسمة.

ومن ناحية تاريخية تعتبر مدينة دير البلح مدينة قديمة كانت تعرف باسم الداروم أو الدارون، أي الجنوب باللغات السامية القديمة وما زال مدخل غزة من الجنوب يعرف باسم الدارون، ومن المعروف أن أول دير أقيم في فلسطين كان في دير البلح منذ أكثر من 1700 عام، وتطل مدينة دير البلح على شاطئ البحر وتتوسط مدن القطاع وتتميز المدينة بأراضي منبسطة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية، 2002).

(3-9-4) بلدية خانيونس:

وهي مركز محافظة خانيونس، وهي مرتبطة بالقلعة المبنية وسط المدينة، والتي كانت تسمى باسم خان (نزل للمسافرين) والذي بناه اسمه يونس وأطلق عليه خان يونس. وهي عبارة عن بقعة منبسطة من جنوب الشريط السهل الساحلي وترتفع عن سطح البحر 50 متر وتبلغ مساحتها الكلية (53,820) دونماً، ويبلغ عدد السكان فيها حوالي (199,800) نسمة.

ومن ناحية تاريخية كانت المنطقة التي بنى عليها خان يونس نقطة مهمة في تاريخ التجارة القديمة وكذلك كانت مكانا خصبا للصوص وقطاع الطرق ولهذا تم بناء قلعة وبداخلها نزل لتحمي التجار والقوافل من قطاع الطرق وبنائها الأمير يونس النيروزي. ويعمل في المجلس البلدي 445 موظفاً. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية، 2000).

(3-9-5) بلدية رفح:

مركز محافظة رفح، تعتبر رفح من المدن القديمة جداً، وحملت الكثير من الأسماء على مر العصور، فقد عرفت باسم رافيا زمن الكنعانيين واسم رابح عند قدماء المصريين، ورفيحو زمن الآشوريين، ومن هنا نجد أن أغلب الأسماء أو كلها تتدرج تحت اسم واحد وهو رفح. مناخ رفح شبه صحراوي بالرغم من قربها من البحر، وتبلغ مساحتها حوالي (40,580) دونماً ويبلغ عدد سكانها حوالي (146,300) نسمة.

ومن ناحية تاريخية فإن رفح مدينة قديمة جداً، جذورها ضاربة في القدم، وحملت الكثير من الأسماء على مر القصور وشهدت الكثير من المواقع الحربية الشهيرة وقد جاء في الموسوعة العربية أن رفح مدينة قديمة على حدود مصر بشبه جزيرة سيناء وكان يمر بها زمن العثمانيين طريق يربط مصر ببلاد الشام وقد ذكر اسم رفح في الاتفاقية المفقودة بين خديوي مصر والحكومة ويعمل في المجلس البلدي 345 موظفاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية، 2002).

(3-10) الموازنة التطويرية (الرأسمالية) (Capital or Development

(Budget)

(3-10-1) تعريف الموازنة التطويرية (الرأسمالية):

- الموازنة الرأسمالية أو الاستثمارية كما تسمى في الأردن وتسمى في فلسطين بالموازنة التطويرية (Development Budget) أو الإنمائية وتعرف على أنها:

تمثل الخطط التمويلية (Funding Plans) لمشروعات الهيئة المحلية أو المدينة أو المحافظة والمتمثلة في شراء الأراضي

والمباني والمعدات، وتمويل المشاريع الموجودة فيها و المشاريع التي تحتاج إلى إصلاح وصيانة (Independent Budget office, 2006, 12).

- وعرفت الموازنة التطويرية بأنها: جزء أساسي من عملية إعداد الموازنة على مستوى البلدية، توظفها البلدية كأداة للتخطيط والرقابة وتوزيع المصادر النادرة (Sekwat, 1999, 15).

ومن واقع عمل الباحث في وزارة الحكم المحلي فإن البلديات لا تهتم بالموازنة التطويرية ولا بإعدادها وتنفيذها مثل اهتمامها بالموازنة العادية (الموازنة الجارية أو التشغيلية)، حيث أنه في الغالب يتم إعداد الموازنة التطويرية للهيئات المحلية ليس من قبل دائرة الموازنات في البلدية أو الدائرة المالية بل يتم إعدادها من قبل دائرة المشاريع وذلك لاحتوائها على المشاريع التطويرية (capital projects) ومصادر تمويل هذه المشاريع فقط. لذلك تسمى في غالب الأمر بموازنة المشاريع التطويرية.

ولقد عرفت على أنها: نفقات تطويرية أو رأسمالية غير متكررة يتم استخدامها في عملية البناء أو التحسين أو اكتساب مرافق دائمة ومستمرة (Hall, 2004, 1).

وتوجد المشاريع التطويرية (capital projects) تحت البنود الآتية (Hall, 2004):

- الممتلكات المكتسبة (المباني والأراضي) (property acquisition).
- الإنشاءات الجديدة (مباني، شوارع، بنية تحتية) (New Constructions).
- التجديد (إعادة تأهيل طرق، تجديد آلات) (Renovation).
- تجديد وإعادة تأهيل البنية التحتية (إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي) (Infrastructures Renewal).

والنفقات التطويرية تتمثل في المشاريع التطويرية أو (البرامج) (Programs) ويمكن تصنيف هذه البرامج إلى قسمين رئيسيين هما:

أولاً: البرامج الخدمية:

وتتمثل في المشروعات الأساسية والضرورية لإشباع حاجات وتلبية الخدمات التي يحتاجها السكان المحليون. وهذه البرامج والمشروعات ليست مدرة للدخل في العادة، ومن أهم المشروعات الخدمية ما يلي:

- 1- نفقات مشاريع المباني والمرافق العامة.
- 2- نفقات مشاريع الطرق و الأرصفة.
- 3- نفقات مشاريع الكهرباء والإنارة.
- 4- نفقات مشاريع المياه.
- 5- نفقات مشاريع الصرف الصحي.
- 6- نفقات مشاريع الحدائق والمنتزهات.
- 7- نفقات شراء الآليات والمعدات المختلفة.
- 8- مشروعات متنوعة ومتفرقة مثل إنشاء الأسوار للمقابر والمدارس وتجميل وتسمية الشوارع والمظلات وغيرها.

ثانياً: البرامج الإنتاجية:

وتتمثل في المشروعات التي يتوقع منها أن تدر دخلاً للبلدية وتعزز من الامكانيات المالية لهذه الهيئة المحلية، ومن أهم هذه المشروعات ما يلي:

- 1- الأسواق التجارية وأسواق الخضار المركزية و أسواق السمك.
- 2- مواقف السيارات.
- 3- المناطق الحرفية والصناعية.
- 4- مخازن البلدية.
- 5- المراكز التجارية المملوكة للبلدية.
- 6- مسالخ البلدية.

وفي بعض البلدان تقسم فيها الموازنة التطويرية (الخطة التطويرية أو الاستثمارية) إلى مكونين أساسيين: (فريد، 2002)

- أولاً: الموازنة التطويرية أو الاستثمارية الخاصة بالمشاريع.
- ثانياً: الموازنة التطويرية أو الاستثمارية الخاصة بالإسكان.

1. ويقصد بالموازنة التطويرية الخاصة بالمشاريع: هي الخطة الاستثمارية المتعلقة بالمشروعات التطويرية سواء كانت مشروعات جديدة أو مشروعات تحت التنفيذ مراد تكميلها وتشتمل هذه المشاريع على القطاعات الآتية:

- قطاع الكهرباء.
- قطاع النقل والمواصلات.
- قطاع المرافق.
- قطاع الخدمات.

2. الموازنة التطويرية أو الاستثمارية الخاصة بالإسكان: وهي الخطة الاستثمارية المتعلقة بقطاع الإسكان. وذلك نظراً لأهمية قطاع الإسكان خاصة في الدول ذات التعداد السكاني الكبير.

وسيتطرق الباحث للنوع الأول وهي الموازنة المتعلقة بالمشاريع والتي تسمى أيضاً بموازنة المشاريع التطويرية.

(2-10-3) النفقات الرأسمالية والتطويرية:

وتشمل نفقات الهيئات المحلية على المشاريع الاقتصادية والتجارية والتي لها مردود ومنفعة اقتصادية على البلدية، كما تشتمل على النفقات المخصصة لشراء الآلات والأجهزة بالإضافة إلى مخصصات إنشاء الأبنية وفتح الشوارع وغيرها (الزغبى، 2002).

ومن صور الاستثمار في البلديات يمكن عرض الآتي (كحيل، 1997، 188):

1. النظام العقاري ويشمل عدة اتجاهات منها:

- الاستثمار في إيجار أراضي البلدية.
- الاستثمار في إقامة مشروعات حيوية في مجال الإسكان والأسواق المغلقة والمفتوحة والبنائيات التجارية.
- الاستثمار بالمشاركة مع مستثمرين خارج البلدية، من البلدية الأرض ومن المستثمر المشروع.

2. الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية:

- مشاريع البنية التحتية وذلك بأخذ ضريبة استخدام من المستخدمين.
- محطات التوليد للطاقة.

- محطات تزويد المياه.
 - محطات المياه العادية.
- وهذه المشاريع لها الطابع الاستثماري إن أحسنت الإدارة.

3. الاستثمار في الجانب الصحي

- بإنشاء العيادات والمستشفيات الراجعة.

(3-10-3) مصادر تمويل المشاريع في الهيئات المحلية:

هناك طرق كثيرة في تمويل المشاريع التطويرية في الهيئات المحلية ومن هذه الطرق (كحيل، 1997، 189):

- التمويل الذاتي من فوائض الموازنات السنوية ومدخولات البلدية الخاصة.
- التمويل بقرض حسن وذلك من هيئات محلية ودولية.
- التمويل بطرق إسلامية، مثل المرابحة لمشاريع لها طابع ربحي، ويتم السداد من دخل المشروع لاحقاً.
- التمويل من خلال الهبات والمنح من الدول المانحة أو من برامج التوأمة مع البلديات المختلفة.
- التمويل من خلال الحكومة المركزية عن طريق الأموال المرصودة للبلديات.
- التمويل من خلال فرض ضرائب لمشروع معين على المواطنين وعادة ما يكون مشروع قومي (خزائن مياه مركزي) طريق سريع جديد، شبكة رئيسية ناقلة للمياه، محطات تحلية)
- التمويل من خلال الاستملاك للمنافع العامة للأراضي وإقامة مشاريع عليها بتمويل ذاتي أو بمشاركة مع مستثمرين أو بنوك.

(3-11) الوضع المالي للهيئات المحلية في قطاع غزة:

(Financial Position of LGU's in Gaza Strip)

بالرغم من أن القانون قد منح صلاحيات مالية وتنظيمية لمجلس الهيئة المحلية تمكنه من أن يضع أنظمة من أجل القيام بأية وظيفة من الوظائف والاختصاصات مع اشتراط موافقة السلطة المركزية ممثلة بوزير الحكم المحلي، فقد اشترطت الكثير من المواد المتعلقة بالتصرف بأموال الهيئة المحلية موافقة وزارة الحكم المحلي بالإضافة إلى

تقييد صلاحيات الهيئة المحلية في مجال الرهن والهبة والحصول على القروض وبالإضافة إلى ذلك اتسعت صلاحيات الوزير إلى تكبيل الهيئة المحلية وحرمانها من إمكانية استقلالية القرار المالي الذي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقلالية الفعلية للهيئات المحلية من السلطة المركزية (عبد العاطي، 2005).

ويؤكد عدد كبير من رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية خاصة في ظل انتفاضة الأقصى أن معظم الهيئات المحلية تعاني من عجز مالي كبير بسبب عدم تسديد المواطنين للالتزامات تجاه الهيئات المحلية، وعدم تحويل مستحقات الهيئات المحلية في مواعيدها من قبل وزارة المالية خاصة فيما يتعلق بالرسوم على الطرق (عبد العاطي، 2005).

ففي الفترة (2001-2005) وبناءً على الموقف المالي للبلديات- بلديات قطاع غزة أ ل (25) - والذي تقوم الإدارة العامة للموازنات في وزارة الحكم المحلي بقطاع غزة بإعداده بشكل شهري يتبين الآتي:

الشكل رقم (3-3)

(الموقف المالي للهيئات المحلية في قطاع غزة في الفترة (2001-2005) بالشكل)

المتأخرات علي السكان	إجمالي الالتزامات علي البلدية	إجمالي الالتزامات على البلدية			إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات	الفترة
		متفرقات	مياه	كهرباء			
63,794,926	77,842,228	8,196,619	12,846,757	8,798,852	94,251,653	100,522,414	2001
96,699,305	104,784,504	8,545,553	19,931,841	15,682,110	99,804,581	101,483,547	2002
202,707,075	85,903,606	15,021,256	27,973,247	42,909,103	133,536,010	137,323,211	2003
249,813,340	126,937,458	25,993,004	34,853,374	66,091,080	151,814,023	150,861,524	2004
291,760,564	185,394,902	40,992,144	41,628,333	102,774,425	168,293,061	170,255,073	2005
***	***	***	***	***	647,699,628	660,445,769	المجموع

* المصدر: الإدارة العامة للموازنات - وزارة الحكم المحلي.

* ملاحظة: الفترة (2001-2002) لا تشمل على إجمالي المتأخرات على السكان الخاصة ببلدية غزة (غير متوفرة في تقارير الإدارة العامة للموازنات بوزارة الحكم المحلي ولا في التقارير المالية للبلدية ولكنه تم عمل تسوية إليها وإدراجها في عام 2003).

التعريفات التوضيحية:

1. الإيرادات: يقصد بإجمالي الإيرادات تلك الإيرادات التشغيلية (الجارية) التي تجبى إما بواسطة البلدية لصالحها وتسمى بالإيرادات الذاتية أو التي تجبى بواسطة الحكومة لصالح البلدية وتسمى بالإيرادات الخارجية.
2. المصروفات: يقصد بإجمالي المصروفات تلك المصروفات التشغيلية التي يتم إنفاقها على الخدمات التي تقدمها البلدية. ولقد تم شرحها بالتفصيل في هذا الفصل.
3. الالتزامات: وهي تمثل إجمالي المبالغ المستحقة على البلدية والمتمثلة كما هو موضح في الجدول أعلاه بالكهرباء والمياه والمنفقات.
4. المنفقات: وتتمثل هذه بالمبالغ المستحقة على البلدية والمتمثلة بالتأمينات والمعاشات وضريبة الدخل والتأمين الصحي بالإضافة إلى المبالغ المستحقة على البلدية للشركات والموردين.
5. المتأخرات على السكان: ويقصد بها إجمالي الالتزامات على السكان والديون المترتبة الواجبة الدفع والسداد لصالح البلدية وذلك مقابل الخدمات التي تقوم البلدية بتقديمها للمواطنين (رسوم النظافة، رسوم البناء والأماكن والمنازل، الضريبة...).
6. الأساس المحاسبي الذي تتبعه البلديات في إثبات عملياتها المالية هو الأساس النقدي.

ومن خلال الجدول السابق يتضح لدى الباحث أن الهيئات المحلية في قطاع غزة تعاني من عجز مالي وضعف كبير في تحصيل الإيرادات لدرجة أن إيراداتها لا تغطي مصروفاتها التشغيلية فقط، فمثلاً:

- في الفترة 2001 بلغت نسبة المصروفات للإيرادات (93.76%)، هذا بالإضافة إلى وجود التزامات مستحقة عليها وصلت إلى (77,842,228) شيكل وهي تتراكم من سنة لأخرى، وما زاد الوضع سوءاً وتدهوراً هو عدم تسديد المواطنين للالتزامات المستحقة عليهم اتجاه البلديات والتي وصلت في نهاية سنة 2001 إلى (63,794,926) وهي تمثل أيضاً رصيداً متراكماً من سنة لأخرى ومستحقاً للبلديات.

- في الفترة 2002 بلغت نسبة المصروفات للإيرادات (98.35%)، هذا بالإضافة إلى وجود التزامات مستحقة عليها وصلت إلى (104,784,504) شيكل وهي تتراكم من سنة لأخرى، وما زاد الوضع سوءاً وتدهوراً هو عدم تسديد المواطنين للالتزامات

المستحقة عليهم اتجاه البلديات والتي وصلت في نهاية سنة 2002 إلى (96,699,305) وهي تمثل أيضا رصيدا متراكما من سنة لأخرى ومستحقا للبلديات.

- في الفترة 2003 بلغت نسبة المصروفات للإيرادات (97.24%)، هذا بالإضافة إلى وجود التزامات مستحقة عليها وصلت إلى (85,903,606) شيكل وهي تتراكم من سنة لأخرى ويلاحظ في هذه الفترة أن الالتزامات المستحقة على البلدية قد انخفضت عن ما هو عليه في الفترات السابقة، وما زاد الوضع سوءا وتدهورا هو عدم تسديد المواطنين للالتزامات المستحقة عليهم اتجاه البلديات والتي وصلت في نهاية سنة 2003 إلى (202,707,075) وهي تمثل أيضا رصيدا متراكما من سنة لأخرى ومستحقا للبلديات.

- في الفترة 2004 بلغت نسبة المصروفات للإيرادات (100.63%) وهذا يعني زيادة إجمالي المصروفات التشغيلية للهيئات المحلية عن إجمالي إيراداتها العادية في هذه الفترة، هذا بالإضافة إلى وجود التزامات مستحقة عليها وصلت إلى (126,937,458) شيكل وهي تتراكم من سنة لأخرى، وما زاد الوضع سوءا وتدهورا هو عدم تسديد المواطنين للالتزامات المستحقة عليهم اتجاه البلديات والتي وصلت في نهاية سنة 2004 إلى (249,813,340) وهي تمثل أيضا رصيدا متراكما من سنة لأخرى ومستحقا للبلديات.

- في الفترة 2005 بلغت نسبة المصروفات للإيرادات (98.85%)، هذا بالإضافة إلى وجود التزامات مستحقة عليها وصلت في نهاية الفترة قيد الدراسة إلى (126,937,458) شيكل،

وما زاد عجز هذه البلديات وضاعف من معاناتها هو عدم تسديد المواطنين للالتزاماتهم اتجاه الهيئات المحلية والتي بلغت في نهاية سنة 2005 (نهاية الفترة قيد الدراسة) (291,760,564) شيكل ، وهي تمثل مبلغ ضخم من الممكن لو تم إيجاد طرق سليمة لكيفية سدادها لما ظهر عجز مالي للبلديات.

ويمكن إرجاع أسباب هذا العجز المالي في الهيئات المحلية إلى مجموعة من العوامل منها ما هو ذاتي ومنها ما هم خارجي ولعل من أهم تلك الأسباب ما يلي:

1. ضآلة الرسوم والضرائب البلدية.

2. ضعف الجباية والتحويل.

3. التوسع في إنشاء البلديات.
4. سياسة الاقتراض المتساهلة أحيانا.
5. قلة المشاريع الإنتاجية والإنفاق الغير متوازن.
6. الحصار المفروض على قطاع غزة.
7. ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المتكررة في تدمير البنية التحتية.

(3-12) العقبات والمشاكل التي تواجه الهيئات المحلية في قطاع غزة:

(Obstacle & Problems which faced LGU's in Gaza Strip)

تواجه الهيئات المحلية في الدول النامية بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص العديد من العقبات والمشاكل التي تحد من فاعليتها وتؤثر فيما يوكل إليها من واجبات، ومن أهم هذه العقبات ما يلي (عبد العاطي، 2005):

(3-12-1) ضعف الموارد المالية:

إن معظم الهيئات المحلية تعاني من عجز في مواردها المالية الذاتية مما ينعكس سلباً على قدرتها في أداء مهامها، والمحافظة على مستوى ما تقدمه للسكان من خدمات، خاصة مشاريع تطوير البنية التحتية الضرورية والأساسية.

(3-12-2) ضعف القدرات الإدارية والفنية:

إن تدني مستوى رواتب الموظفين وقلة الحوافز المادية المقدمة لهم في تلك الهيئات المحلية لا تساعد على جذب الكفاءات البشرية المؤهلة لها . وهذا يؤدي إلى ضعف الإمكانيات الفنية أحياناً لتنفيذ المشاريع التطويرية والحيوية المطلوبة.

(3-12-3) الرقابة المركزية الشديدة على الهيئات المحلية:

يعتبر استقلال الهيئات المحلية أمراً أساسياً يجب توافره، إلا أن معظم الهيئات المحلية تخضع لرقابة الإدارة المركزية والمتمثلة بوزارة الحكم المحلي في فلسطين الأمر الذي يحد من استقلاليتها وحريتها في التصرف والقيام بواجباتها.

(3-12-4) اعتماد كثير من الهيئات المحلية على المساعدات الحكومية والمساعدات الخارجية والقروض:

الأمر الذي يمس استقلالها إضافة إلى إغراقها بالديون وعدم قدرتها على الوفاء بها مما ينعكس سلباً على مدى الخدمات التي تقوم بها وعلى مستواها.

(3-12-5) ضعف المشاركة الشعبية:

تواجه معظم الهيئات المحلية أزمة ثقة بينها وبين مواطنيها الأمر الذي يؤدي إلى تهرب كثير من المواطنين من دفع الضرائب والرسوم المستحقة عليهم بموجب الأنظمة والقوانين كل هذه الأمور أدت إلى ضعف روح المبادرة والمشاركة الشعبية والمجتمعية.

(3-12-6) عجز الأنظمة والتشريعات:

التشريعات والأنظمة التي تنظم شؤون البلديات لم تتغير كثيراً لتتاسب وتواكب التطورات السريعة والتي أدت إلى الحد من صلاحيات الهيئات المحلية لتشمل هذه الصلاحيات الكثير من النواحي الاقتصادية والاجتماعية الثقافية. فمثلاً في الهيئات المحلية في قطاع غزة بدأت صلاحيات البلديات تتآكل بشكل فعلي يوماً بعد يوم، فقد تم سحب المسؤولية عن الكهرباء لشركة توزيع الكهرباء وفي القريب يتوقع سحب المياه لشركة مياه الساحل.

(3-12-7) عدم تسديد المواطنين للالتزامات المالية:

إن عدم تسديد المواطنين للالتزامات المالية والديون المتراكمة والمستحقة عليهم وذلك بسبب الوضع الاقتصادي الصعب ونفسي الفقر والبطالة أدى إلى غرق الهيئات بالعجز المالي كما تم ذكره في السابق.

(3-12-8) الاحتلال الإسرائيلي:

إن الاجتياح الإسرائيلي المتكرر لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وما يرافقها من تدمير للبنية التحتية يشكل أكبر العقبات والمشاكل التي تواجهها البلديات في فلسطين.

(9-12-3) نقص الوعي بمفهوم التنمية:

نقص الوعي بمفهوم التنمية المحلية وأهميتها سواء من العاملين في البلديات أو المشرفين على أعمال البلديات، فبمجرد مشاركة البلدية في أي نشاط تنموي يسجل ملاحظة سلبية على إدارة البلدية.

الفصل الرابع

-الدراسة التحليلية واختبار الفرضيات-

(4-1) المقدمة

(4-2) التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

(4-2-1) تحليل البرامج الاتفاقية.

(4-2-2) تحليل المصادر التمويلية.

(4-2-3) الوضع المالي للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة (2001-

2005)

(4-1) المقدمة Introduction:-

يتناول في هذا الفصل تحليل الموازنة التطويرية للهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة واختبار الفرضيات.

في البداية يمكن تعريف التحليل بأنه تبسيط الشيء وتوضيحه فمثلا يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن تجميع إحصاءات و نماذج و تحليلها ووضعها في شكل يساعد علي التعرف علي المركز المالي للشركة و أوجه قوته و ضعفه والتعرف علي المتغيرات التي تحدث من سنة لأخرى ثم أخذها و دراستها و تحليلها بشكل يساعد علي اتخاذ القرار السليم، أي أن التحليل يجعل الشيء أكثر وضوحا وأكثر سهولة. وعند التطرق لمعنى تحليل الموازنة (Analysis Budget) بشكل عام فهي تعني: وصف للموازنة يشتمل على دراسة وتفسير بيانات ومعلومات الموازنة بالإضافة إلى أي معلومات متعلقة بها مثل السياسات والاستراتيجيات والبرامج، وذلك للحصول على النتائج والأهداف المطلوبة (The Asia Foundation,2006).

ويشتمل تحليل الموازنة التطويرية تحليل كل من نفقات الموازنة التطويرية واتجاهاتها (Trends) من جهة، ومصادر تمويل الموازنة التطويرية واتجاهاتها من جهة أخرى، لذلك فإن تحليل الموازنة يجعلها أكثر سهولة ووضوح، حيث كل نوع من أنواع التحليل يختلف باختلاف الهدف والغرض من هذا التحليل.

وقد ذكر في السابق بان مصادر تمويل الموازنة التطويرية تتمثل في البنود الرئيسية الآتية:

1- التمويل الذاتي (Self-Financing): وذلك من خلال الإيرادات الرأسمالية

ومشاريع البلدية الإنتاجية ووفر الموازنة الجارية.

2- المنح والدعم الخارجي (Grants & External Funding).

3- القروض (Loans).

بينما النفقات التطويرية تتمثل في المشاريع التطويرية أو (البرامج) (Programs) ويمكن تصنيف هذه البرامج إلى قسمين رئيسيين هما:

أولاً: البرامج الخدمية:

وتتمثل في المشروعات الأساسية والضرورية لإشباع حاجات وتلبية الخدمات التي يحتاجها السكان المحليون. وهذه البرامج والمشروعات ليست مدرة للدخل في العادة ، ومن أهم المشروعات الخدمية ما يلي:

- 1- نفقات مشاريع المباني والمرافق العامة.
- 2- نفقات مشاريع الطرق و الأرصفة.
- 3- نفقات مشاريع الكهرباء والإنارة.
- 4- نفقات مشاريع المياه.
- 5- نفقات مشاريع الصرف الصحي.
- 6- نفقات مشاريع الحدائق والمنتزهات.
- 7- نفقات شراء الآليات والمعدات المختلفة.
- 8- مشروعات متنوعة ومنفرقة مثل إنشاء الأسوار للمقابر والمدارس وتجميل وتسمية الشوارع والمظلات وغيرها.

ثانياً: البرامج الإنتاجية:

وتتمثل في المشروعات التي يتوقع منها أن تدر دخلاً للبلدية وتعزز من الامكانيات المالية لهذه الهيئة المحلية، ومن أهم هذه المشروعات ما يلي:

- 1- الأسواق التجارية وأسواق الخضار المركزية و أسواق السمك.
- 2- مواقف السيارات.
- 3- المناطق الحرفية والصناعية.
- 4- مخازن البلدية.
- 5- المراكز التجارية المملوكة للبلدية.
- 6- مسالخ البلدية.

الجدول رقم (1-4)
(مساحة الهيئات المطية في قطاع غزة وتعدادها السكاني في
نهاية عام 2005)

التعداد السكاني	المساحة الإجمالية	البلدية	المحافظة
190,000	17,897	جباليا	شمال غزة
68,000	14,373	بيت لاهيا	
45,000	12,149	بيت حانون	
3,200	800	ام النصر	
520,200	45,000	غزة	غزة
3,600	5,908	وادي غزة	
5,700	3,260	المغراقة	
5,000	1,776	الزهرة	
70,000	15,300	دير البلح	الوسطى
73,000	9,755	النصيرات	
41,000	5,300	البريج	
18,000	7,010	الزوايدة	
27,000	3,055	المغازي	
5,300	3,980	وادي السلقا	
2,100	4,160	المصدر	

199,800	52,000	خانيونس	خانيونس
19,000	9,007	القرارة	
37,000	5,170	بني سهيلا	
22,000	7,025	عبسان الكبيرة	
6,500	3,355	عبسان الجديدة	
11,000	2,530	خزاعة	
4,200	4,767	الفخاري	
164,300	30,500	رفح	رفح
9,100	6,355	الشوكة	
6,500	4,690	النصر	
1,556,500	275,122	الإجمالي	

المصدر: *التقارير غير المنشورة من الإدارة العامة للمشاريع - وزارة الحكم المحلي والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية في العام 2005.

ويبين الجدول رقم (1-4) البلديات في قطاع غزة موزعة حسب المحافظات والتعداد السكاني لها. ويشتمل قطاع غزة على (25) هيئة محلية مصنفة إلى أربع أقسام: (أ)، (ب)، (ج)، (د) وهي كالاتي: (5) هيئات محلية مصنفة درجة (أ)، و (9) هيئات محلية مصنفة درجة (ب)، و (6) هيئات محلية مصنفة درجة (ج)، و (5) هيئات محلية مصنفة درجة (د).

(2-4) التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

استخدم الباحث الانحدار الخطي البسيط (Regression) والذي يختص بدراسة التوزيع المشترك لمتغيرين احدهما متغير يقاس دون خطأ ويسمى متغير مستقل

(Independent Variable) والآخر يأخذ قيمة تعتمد على قيمة المتغير المستقل ويسمى هذا بالمتغير التابع (Dependent Variable).

وسبب اختيار الباحث في دراسته الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة:

- 1- هو إيجاد العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع والتي تساعد في تفسير التغير الذي يطرأ على المتغير التابع تبعاً للتغير في قيم المتغير المستقل.
- 2- محاولة إيجاد معادلة خط انحدار جيدة من الممكن التنبؤ بها.

(4-2-1) أولاً: تحليل البرامج الانفاقية.

*** الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عدد سكان الهيئة المحلية وبين مجمل إنفاقها التطويري.**

يوضح الجدول رقم (4-2) إجمالي النفقات التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة كمتغير تابع وما يقابلها من تعدادها السكاني كمتغير مستقل خلال الفترة (2001-2005) كما يلي:

الجدول رقم (4-2)

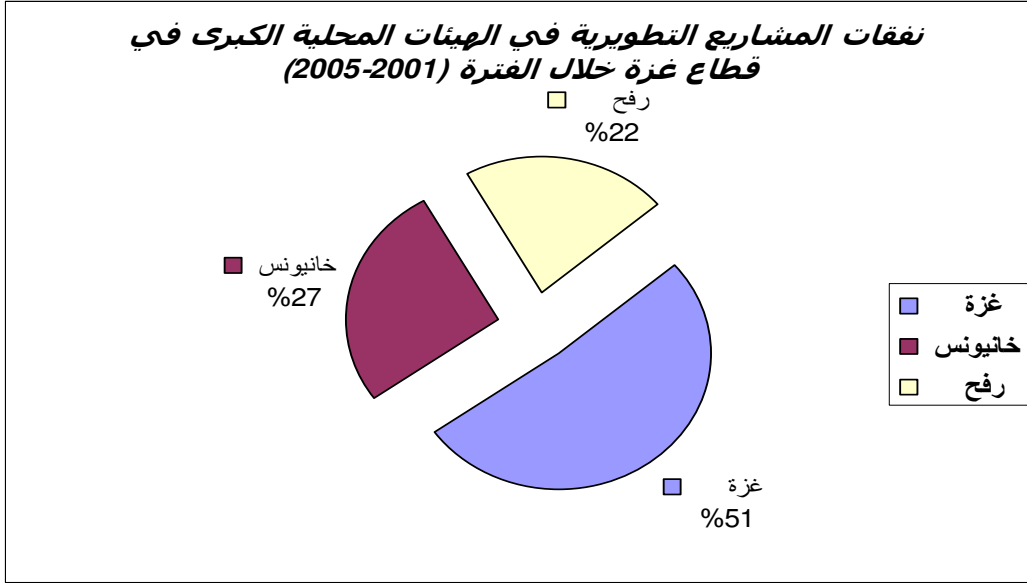
إجمالي النفقات التطويرية في الهيئات المطية الكبرى خلال الفترة (2001-2005)		
عدد السكان	إجمالي النفقات التطويرية (\$)	البلدية
520,220	35,162,389	غزة
199,778	18,428,325	خانيونس
164,338	15,079,580	رفح
884,336	68,670,294	المجموع

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2001-2005) و التقارير غير المنشورة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويتضح من الجدول رقم (4-2) وجود تفاوت بين النفقات التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة. حيث تحتل مدينة غزة على أعلى نسبة من إجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية قيد الدراسة حيث تصل تقريباً إلى (51%) ثم تليها

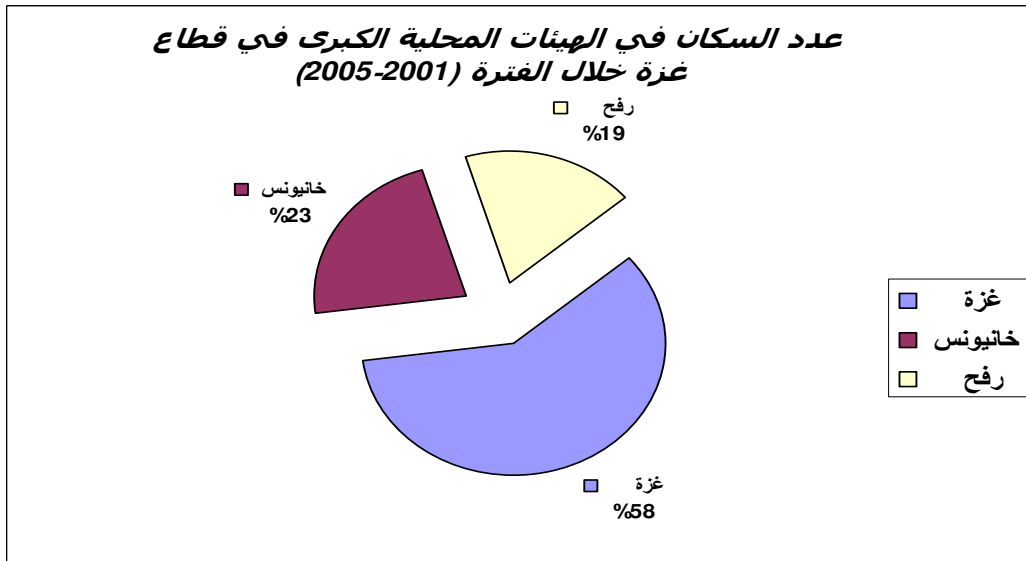
بلدية خانيونس بنسبة (27%) وبلدية رفح بنسبة (22%) وهذا ما يوضحه مخطط بياني رقم (4-1):

مخطط بياني رقم (4-1)



ويرجع السبب وراء ذلك لوجود تفاوت بين عدد سكان الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة. حيث تحتل مدينة غزة على أعلى نسبة من إجمالي عدد سكان الهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة حيث تصل تقريبا إلى (58%) ثم تليها بلدية خانيونس بنسبة (23%) وبلدية رفح بنسبة (19%) وهذا ما يوضحه مخطط بياني رقم (4-2):

مخطط بياني رقم (4-2)



جدول رقم (3-4)

نتائج تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (عدد السكان)

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة	قيمة R	معامل التحديد R ²
عدد السكان	نموذج الانحدار	2.31E+14	1	2.305E+14	230.69	0.042	0.998	0.996
	الأخطاء	9.99E+11	1	9.993E+11				
	المجموع	2.32E+14	2					

ملاحظة: الرقم (2.31E+14) يعني (2.31 × 10¹⁴)

يبين الجدول رقم (3-4) تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل (عدد السكان) والمتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية)، حيث يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي (230.690) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (161.45)، وتبين أيضاً أن مستوى الدلالة يساوي (0.042) وهي أصغر من (0.05) مما يعني قبول فرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عدد سكان الهيئة المحلية ومجمّل إنفاقها التطويري، كما يتضح من معطيات الجدول أن معامل التحديد يساوي (0.996)، وهو ما يفسر (99.6%) من قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، إذ أن التغير في إجمالي النفقات التطويرية يتأثر بتغير عدد السكان بنسبة (99.6%).

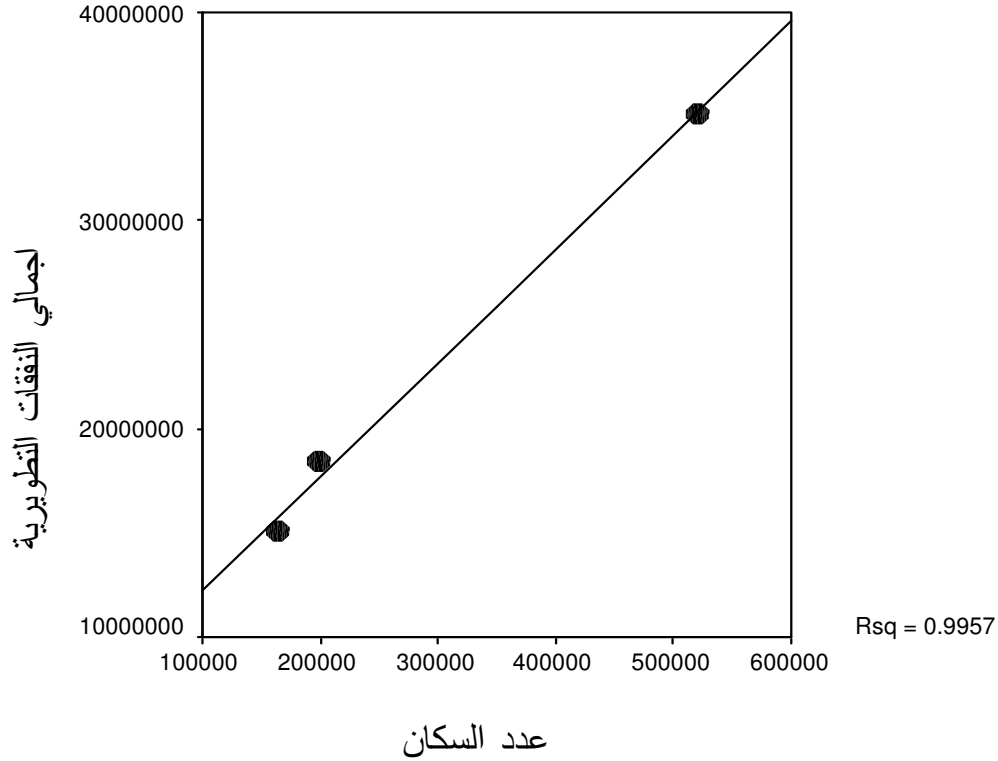
ويبين المخطط البياني رقم (3-4) لوحة الانتشار بين المتغير المستقل والمتغير التابع وكذلك خط الانحدار كما يلي:

معادلة انحدار إجمالي النفقات التطويرية (متغير تابع) على عدد السكان (متغير مستقل):

$$\{ \text{إجمالي النفقات التطويرية للهيئة المحلية} = 54.764 \times \text{عدد سكانها} + 6,746,842 \}$$

مخطط بياني رقم (4-3)

لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (عدد السكان)



ويوضح المخطط البياني رقم (4-3) لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (عدد السكان)، حيث تستخدم لوحة الانتشار هذه لمعرفة انتشار النقاط عن بعضها البعض ومدى تقاربها من خط الانحدار - وتمثل هذه النقاط الموضحة في المخطط البياني الهيئات المحلية قيد الدراسة - ويتضح من المخطط البياني وجود تقارب بين النقاط وأنها تقع كلها قريبة من خط الانحدار وهذا يدل على نتيجتين مهمتين:

1- أن معادلة خط الانحدار الذي يوضحها هذا المخطط جيدة ويمكن التنبؤ عن طريقها.

2- وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (عدد السكان).

وسبب اختيار هذا المخطط البياني هو نوع الاختبار الاحصائي الذي استخدمه الباحث في دراسته لاختبار فرضيات الدراسة، وهو الانحدار الخطي البسيط والذي يكون

الهدف منه هو إيجاد العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع والتي تساعد في تفسير التغير الذي يطرأ على المتغير التابع تبعاً للتغير في قيم المتغير المستقل.

*** الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي مخصصات المشاريع الإنتاجية وإجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية.**

يوضح الجدول رقم (4-4) إجمالي المخصصات التي رصدت خلال الفترة (2001-2005) للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة للمشاريع الخدمية والإنتاجية، كما يلي:

الجدول رقم (4-4)

إجمالي مخصصات المشاريع الإنتاجية والخدمية في الهيئات المحلية الكبرى خلال الفترة (2001-2005)					
البلدية	إجمالي النفقات التطويرية	المشاريع الإنتاجية		المشاريع الخدمية	
		النسبة	المخصص	النسبة	المخصص
غزة	35,162,389	0.22%	76,121	99.78%	35,086,268
خانيونس	18,428,325	1.31%	241,022	98.69%	18,187,303
رفح	15,079,580	2.82%	425,112	97.18%	14,654,468
المجموع	68,670,294	1.08%	742,255	98.92%	67,928,039

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2001-2005).

جدول رقم (4-5)

نتائج تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (إجمالي مخصصات المشاريع الإنتاجية)

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة Y	قيمة R	معامل التحديد R ²
المشاريع الإنتاجية	نموذج الانحدار	1.97E+14	1	1.966E+14	5.623	0.254	0.921	0.849
	الأخطاء	3.50E+13	1	3.496E+13				
	المجموع	2.32E+14	2					

يبين الجدول رقم (4-5) تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل (مخصصات المشاريع الإنتاجية) والمتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية)، حيث يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي (5.623) وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي (161.45)، وتبين أيضاً أن مستوى الدلالة يساوي (0.254) وهي أكبر من (0.05) مما يعني قبول فرضية الدراسة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي مخصصات المشاريع الإنتاجية وإجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية، كما يتضح من معطيات الجدول أن معامل التحديد يساوي (0.849)، وهو ما يفسر (84.9%) من قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، إذ أن التغير في إجمالي النفقات التطويرية يتأثر بتغير مخصصات المشاريع الإنتاجية بنسبة (84.9%). ويمكن تفسير ذلك أن مستوى الدلالة هنا مرتبط بقيمة (F) حيث أن قيمة (F) الجدولية كبيرة وحتى توجد علاقة معنوية ذات دلالة وأهمية يجب أن تكون (F) المحسوبة أكبر منها.

معادلة انحدار إجمالي النفقات التطويرية (متغير تابع) على مخصصات المشاريع الإنتاجية (متغير مستقل):

{ إجمالي النفقات التطويرية للهيئة المحلية = -56.785 × مخصصاتها للمشاريع الإنتاجية + 36,939,788 }

* الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي المخصصات للمشاريع الخدمية وإجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية.

جدول رقم (4-6)

نتائج تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (إجمالي مخصصات المشاريع الخدمية)

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة	قيمة R	معامل التحديد R ²
المشاريع الخدمية	نموذج الانحدار	2.32E+14	1	2.315E+14	25912.711	.004	1.000	1.000
	الأخطاء	8.93E+09	1	8.934E+09				
	المجموع	2.32E+14	2					

يبين الجدول رقم (4-6) تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل (مخصصات المشاريع الخدمية) والمتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية)، حيث يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي (25912.711) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (161.45)، وتبين أيضاً أن مستوى الدلالة يساوي (0.004) وهي أقل من (0.05) مما يعني قبول فرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي مخصصات المشاريع الخدمية وإجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية، كما يتضح من معطيات الجدول أن معامل التحديد يساوي (1.000)، وهو ما يفسر 100% من قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، إذ أن التغير في إجمالي النفقات التطويرية يتأثر بتغير مخصصات المشاريع الخدمية بنسبة 100%.

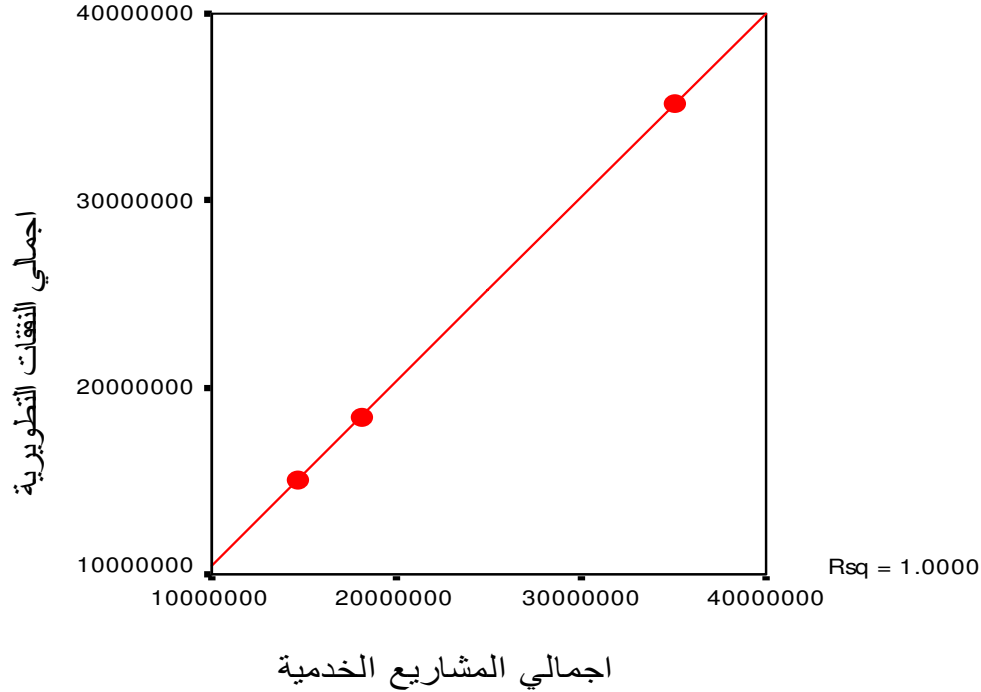
ويبين المخطط البياني رقم (4-4) لوحة الانتشار بين المتغير المستقل والمتغير التابع وكذلك خط الانحدار كما يلي:

معادلة انحدار إجمالي النفقات التطويرية (متغير تابع) على مخصصات المشاريع الخدمية (متغير مستقل):

{ إجمالي النفقات التطويرية للهيئة المحلية = 0.985 × مخصصاتها للمشاريع الخدمية }

مخطط بياني رقم (4.4)

لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (مخصصات المشاريع الخدمية)



ويوضح المخطط البياني رقم (4-4) لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (مخصصات المشاريع الخدمية)، حيث يتضح من المخطط البياني وجود تقارب بين النقاط وأنها تقع كلها على خط الانحدار وهذا يدل على نتيجتين مهمتين:

1- أن معادلة خط الانحدار الذي يوضحها هذا المخطط جيدة جدا ويمكن التنبؤ عن طريقها.

2- وجود علاقة ارتباطية تامة بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (مخصصات المشاريع الخدمية).

وللتعليق على الفرضية الثانية والفرضية الثالثة يوضح الباحث الآتي:

يلاحظ من الجدول رقم (4-4) تفاوت كبير بين مخصصات المشاريع الخدمية ومخصصات المشاريع الإنتاجية حيث بلغت نسبة مخصصات المشاريع الخدمية (98.92%) من إجمالي النفقات التطويرية للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال

الفترة (2001-2005)، بينما بلغت نسبة مخصصات المشاريع الإنتاجية (1.08%) . حيث تعتبر هذه النسبة متدنية جدا مقارنة بمخصصات المشاريع الخدمية ويرى الباحث أن الأسباب الرئيسية في ذلك هي:

1- الأوضاع السياسية السائدة في البلاد خاصة في الفترة (2001-2005) التي شهدت انتفاضة الأقصى وما صاحبها من تدمير للبنية التحتية ودمار للطرق وشبكات الكهرباء ومرافق البلديات العامة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

2- بالإضافة إلى اعتماد الهيئات المحلية على المنح والدعم الخارجي بنسبة كبيرة جدا في تمويل نفقاتها التطويرية (فرضية سيتم إثباتها في الدراسة) وان اغلب المنح التي تقدم من قبل المانحين (Donors) تكون مشروطة في غالب الأمر حيث تخصص فقط لمشاريع البنية التحتية وصيانة الطرق والشوارع وإعادة تأهيلها ومشاريع الكهرباء والمياه، ومشاريع تشغيل العمالة المؤقتة (Job Creation Projects).

3- انخفاض نسبة التمويل الذاتي للمشاريع التطويرية في الهيئات المحلية وذلك بسبب الأوضاع المالية السيئة التي تعاني منها الهيئات المحلية (سيتم توضيح هذه الأوضاع لاحقا) اثر سلبا على قدرة هذه الهيئات في تمويل مشاريع إنتاجية حسب حاجتها.

الجدول رقم (4-7)

إجمالي نفقات المشاريع الإنتاجية في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)								
البلدية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	تمويل خارجي		تمويل ذاتي		تمويل بقروض	
			النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
غزة	76,121	0.22%	84.60%	64,400	15.40%	11,721	0	0.0%
خانونس	241,022	1.31%	100.00%	241,022	0.00%	0	0	0.0%
رفح	425,112	2.82%	100.00%	425,112	0.00%	0	0	0.0%
المجموع	742,255	1.08%	98.42%	730,534	1.58%	11,721	0	0.0%

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2001-2005).
 يتبين من الجدول السابق رقم (4-7) نفقات المشاريع الإنتاجية للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة (2001-2005) ومصادر تمويلها. وتشتمل هذه النفقات على مشاريع إنشاء الأسواق التجارية وأسواق الخضار المركزية و أسواق السمك، مواقف السيارات، المناطق الحرفية والصناعية، مخازن البلدية، المراكز التجارية المملوكة للبلدية، مسالخ البلدية. حيث تعتبر هذه النسبة قليلة جدا مقارنة بنفقات المشاريع الخدمية لأسباب تم ذكرها في السابق وإثباتها.

ويلاحظ من الجدول أن نسبة نفقات المشاريع الإنتاجية لبلدية رفح تشكل أعلى نسبة مقارنة ببلدية غزة وخانونس حيث بلغت (2.82%) من إجمالي الإنفاق التطويري لها خلال الفترة (2001-2005) ثم تأتي بعدها بلدية خانونس بنسبة (1.31%) و بلدية غزة بنسبة (0.22%) وذلك بعكس نسب نفقات المشاريع الخدمية التي تأتي بلدية غزة بأعلى نسبة وتبلغ (99.78%) من إجمالي الإنفاق التطويري لها خلال الفترة ثم بلدية خانونس بنسبة (98.69%) وبلدية رفح بنسبة (97.18%) والموضحة في الجدول رقم (4-4). وهذا يرجع بسبب قيام بلدية رفح في تلك الفترة ببناء مراكز تجارية جديدة ومخازن تابعة لها بالإضافة إلى توسيعها للأسواق المملوكة لها (أسواق الحيوانات والطيور والأسماك....)، على عكس بلدية غزة التي لم تقم بتخصيص مبالغ كبيرة

لبناء أو تجديد أو توسيع لهذه الأسواق والمراكز التجارية الجديدة أو المخازن خلال الفترة.

كما يبين الجدول رقم (4-7) مصادر تمويل المشاريع الإنتاجية خلال الفترة (20001-2005) لتلك الهيئات المحلية ويلاحظ من الجدول أن نسبة التمويل الذاتي لجميع المشاريع الإنتاجية في مختلف الهيئات المحلية قيد الدراسة قد بلغت مستويات متدنية بشكل ملحوظ حيث بلغت إجمالي نسبة التمويل الذاتي (1.58%) من إجمالي التمويل، بينما بلغت نسبة التمويل الخارجي والمتمثلة بالمنح والهبات والدعم الخارجي (98.42%)، ونسبة التمويل بالقروض صفر بالمئة.

وتراوحت نسبة التمويل الذاتي للمشاريع الإنتاجية بين الصفر بالمئة من إجمالي تمويل هذه المشاريع في كل من بلدية خانيونس وبلدية رفح و(15.40%) في بلدية غزة. أما بخصوص التمويل الخارجي فتراوحت نسبته بين (84.60%) في بلدية غزة و(100%) في كل من بلدية خانيونس وبلدية رفح .

أما فيما يتعلق بطبيعة المشاريع الخدمية التي تنفذ من خلال الهيئات المحلية يتم التطرق إليها بنوع من التفصيل وذلك للتعرف على نوعية هذه المشاريع على النحو التالي:

الجدول رقم (4-8)

إجمالي نفقات مشاريع المباني والمرافق العامة في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)								
البلدية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	تمويل خارجي		تمويل ذاتي		تمويل بقروض	
			النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
غزة	159,241	0.45%	100.00%	159,241	0.00%	0	0.0%	0
خانيونس	3,666,478	19.90%	99.51%	3,648,478	0.49%	18,000	0.0%	0
رفح	1,976,785	13.11%	100.00%	1,976,785	0.00%	0	0.0%	0
المجموع	5,802,504	8.45%	99.69%	5,784,504	0.31%	18,000	0.0%	0

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2005-2001).

يبين الجدول رقم (4-8) نفقات الهيئات المحلية على مشاريع المباني والمرافق العامة التابعة لها خلال الفترة (2005-2001). وقد بلغت إجمالي هذه النفقات حوالي (5,802,504) دولار أي ما نسبته (8.45%) من إجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة.

وتراوحت نسبة الإنفاق التطويري لهذا النوع من المشاريع من إجمالي الإنفاق التطويري لكل هيئة محلية ما بين (0.45%) في بلدية غزة و(13.11%) في بلدية رفح و(19.90%) في بلدية خانيونس. وتختلف كل نسبة عن الأخرى بناء على اختلاف الخطة التطويرية والتنموية لكل هيئة محلية واحتياجاتها من تلك المشاريع، واختلاف حجم ونوع المنح الممولة (Donors).

ويتبين من الجدول أيضا أن نسبة التمويل الذاتي لجميع مشاريع المباني والمرافق العامة في مختلف الهيئات المحلية قيد الدراسة قد بلغت مستويات متدنية بشكل ملحوظ حيث تراوحت نسبتها بين الصفر بالمئة من إجمالي تمويل هذه المشاريع في كل من بلدية غزة وبلدية رفح و(0.49%) في بلدية خانيونس.

أما بخصوص التمويل الخارجي فتراوحت نسبته بين (99.51%) من إجمالي تمويل هذه المشاريع في بلدية خانيونس و(100%) في كل من بلدية غزة وبلدية رفح.

الجدول رقم (4-9)

إجمالي نفقات مشاريع الطرق والأرصفة في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)								
البلدية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	تمويل خارجي		تمويل ذاتي		تمويل بقروض	
			النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
غزة	20,030,967	56.97%	100 %	20,030,967	0.0%	0	0.0%	0
خانيونس	5,926,302	32.16%	100%	5,926,302	0.0%	0	0.0%	0
رفح	8,452,762	56.05%	100%	8,452,762	0.0%	0	0.0%	0
المجموع	34,410,031	50.11%	100%	34,410,031	0.0%	0	0.0%	0

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2005-2001).

يبين الجدول رقم (4-9) نفقات الهيئات المحلية على مشاريع الطرق والأرصفة خلال الفترة (2005-2001). وقد بلغت إجمالي هذه النفقات حوالي (34,410,031) دولار أي ما نسبته (50.11%) من إجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة. حيث تحتل مشاريع الطرق والأرصفة أكبر نسبة إنفاق مقارنة بالمشاريع التطويرية الأخرى. ويرى الباحث أن السبب في ذلك هو:

1- حجم الدمار الذي لحق بمشاريع الطرق والأرصفة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

2- أغلب المنح والدعم الخارجي يكون مخصص لهذا النوع من المشاريع والمتعلقة بصيانة الشوارع وإعادة تأهيلها، وتبليط الطرق والأرصفة.

وتراوحت نسبة الإنفاق التطويري لهذا النوع من المشاريع من إجمالي الإنفاق التطويري لكل هيئة محلية ما بين (32.16%) في بلدية خانيونس و(56.05%) في بلدية خانيونس و(56.97%) في بلدية غزة. وتختلف كل نسبة عن الأخرى بناء على

اختلاف الخطة التطويرية والتنموية لكل هيئة محلية واحتياجاتها من تلك المشاريع، واختلاف حجم ونوع المنح الممولة (Donors). ويتبين من الجدول أيضا أن نسبة التمويل الذاتي لجميع مشاريع الطرق والأرصفة في مختلف الهيئات المحلية قيد الدراسة قد بلغت صفر في المئة من إجمالي تمويل هذه المشاريع في كل من بلدية غزة وبلدية رفح و بلدية خانينوس. أما بخصوص التمويل الخارجي فكانت نسبته (100%) من إجمالي تمويل هذه المشاريع في كل من بلدية غزة وبلدية خانينوس وبلدية رفح.

الجدول رقم (10-4)

إجمالي نفقات مشاريع الكهرباء والإنارة في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)								
البلدية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	تمويل خارجي		تمويل ذاتي		تمويل بقروض	
			النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
غزة	1,363,512	3.88%	100.00%	1,363,512	0.00%	0	0.00%	0
خانينوس	760,000	4.12%	100.00%	760,000	0.00%	0	0.00%	0
رفح	445,087	2.95%	100.00%	445,087	0.00%	0	0.00%	0
المجموع	2,568,599	3.74%	100.00%	2,568,599	0.00%	0	0.00%	0

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2005-2001).

يبين الجدول رقم (10-4) نفقات الهيئات المحلية على مشاريع الكهرباء والإنارة خلال الفترة (2005-2001). وقد بلغت إجمالي هذه النفقات حوالي (2,568,599) دولار أي ما نسبته (3.74%) من إجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة.

وتراوحت نسبة الإنفاق التطويري لهذا النوع من المشاريع من إجمالي الإنفاق التطويري لكل هيئة محلية ما بين (2.95%) في بلدية رفح و(3.88%) في بلدية غزة و(4.12%) في بلدية خانينوس . وتختلف كل نسبة عن الأخرى بناء على اختلاف

الخطة التطويرية والتنموية لكل هيئة محلية واحتياجاتها من تلك المشاريع، واختلاف حجم ونوع المنح الممولة (Donors).

ويتبين من الجدول أيضا أن نسبة التمويل الذاتي لجميع مشاريع الكهرباء والإنارة في مختلف الهيئات المحلية قيد الدراسة قد بلغت صفر في المئة من إجمالي تمويل هذه المشاريع في كل من بلدية غزة وبلدية رفح و بلدية خانينوس. أما بخصوص التمويل الخارجي فكانت نسبته (100%) من إجمالي تمويل هذه المشاريع في كل من بلدية غزة وبلدية خانينوس وبلدية رفح.

الجدول رقم (11-4)

إجمالي نفقات مشاريع المياه في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)								
تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	البلدية
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	6,579,213	18.71%	6,579,213	غزة
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	841,584	4.57%	841,584	خانينوس
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	693,713	4.60%	693,713	رفح
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	8,114,510	11.82%	8,114,510	المجموع

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2001-2005).

يبين الجدول رقم (11-4) نفقات الهيئات المحلية على مشاريع المياه خلال الفترة (2001-2005). وقد بلغت إجمالي هذه النفقات حوالي (8,114,510) دولار أي ما نسبته (11.82%) من إجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة.

وتراوحت نسبة الإنفاق التطويري لهذا النوع من المشاريع من إجمالي الإنفاق التطويري لكل هيئة محلية ما بين (4.57%) في بلدية خانينوس و(4.60%) في بلدية رفح و(18.71%) في بلدية خانينوس. وتختلف كل نسبة عن الأخرى بناء على

اختلاف الخطة التطويرية والتنموية لكل هيئة محلية واحتياجاتها من تلك المشاريع، واختلاف حجم ونوع المنح الممولة (Donors). ويتبين من الجدول أيضا أن نسبة التمويل الذاتي لجميع مشاريع المياه في مختلف الهيئات المحلية قيد الدراسة قد بلغت صفر في المئة من إجمالي تمويل هذه المشاريع في كل من بلدية غزة وبلدية رفح و بلدية خانينوس. أما بخصوص التمويل الخارجي فكانت نسبته (100%) من إجمالي تمويل هذه المشاريع في كل من بلدية غزة وبلدية خانينوس وبلدية رفح.

الجدول رقم (12-4)

إجمالي نفقات مشاريع الصرف الصحي في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)								
البلدية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	تمويل خارجي		تمويل ذاتي		تمويل بقروض	
			النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
غزة	4,636,503	13.19%	99.69%	4,622,291	0.31%	14,212	0	0.0%
خانيونس	5,622,332	30.51%	100.00%	5,622,332	0.00%	0	0	0.0%
رفح	1,693,789	11.23%	100.00%	1,693,789	0.00%	0	0	0.0%
المجموع	11,952,624	17.41%	99.88%	11,938,412	0.12%	14,212	0	0.0%

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2001-2005).

يبين الجدول رقم (12-4) نفقات الهيئات المحلية على مشاريع الصرف الصحي خلال الفترة (2001-2005). وقد بلغت إجمالي هذه النفقات حوالي (11,952,624) دولار أي ما نسبته (17.41%) من إجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة. وهي تمثل ثاني أكبر نسبة إنفاق في المشاريع التطويرية بعد مشاريع الطرق والأرصفة ويرجع الباحث ذلك لنفس الأسباب المتعلقة بمشاريع الطرق والأرصفة.

وتراوحت نسبة الإنفاق التطويري لهذا النوع من المشاريع من إجمالي الإنفاق التطويري لكل هيئة محلية ما بين (11.23%) في بلدية رفح و(13.19%) في بلدية غزة و(30.51%) في بلدية خانينوس . وتختلف كل نسبة عن الأخرى بناء على اختلاف الخطة التطويرية والتموية لكل هيئة محلية واحتياجاتها من تلك المشاريع، واختلاف حجم ونوع المنح الممولة (Donors).

ويتبين من الجدول أيضا أن نسبة التمويل الذاتي لجميع مشاريع الصرف الصحي في مختلف الهيئات المحلية قيد الدراسة قد بلغت مستويات متدنية بشكل ملحوظ حيث تراوحت نسبتها بين الصفر بالمئة من إجمالي تمويل هذه المشاريع في كل من بلدية خانينوس وبلدية رفح و(0.31%) في بلدية غزة.

أما بخصوص التمويل الخارجي فتراوحت نسبته بين (99.69%) من إجمالي تمويل هذه المشاريع في بلدية غزة و(100%) في كل من بلدية خانينوس وبلدية رفح.

الجدول رقم (13-4)

اجمالي نفقات مشاريع الحدائق والمنتزهات في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)								
البلدية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	تمويل خارجي		تمويل ذاتي		تمويل بقروض	
			النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
غزة	1,171,642	3.33%	100.00%	1,171,642	0.00%	0	0.00%	0
خانينوس	92,625	0.50%	99.46%	92,125	0.54%	500	0.00%	0
رفح	73,897	0.49%	100.00%	73,897	0.00%	0	0.00%	0
المجموع	1,338,164	1.95%	99.96%	1,337,664	0.04%	500	0.00%	0

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2005-2001).

يبين الجدول رقم (13-4) نفقات الهيئات المحلية على مشاريع الحدائق والمنتزهات خلال الفترة (2005-2001). وقد بلغت إجمالي هذه النفقات حوالي (1,338,164)

دولار أي ما نسبته (1.95%) من إجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة.

وتراوحت نسبة الإنفاق التطويري لهذا النوع من المشاريع من إجمالي الإنفاق التطويري لكل هيئة محلية ما بين (0.49%) في بلدية رفح و(0.50%) في بلدية خانينوس و(3.33%) في بلدية غزة . وتختلف كل نسبة عن الأخرى بناء على اختلاف الخطة التطويرية والتنمية لكل هيئة محلية واحتياجاتها من تلك المشاريع، واختلاف حجم ونوع المنح الممولة (Donors).

ويتبين من الجدول أيضا أن نسبة التمويل الذاتي لجميع مشاريع الحداثق والمنتزهات في مختلف الهيئات المحلية قيد الدراسة قد بلغت مستويات متدنية بشكل ملحوظ حيث تراوحت نسبتها بين الصفر بالمئة من إجمالي تمويل هذه المشاريع في كل من بلدية غزة وبلدية رفح و(0.54%) في بلدية خانينوس.

أما بخصوص التمويل الخارجي فتراوحت نسبته بين (99.46%) من إجمالي تمويل هذه المشاريع في بلدية خانينوس و(100%) في كل من بلدية غزة وبلدية رفح.

الجدول رقم (14-4)

إجمالي نفقات شراء الآليات والمعدات في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)								
البلدية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	تمويل خارجي		تمويل ذاتي		تمويل بقروض	
			النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
غزة	792,597	2.25%	99.67%	790,000	0.33%	2,597	0	0.00%
خانيونس	840,000	4.56%	100.00%	840,000	0.00%	0	0	0.00%
رفح	449,948	2.98%	100.00%	449,948	0.00%	0	0	0.00%
المجموع	2,082,545	3.03%	99.88%	2,079,948	0.12%	2,597	0	0.00%

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2001-2005).

يبين الجدول رقم (14-4) نفقات الهيئات المحلية على مشاريع شراء الآليات والمعدات خلال الفترة (2001-2005) وتتمثل بسيارات نقل النفايات الصلبة وسيارات الصرف الصحي والجرافات، والسيارات الصغيرة المملوكة للبلدية والتي تستخدم لنقل الموظفين، والمولدات الكهربائية ومضخات المياه والصرف الصحي. وقد بلغت إجمالي هذه النفقات حوالي (2,082,545) دولار أي ما نسبته (3.03%) من إجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة.

وتراوحت نسبة الإنفاق التطويري لهذا النوع من المشاريع من إجمالي الإنفاق التطويري لكل هيئة محلية ما بين (2.25%) في بلدية غزة و(2.98%) في بلدية رفح و(4.56%) في بلدية خانيونس. وتختلف كل نسبة عن الأخرى بناء على اختلاف الخطة التطويرية والتنموية لكل هيئة محلية واحتياجاتها من تلك المشاريع، واختلاف حجم ونوع المنح الممولة (Donors).

ويتبين من الجدول أيضاً أن نسبة التمويل الذاتي لجميع مشاريع شراء الآليات والمعدات في مختلف الهيئات المحلية قيد الدراسة قد بلغت مستويات متدنية بشكل ملحوظ حيث تراوحت نسبتها بين الصفر بالمئة من إجمالي تمويل هذه المشاريع في كل من بلدية خانيونس وبلدية رفح و(0.33%) في بلدية غزة.

أما بخصوص التمويل الخارجي فتراوحت نسبته بين (99.67%) من إجمالي تمويل هذه المشاريع في بلدية غزة و (100%) في كل من بلدية خانينونس وبلدية رفح.

الجدول رقم (15-4)

إجمالي نفقات مشاريع تطويرية أخرى ومتنوعة في الهيئات المحلية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)								
البلدية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	تمويل خارجي		تمويل ذاتي		تمويل بقروض	
			النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
غزة	352,594	1.00%	100.00%	352,594	0.00%	0	0.00%	0
خانيونس	437,982	2.38%	100.00%	437,982	0.00%	0	0.00%	0
رفح	868,487	5.76%	100.00%	868,487	0.00%	0	0.00%	0
المجموع	1,659,063	2.42%	100.00%	1,659,063	0.00%	0	0.00%	0

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2005-2001).

يبين الجدول رقم (15-4) نفقات الهيئات المحلية على مشاريع تطويرية أخرى ومتنوعة خلاف التي تم ذكرها في السابق خلال الفترة (2005-2001) وتشمل هذه نفقات إنشاء الأسوار للمقابر، إنشاء قاعة في مدرسة، تجميل وتسمية الشوارع وترقيم المنازل، وبناء المظلات. وقد بلغت إجمالي هذه النفقات حوالي (1,659,063) دولار أي ما نسبته (2.42%) من إجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة.

وتراوحت نسبة الإنفاق التطويري لهذا النوع من المشاريع المتنوعة والمتفرقة من إجمالي الإنفاق التطويري لكل هيئة محلية ما بين (1.00%) في بلدية غزة و(2.38%) في بلدية خانينونس و(5.76%) في بلدية رفح . وتختلف كل نسبة عن الأخرى بناء على اختلاف الخطة التطويرية والتنموية لكل هيئة محلية واحتياجاتها من تلك المشاريع، واختلاف حجم ونوع المنح الممولة (Donors).

ويتبين من الجدول أيضا أن نسبة التمويل الذاتي لجميع مشاريع المياه في مختلف الهيئات المحلية قيد الدراسة قد بلغت صفر في المئة من إجمالي تمويل هذه المشاريع في كل من بلدية غزة وبلدية رفح و بلدية خانينوس.

أما بخصوص التمويل الخارجي فكانت نسبته (100%) من إجمالي تمويل هذه المشاريع في كل من بلدية غزة وبلدية خانينوس وبلدية رفح.

(4-2-2) ثانيا: تحليل المصادر التمويلية.

*** الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين إيرادات المشاريع الإنتاجية وبين النفقات التطويرية للهيئات المحلية.**

يوضح جدول رقم (4-16) إجمالي النفقات التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة كمتغير تابع وما يقابلها من إيرادات المشاريع الإنتاجية كمتغير مستقل خلال الفترة (2001-2005) كما يلي:

الجدول رقم (4-16)

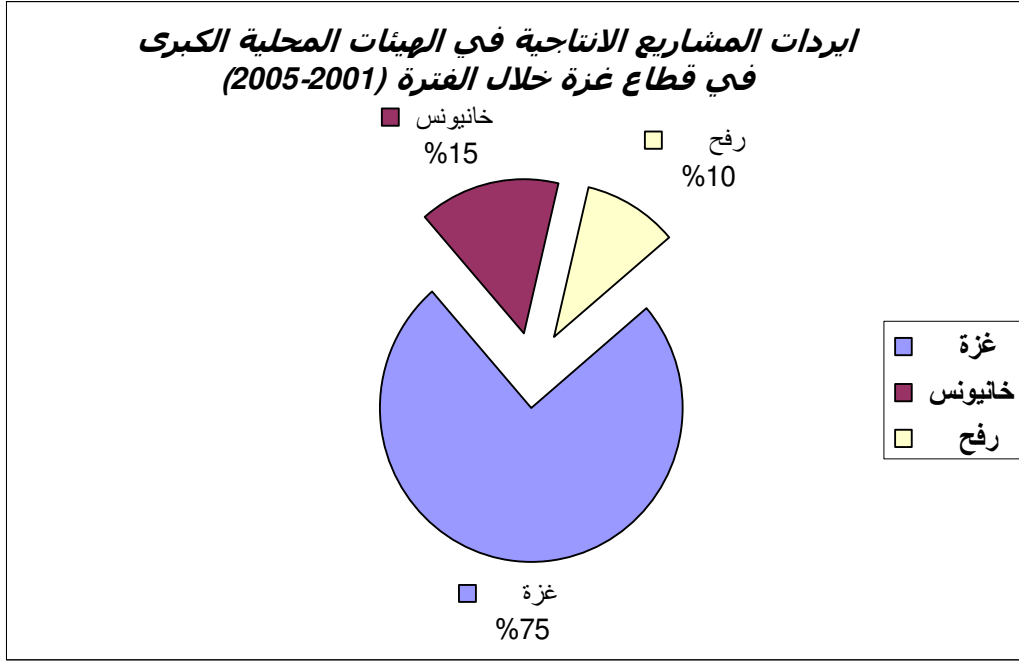
إجمالي إيرادات المشاريع الإنتاجية (الرأسمالية) للهيئات المحلية الكبرى ونفقاتها التطويرية خلال الفترة (2001-2005)		
إجمالي النفقات التطويرية	إجمالي الإيرادات (الإنتاجية)	البلدية
35,162,389	9,778,596	غزة
18,428,325	1,988,992	خانيونس
15,079,580	1,321,342	رفح
68,670,294	13,088,930	المجموع

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2001-2005).

يتضح من الجدول رقم (4-16) وجود تفاوت بين الإيرادات الإنتاجية في الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة. حيث تحتل مدينة غزة على أعلى نسبة من إجمالي

الإيرادات الإنتاجية حيث تصل تقريبا إلى (75%) ثم تليها بنسب متقاربة بلدية خانيونس بنسبة (15%) وبلدية رفح بنسبة (10%) وهذا ما يوضحه مخطط بياني رقم (4-5):

مخطط بياني رقم (4.5)



جدول رقم (4-17)

نتائج تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (إجمالي الإيرادات الإنتاجية)

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة	قيمة R	معامل التحديد R ²
إجمالي الإيرادات الإنتاجية	نموذج الانحدار	2.30E+14	1	2.298E+14	167.092	0.048	0.993	0.986
	الأخطاء	1.68E+12	1	1.677E+12				
	المجموع	2.32E+14	2					

يبين جدول رقم (4-17) تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل (إجمالي الإيرادات الإنتاجية) والمتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية)، حيث يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي (167.092) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (161.45)، وتبين أيضا أن مستوى الدلالة يساوي (0.048) وهي أصغر من (0.05) مما يعني قبول فرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة

إحصائية بين إجمالي الإيرادات الإنتاجية للمحلية ومجملة إنفاقها التطويري، كما يتضح من معطيات الجدول أن معامل التحديد يساوي (0.986)، وهو ما يفسر (98.6%) من قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، إذ أن التغير في إجمالي النفقات التطويرية يتأثر بتغير إجمالي الإيرادات الإنتاجية بنسبة (98.6%).

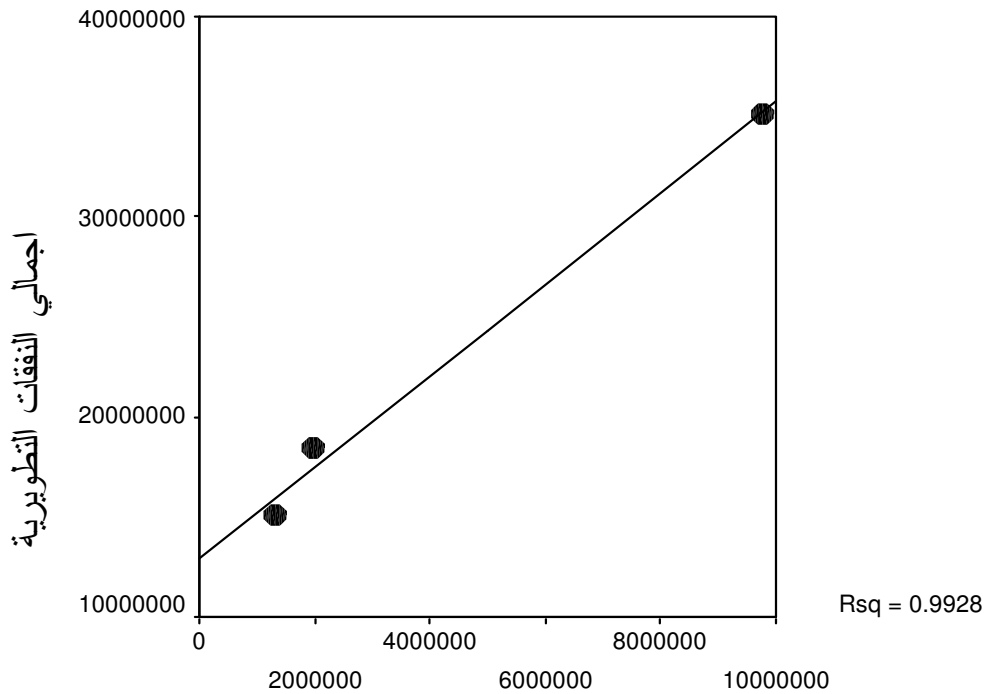
ويبين المخطط البياني رقم (6-4) لوحة الانتشار بين المتغير المستقل والمتغير التابع وكذلك خط الانحدار كما يلي:

معادلة انحدار إجمالي النفقات التطويرية (متغير تابع) على إجمالي الإيرادات الإنتاجية (متغير مستقل)

$$\{ \text{إجمالي النفقات التطويرية للهيئة المحلية} = 2.280 \times \text{إجمالي إيراداتها الإنتاجية} + \{ 12,942,722$$

مخطط بياني رقم (6-4)

لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (إجمالي الإيرادات الإنتاجية)



إجمالي الإيرادات الإنتاجية

ويوضح المخطط البياني رقم (4-6) لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (إيرادات المشاريع الإنتاجية)، حيث يتضح من المخطط البياني وجود تقارب بين النقاط وأنها تقع قريبة من خط الانحدار وهذا يدل على نتيجتين مهمتين:

3- أن معادلة خط الانحدار الذي يوضحها هذا المخطط جيدة ويمكن التنبؤ عن طريقها.

4- وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (إيرادات المشاريع الإنتاجية).

*** الفرضية الخامسة: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المنح والدعم الخارجي للهيئات المحلية ومجمل إنفاقها التطويري.**

يوضح جدول رقم (4-18) إجمالي النفقات التطويرية كمتغير تابع وما يقابلها من المنح والدعم الخارجي للهيئات المحلية كمتغير مستقل لكل من بلديات غزة وخانيونس ورفح كم يـلـي:

الجدول رقم (4-18)

نسبة التمويل الخارجي للمشاريع التطويرية في العينات المطية الكبرى خلال الفترة (2001-2005)			
الفترة	إجمالي النفقات التطويرية	تمويل خارجي	
		المبلغ	النسبة
غزة	35,162,389	35,133,859	99.92%
خانيونس	18,428,325	18,409,825	99.90%
رفح	15,079,580	15,079,580	100.00%
المجموع	68,670,294	68,623,264	99.93%

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2001-2005).

ويتبين من الجدول رقم (4-18) أن إجمالي التمويل الخارجي لبلدية غزة يساوي (35,133,859) دولار وهي تمثل (99.92%) من إجمالي تمويل النفقات التطويرية

لها خلال الفترة (2001-2005). بينما بلغ إجمالي التمويل الخارجي لبلدية خانيونس (18,409,825) وهي تمثل (99.90%) من إجمالي تمويل النفقات التطويرية لها خلال الفترة (2001-2005). بينما اعتمدت بلدية رفح على تمويل نفقاتها التطويرية على التمويل الخارجي بنسبة (100%).

جدول رقم (4-19)

نتائج تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (المنح والدعم الخارجي للهيئة المطية)

معامل التحديد R^2	قيمة R	مستوى الدلالة	F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير المستقل
1.0	1.0	0.000	2.3E+07	1.803E+15	1	1.80E+15	نموذج الانحدار	المنح والدعم الخارجي للهيئة المحلية
				7.7E+08	1	1.55E+08	الأخطاء	
					2	1.80E+15	المجموع	

يبين جدول رقم (4-19) تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل (المنح والدعم الخارجي للهيئات المحلية) والمتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية)، حيث يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي (2.3×10^7) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (161.45)، وتبين أيضاً أن مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أصغر من (0.05) مما يعني قبول فرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المنح والدعم الخارجي للهيئات المحلية ومجمّل إنفاقها التطويري، كما يتضح من معطيات الجدول أن معامل التحديد يساوي (0.100)، وهو ما يفسر (100%) من قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، إذ أن التغير في إجمالي النفقات التطويرية يتأثر بتغير المنح والدعم الخارجي للهيئات المحلية بنسبة (100%). وهذا يدل على مدى اعتماد الهيئات المحلية على الدعم الخارجي من منح وهبات في تمويل مشاريعها التطويرية بشقيها (الإنتاجي والخدمي).

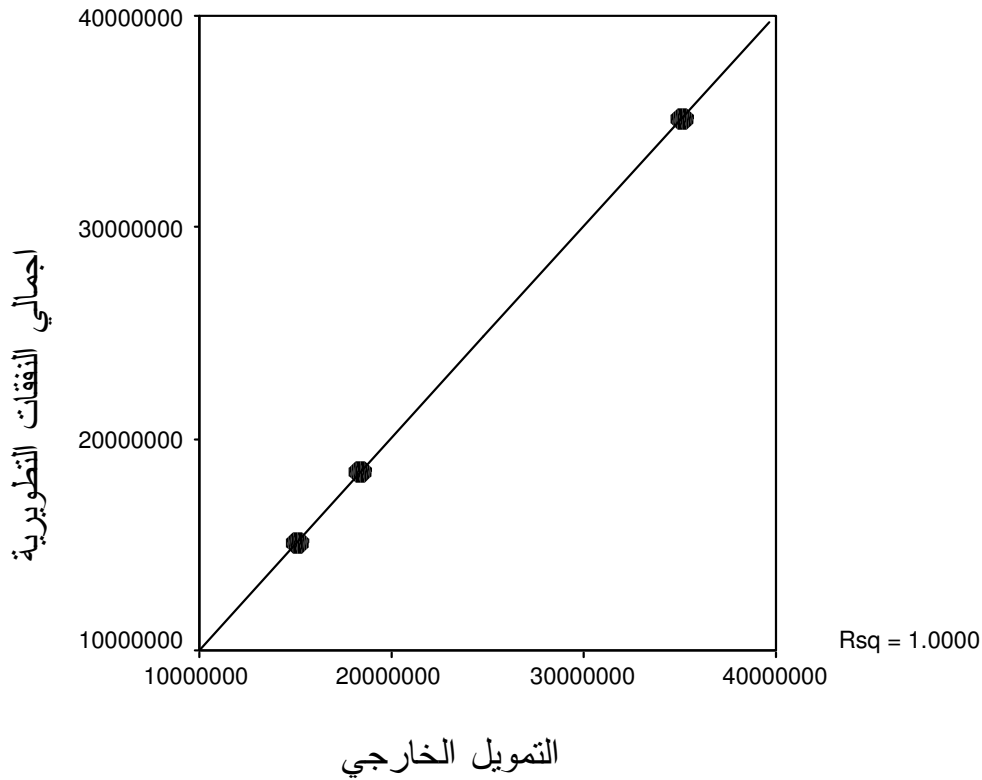
ويبين المخطط البياني رقم (4-7) لوحة الانتشار بين المتغير المستقل والمتغير التابع وكذلك خط الانحدار كما يلي:

معادلة انحدار إجمالي النفقات التطويرية (متغير تابع) على المنح والدعم الخارجي
للهيئة المحلية (متغير مستقل)

{ إجمالي النفقات التطويرية للهيئة المحلية = $1.001 \times$ المنح والدعم الخارجي للهيئة
المحلية }

مخطط بياني رقم (4-7)

لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير
المستقل (التمويل الخارجي)



ويوضح المخطط البياني رقم (4-7) لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير
التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (التمويل الخارجي)، حيث يتضح
من المخطط البياني وجود تقارب بين النقاط وأنها تقع كلها على خط الانحدار وهذا
يدل على نتيجتين مهمتين:

1- أن معادلة خط الانحدار الذي يوضحها هذا المخطط جيدة جدا ويمكن التنبؤ عن
طريقها.

جدول رقم (21-4)

نتائج تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (التمويل الذاتي)

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة	قيمة R	معامل التحديد R ²
التمويل الذاتي	نموذج الانحدار	1.71E+14	1	1.709E+14	2.280	0.342	0.859	0.738
	الأخطاء	6.06E+13	1	6.061E+13				
	المجموع	2.32E+14	2					

يبين جدول رقم (21-4) تقدير تباين الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل (التمويل الذاتي للهيئات المحلية) والمتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية)، حيث يتبين أن قيمة F المحسوبة تساوي (2.820) وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي (161.45)، وتبين أيضا أن مستوى الدلالة يساوي (0.34) وهي أكبر من (0.05) مما يعني قبول فرضية الدراسة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي للهيئات المحلية ومجموع إنفاقها التطويري، وهذا يدل على عدم اعتماد الهيئات المحلية على تمويل مشاريعها التطويرية من مصادرها الذاتية مقارنة باعتمادها على التمويل الخارجي وذلك لعدت أسباب سيتم ذكرها لاحقا، كما يتضح من معطيات الجدول أن معامل التحديد يساوي (0.738)، وهو ما يفسر (73.8%) من قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، إذ أن التغير في إجمالي النفقات التطويرية يتأثر بتغير التمويل الذاتي للهيئات المحلية بنسبة 73.8%.

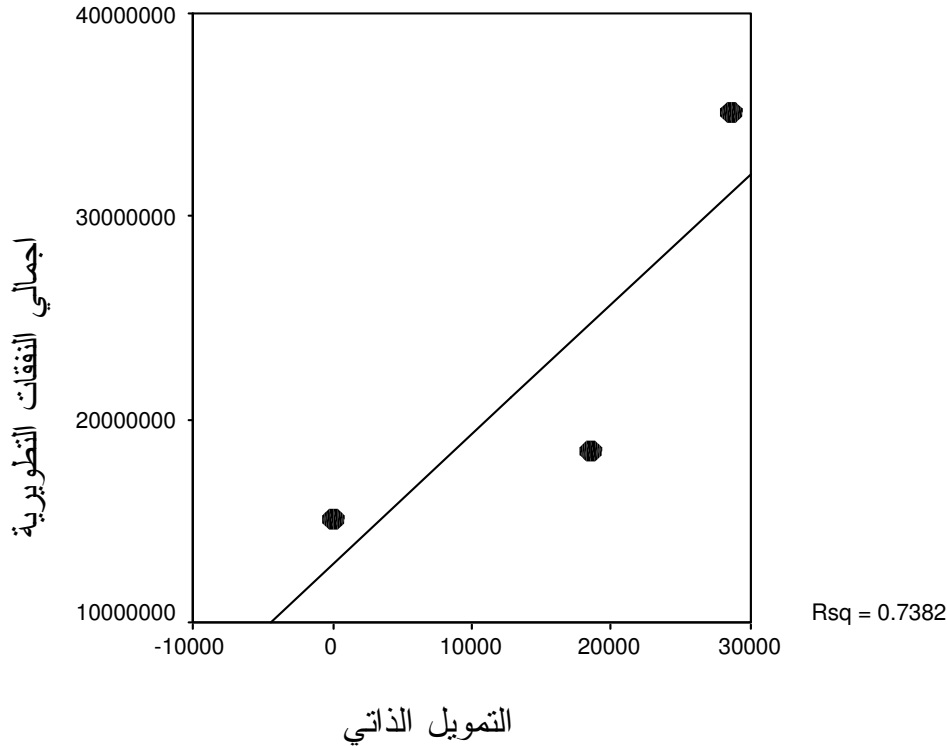
ويمكن تفسير ذلك أن مستوى الدلالة هنا مرتبط بقيمة (F) حيث أن قيمة (F) الجدولية كبيرة وحتى توجد علاقة معنوية ذات دلالة وأهمية يجب أن تكون (F) المحسوبة أكبر منها.

معادلة انحدار إجمالي النفقات التطويرية (متغير تابع) على التمويل الذاتي للهيئة المحلية (متغير مستقل)

{ إجمالي النفقات التطويرية للهيئة المحلية = 638.725 × التمويل الذاتي للهيئة المحلية + 12,877,020 }

ويبين المخطط البياني رقم (4-8) لوحة الانتشار بين المتغير المستقل والمتغير التابع وكذلك خط الانحدار كما يلي:

مخطط بياني رقم (4-8)
لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (التمويل الذاتي)



ويوضح المخطط البياني رقم (4-8) لوحة الانتشار (Scatter plot) بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (التمويل الذاتي)، حيث يتضح من المخطط البياني وجود تباعد بين النقاط وأنها لا تقع بقرب خط الانحدار وهذا يدل على نتيجتين مهمتين:

- 3- أن معادلة خط الانحدار الذي يوضحها هذا المخطط لا يمكن التنبؤ عن طريقها.
- 4- عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (إجمالي النفقات التطويرية) والمتغير المستقل (التمويل الخارجي).

الجدول رقم (22-4)

مصادر تمويل المشاريع التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى خلال الفترة (2001-2005)							
الفترة	إجمالي مصادر التمويل	تمويل خارجي		تمويل ذاتي		تمويل بقروض	
		النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
غزة	35,162,389	99.92%	35,133,859	0.08%	28,530	0.00%	0
خانيونس	18,428,325	99.90%	18,409,825	0.10%	18,500	0.00%	0
رفح	15,079,580	100.00%	15,079,580	0.00%	0	0.00%	0
المجموع	68,670,294	99.93%	68,623,264	0.07%	47,030	0.00%	0

المصدر: * إعداد الباحث من تقارير المشاريع التطويرية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية في الفترة (2001-2005).

يبين الجدول رقم (22-4) مصادر تمويل المشروعات التطويرية في الهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة في الفترة (2001-2005). والمصادر هي: التمويل الذاتي والتمويل الخارجي والتمويل بالقروض .

ويشمل هذا الجدول أيضا على ملخص الفرضية الخامسة والفرضية السادسة والمتعلقتين بكل من التمويل الخارجي والتمويل الذاتي على التوالي.

ويتبين من الجدول نفسه (22-4) عدم وجود أي نوع من التوازن النسبي بين مصادر التمويل الثلاثة، حيث يظهر أن التمويل الخارجي يحتل نسبة (99.93%) من إجمالي تمويل المشاريع التطويرية للهيئات المحلية قيد الدراسة خلال الفترة (2001-2005) بينما نسبة التمويل الذاتي (0.07%) ونسبة التمويل بالقروض تساوي صفر.

ويتبين من الجدول أن إجمالي التمويل الذاتي لبلدية غزة يساوي (28,530) دولار وهي تمثل (0.08%) من إجمالي تمويل النفقات التطويرية لها خلال الفترة (2001-2005). بينما بلغ إجمالي التمويل الذاتي لبلدية خانيونس (18,500) وهي تمثل (0.10%) من إجمالي تمويل النفقات التطويرية لها خلال الفترة (2001-2005). بينما اعتمدت بلدية رفح على تمويل نفقاتها التطويرية على التمويل الخارجي بنسبة (100%).

ويرى الباحث أن أسباب تدني نسبة التمويل الذاتي في الهيئات المحلية قيد الدراسة هي:

- 1- الاوضاع المالية السيئة التي تعاني منها الهيئات المحلية اثرت سلبا على قدرتها على تمويل نفقاتها التطويرية من مصادرها الذاتية. (سيتم توضيحها لاحقا في هذه الدراسة).
- 2- اعتماد الهيئات المحلية على تمويل انفاقها التطويري بشكل اساسي على المنح الخارجية حيث انه في حالة عدم وجود تمويل خارجي لا تقوم الهيئة المحلية بتنفيذ اي نوع من المشاريع التطويرية.
- 3- اعتماد الهيئات المحلية على الدعم الحكومي في موازنتها التشغيلية اثر سلبا على قدرة الهيئات المحلية في تحصيل ايراداتها واعتمادها على هذا الدعم الحكومي والذي يصل في بعض الهيئات المحلية الى نسبة (38%) من اجمالي موازنتها التشغيلية. وهذا يؤدي الى عدم وجود اي وفر في الموازنات التشغيلية لتمويل أي نوع من الانفاق التطويري.

(3-2-4) الوضع المالي للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة (2001-2005)
(2005)

الجدول رقم (23-4)

الموقف المالي للهيئات المطية الكبرى خلال الفترة (2001-2005)							
المتأخرات علي السكان (المستحق للبلدية)	إجمالي الالتزامات على البلدية	إجمالي الالتزامات على البلدية		الفائض / العجز	إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات	الفترة
		متفرقات	كهرباء				
95,613,105	74,703,961	17,703,961	57,000,000	-1,667,031	341,353,309	339,686,278	غزة
22,616,331	19,115,211	9,882,956	9,232,255	-4,855,367	68,762,922	63,907,555	خانيونس
49,013,868	11,932,341	2,892,839	9,039,502	-3,930,047	53,111,621	49,181,574	رفح
167,243,304	105,751,513	30,479,756	75,271,757	-10,452,445	463,227,852	452,775,407	المجموع

المصدر: * إعداد الباحث من التقارير المالية المتوفرة لديه من الهيئات المحلية و الإدارة العامة للموازنات بوزارة الحكم المحلي في (2001-2005).

يوضح الجدول رقم (23-4) الموقف المالي للهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة في الفترة (2001-2005). والذي يمثل مجموع الإيرادات والنفقات والعجز والفائض لهذه الهيئات المحلية خلال الفترة.

حيث يتضح من الجدول ان كافة الهيئات المحلية تعاني من عجز في ميزانياتها بلغت في نهاية الفترة (2001-2005) لمبلغ (10,452,445 شيكل) ، هذا بالإضافة الى الالتزامات غير القادرة الهيئات المحلية على سدادها والمتمثلة في الكهرباء والمتفرقات والتي بلغت الي (105,751,513 شيكل) ، وما يزيد هذا التدهور الخطير في الاوضاع المالية لهذه الهيئات هو اجمالي المبالغ المستحقة على المواطنين القاطنين في هذه الهيئات المحلية والتي بلغت (167,243,304 شيكل) وهو مبلغ كبير جدا من الممكن لو تم إيجاد طرق سليمة لكيفية سداده لما ظهر عجز مالي للبلديات ولقامت ايضا بسداد جميع الالتزامات المستحقة عليها.

ويرى الباحث ان كافة هذه الهيئات تعاني من عجز في ميزانياتها لأسباب تم ذكرها في الفصل السابق مضافا إليها الأسباب الآتية:

- 1- عدم تسديد المواطنين لالتزاماتهم اتجاه الهيئات المحلية والتي بلغت في نهاية سنة 2005 الى (167,243,304) شيكل .
- 2- تضخم النفقات الادارية في موازنات الهيئات المحلية الجارية والتي تشكل ما بين (75%-81%) من اجمالي انفاقها.
- 3- اعتماد الهيئات المحلية على الدعم الحكومي في موازنتها الجارية والتي تشكل حوالي (38%) من اجمالي ايراداتها.
- 4- ضعف اساليب الجباية والتحصيل في الهيئات المحلية.
- 5- ضعف ايرادات المجالس البلدية الذاتية.

ومع بيان مدى العجز التي تعاني منه الهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة (2001- 2005) يرى الباحث انه من الصعب جدا ان تمول هذه الهيئات مشاريع تطويرية من مصادرها الذاتية، لان هذا التمويل يكون ناتج عن وجود فائض في الموازنة الجارية يخصص هذا الفائض الى الموازنة التطويرية كمصدر تمويلي من مصادرها.

لذا فان تدهور الأوضاع المالية في الهيئات المحلية الكبرى اثر سلبا على قدرة تمويل الهيئات المحلية لمشاريعها التطويرية من مصادرها الذاتية.

الفصل الخامس

- النتائج والتوصيات-

- . (5-1) المقدمة (Introduction)
- . (5-2) النتائج (Results)
- . (5-3) التوصيات (Recommendations)

(5-1) المقدمة Introduction:-

بعد عرض تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام التحليلات الإحصائية اللازمة، تطرق هذا الفصل إلى استعراض أهم النتائج (Results) التي تم التوصل إليها من خلال التحليلات الإحصائية السابقة، ومن ثم استعراض التوصيات (Recommendations) التي يراها الباحث وذلك بناء على النتائج التي تم التوصل إليها.

(5-2) النتائج (Results):-

يستخلص من التحليل الإحصائي للبيانات السابقة ما يلي:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سكان الهيئة المحلية وبين مجمل إنفاقها التطويري، فكلما زاد عدد سكان الهيئة المحلية كلما زادت نفقاتها التطويرية (الخدمية والإنتاجية).

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي المخصصات للمشاريع الخدمية وإجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية، حيث بلغت نسبة مخصصات المشاريع الخدمية (98.92%) من إجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية قيد الدراسة خلال الفترة (2001-2005).

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي مخصصات المشاريع الإنتاجية وإجمالي الإنفاق التطويرية للهيئات المحلية، حيث بلغت نسبة مخصصات المشاريع الإنتاجية (1.08%) من إجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية قيد الدراسة خلال الفترة (2001-2005) وتعتبر هذه النسبة متدنية جدا مقارنة بمخصصات المشاريع الخدمية.

4- عدم وجود مخصصات مالية كافية للمشاريع الإنتاجية في موازنة البلديات التطويرية مقارنة بالمخصصات التطويرية الأخرى اثر سلبا على استخدام الموازنة التطويرية كأداة تمويل واستثمار، حيث بلغت نسبة مخصصات المشاريع الإنتاجية (1.08%) من إجمالي الإنفاق التطويري للهيئات المحلية قيد الدراسة خلال الفترة (2001-2005) وتعتبر هذه النسبة متدنية جدا مقارنة بمخصصات المشاريع الخدمية والتي بلغت (98.92%).

- 5- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المنح والدعم الخارجي للهيئات المحلية ومجمل إنفاقها التطويري. وهذا يوضح مدى اعتماد الهيئات المحلية على الدعم الخارجي في تمويل إنفاقها التطويري، حيث بلغت نسبة الاعتماد على التمويل الخارجي (99.93%) من إجمالي تمويل هذه المشاريع.
- 6- لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي للهيئات المحلية ومجمل إنفاقها التطويري، حيث بلغت نسبة الاعتماد على التمويل الذاتي (0.7%) من إجمالي تمويل هذه المشاريع وهذا يرجع لمجموعة من الأسباب تم ذكرها.
- 7- عدم وجود أي نوع من التمويل بالقروض للمشاريع التطويرية للهيئات المحلية الكبرى قيد الدراسة خلال الفترة (2001-2005).
- 8- أظهرت الدراسة أن كافة بلديات قطاع غزة قيد الدراسة تعاني من عجز مالي كبير في ميزانياتها.
- 9- تدهور الأوضاع المالية في الهيئات المحلية الكبرى اثر سلبا على قدرة تمويل الهيئات المحلية لمشاريعها التطويرية من مصادرها الذاتية.
- 10- اغلب الهيئات المحلية تستخدم الأساس النقدي وبذلك فهي لا تفرق بين الإيرادات الرأسمالية والإيرادات الجارية ولا بين النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية، لهذا السبب يتم إدراج إيرادات المشاريع الرأسمالية ضمن الموازنة الجارية للهيئة المحلية.

(3-5) التوصيات (Recommendations):-

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- 1- دعم المشاريع الإنتاجية المحلية من خلال التسهيلات المالية والإدارية المركزية بغية تعزيز الأوضاع المالية المحلية على الأمد الطويل.
- 2- تشجيع إقامة المشاريع الإنتاجية في الهيئات المحلية نظرا لافتقار معظم الهيئات المحلية لمثل هذه المشاريع، حيث يجب التركيز على هذا النوع من المشاريع التطويرية الإنمائية ذات المردود العالي.
- 3- لا بد للهيئات المحلية أن تعيد النظر في الأولويات وتوزيع المصادر التمويلية والبرامج الانفاقية (الخدمية والإنتاجية) في ضوء الحاجات المحلية وضمن مقاييس العدالة في التوزيع ومراعاة الظروف والإمكانات المحلية.
- 4- التوأمة بين الهيئات المحلية في قطاع غزة والهيئات المحلية الخارجية في كثير من المجالات، وذلك للحصول على الدعم منها والاستفادة من خبرات هذه الهيئات الخارجية والرقي بنوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.
- 5- تحسين قدرة الهيئات المحلية على تحصيل إيراداتها الذاتية، حيث انه من المعروف أن البلديات لا تقوم بالجهد المطلوب لتحصيل إيراداتها المستحقة والمتمثلة في المتأخرات على السكان والتي تمثل مبالغ طائلة من الممكن لو تم إيجاد طرق وسياسات سليمة لكيفية سددها لما ظهر العجز المالي في ميزانيات البلديات. ويرى الباحث انه يمكن تبني السياسات التالية للوصول إلى هذا الهدف:

☒ تدريب الكادر المالي من القوى البشرية العاملة في البلديات على مواضيع الإدارة المالية وذلك من خلال ورشات العمل والدورات التدريبية المتخصصة.

☒ خلق مناخ تنافسي بين البلديات، بحيث يتم رصد جائزة مناسبة من قبل وزارة الحكم المحلي تعطى لأفضل بلدية تقوم بجمع مستحقاتها المالية بصورة سنوية.

☒ وضع سياسة من قبل وزارة الحكم المحلي بربط حصول البلدية على أي قرض أو تسهيلات بنكية ليس بمركزها المالي فقط بل أيضا بقدرتها على تحصيل أموالها الذاتية.

6- محاولة دمج البلديات المتجاورة والتوقف عن استحداث بلديات صغيرة، لأن ذلك يمكن البلديات الأكبر حجما من حيث عدد السكان من الحصول على التمويل اللازم والكافي والقادر على إدامة البرامج الخدمية والملحة للمواطنين بالإضافة إلى البرامج الإنتاجية التي تساعد على خدمة المصلحة المحلية وبشكل ينسجم مع الإطار التنموي.

7- ضرورة استخدام أساس الاستحقاق بدلا من استخدام الأساس النقدي في إثبات العمليات المالية في الهيئات المحلية الكبرى. حيث أن التحول إلى أساس الاستحقاق سيساعد البلديات على إصدار بيانات مالية مقارنة مفيدة، كما سيساعدها على قياس التكلفة الفعلية وفعالية الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى تمكينها من إصدار بيانات مالية ومعلومات تفيدها في عملية اتخاذ القرار وإعداد موازنتها التقديرية المستقبلية بشكل أفضل.

8- ضرورة تخويل الهيئات المحلية صلاحيات أوسع في مجال تقديم خدمات للسكان مثل التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية التنموية بدلا من سحب الصلاحيات منها مثل سحب صلاحية الكهرباء والمياه، وذلك لتمكينها من زيادة مواردها المالية من خلال الحصول على المردود المالي لتقديم هذه الخدمات.

9- ضرورة عقد الدورات التدريبية وورشات العمل المتخصصة لكافة العاملين المعنيين بشؤون الموازنة في الهيئات المحلية في قطاع غزة، ليس فقط فيما يتعلق بالموازنة الجارية ومراحل إعدادها بل يجب أيضا التطرق إلى الموازنة التطويرية وكيفية إعدادها والتعرف على مصادرها التمويلية وبرامجها الانفاقية.

10- ضرورة عمل دراسات وأبحاث متعلقة بهذا المجال في قطاع غزة، وذلك لأهمية دور هذه الهيئات المحلية في المجتمع، خاصة في ظل تدهور الأوضاع المالية وعجزها عن كثير من الأحيان عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

المراجع والدوريات:

القران الكريم

أولاً: المراجع العربية:

1. آل ادم، يوحنا عبد، الرزق صالح، المحاسبة الادارية والسياسات الادارية الحديثة، الطبعة الاولى، دار ومكتبة الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
2. الإدارة العامة للموازنات، الموقف المالي للبلديات لعام 2005، وزارة الحكم المحلي، غزة، فلسطين، 2005.
3. الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، دليل العلاقات العامة في الهيئات المحلية، مطابع مراكز رشاد الشوا، غزة، فلسطين، 2005.
4. الإدارة المالية لبلدية غزة، التقرير المالي الشهري لحسابات بلدية غزة، غزة، فلسطين، ديسمبر 2005.
5. الإدارة المالية لبلدية غزة، التقرير المالي الشهري لحسابات بلدية غزة، غزة، فلسطين، ديسمبر 2004.
6. الإدارة المالية لبلدية غزة، التقرير المالي الشهري لحسابات بلدية غزة، غزة، فلسطين، ديسمبر 2003.
7. الإدارة المالية لبلدية غزة، التقرير المالي الشهري لحسابات بلدية غزة، غزة، فلسطين، ديسمبر 2002.
8. الإدارة المالية لبلدية غزة، التقرير المالي الشهري لحسابات بلدية غزة، غزة، فلسطين، ديسمبر 2001.
9. الجديلي، محمد حسن، دور الموازنة كأداة تخطيط مالي في المنظمات الغير حكومية في قطاع غزة "رسالة ماجستير غير منشورة"، الجامعة الإسلامية، 2005.
10. الجرباوي، علي، دور البلديات في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد التاسع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1992.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية، دليل السلطات المحلية، رام الله، فلسطين، 2000.
12. الراوي، خالد رجب، نظرية التمويل الدولي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002.

13. الدائرة المالية لبلدية خانينوس، البيان المالي للبلدية لشهر ديسمبر، خانينوس، غزة، فلسطين، 2005.
14. الدائرة المالية لبلدية خانينوس، البيان المالي للبلدية لشهر ديسمبر، خانينوس، غزة، فلسطين، 2004.
15. الدائرة المالية لبلدية خانينوس، البيان المالي للبلدية لشهر ديسمبر، خانينوس، غزة، فلسطين، 2003.
16. الدائرة المالية لبلدية خانينوس، البيان المالي للبلدية لشهر ديسمبر، خانينوس، غزة، فلسطين، 2002.
17. الدائرة المالية لبلدية خانينوس، البيان المالي للبلدية لشهر ديسمبر، خانينوس، غزة، فلسطين، 2001.
18. الدائرة المالية - بلدية رفح، التقرير المالي للبلدية عن شهر ديسمبر، رفح، غزة، فلسطين، 2005.
19. الدائرة المالية - بلدية رفح، التقرير المالي للبلدية عن شهر ديسمبر، رفح، غزة، فلسطين، 2004.
20. الدائرة المالية - بلدية رفح، التقرير المالي للبلدية عن شهر ديسمبر، رفح، غزة، فلسطين، 2003.
21. الدائرة المالية - بلدية رفح، التقرير المالي للبلدية عن شهر ديسمبر، رفح، غزة، فلسطين، 2002.
22. الدائرة المالية - بلدية رفح، التقرير المالي للبلدية عن شهر ديسمبر، رفح، غزة، فلسطين، 2001.
23. الزعبي، خالد، محددات النفقات الرأسمالية في المجالس البلدية الكبرى قي الأردن، مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي، المجلد 29، العدد الثاني، 2002.
24. الظاهر، خالد خليل، "دور المجالس المحلية في التنمية الاجتماعية"، اربد للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الثاني، عمادة البحث العلمي، اربد، الأردن، 2002.
25. العواملة، نائلة، تحليل الموازنة الاستثمارية للمجالس المحلية في الأردن، مجلة دراسات، المجلد 20، العدد الرابع، 1991.

26. العمري، عطا محمد، مدى فاعلية الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا) في قطاع غزة "رسالة ماجستير غير منشورة"، الجامعة الإسلامية، 2005.
27. العناتي، رضوان، دور الموازنات في إدارة المؤسسات العامة الأردنية، الجامعة الأردنية، الأردن، 1990.
28. العدوان، ياسر، وآخرون، تحليل مالية البلديات الكبرى في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 13، العدد 3، عمادة الحث العلمي، 1997.
29. العريبي، عصام فهد، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003.
30. العبادي، محمد وليد، الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
31. العلاقات العامة - بلدية خانيونس، بلدية خانيونس 1996-2004، بلدية خانيونس، غزة، فلسطين، 2004.
32. الفضل، مؤيد، نور عبد الناصر، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
33. الفضل، مؤيد، شعبان عبد الكريم، المحاسبة الإدارية ودورها في ترسية القرارات في المنشأة، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2003.
34. المعاني، ايمن عودة، ابو فارس محمود عودة، نظرية الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثانية، مركز احمد ياسين، عمان، الأردن، 1995.
35. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار-بكدار-، ورشة عمل في ادارة المشاريع فنيا وماليا، مكتبة ومطبعة المنار، غزة، فلسطين، 27 و 28 مايو 2003.
36. اللوزي، سليمان، آخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
37. وزارة الحكم المحلي، النظام المالي للهيئات المحلية، رام الله، فلسطين، نيسان 1999.
38. بربر، كامل، نظم الإدارة المحلية -دراسة مقارنة-، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1990.

39. حجازي، محمد احمد، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، الطبعة الرابعة، الأردن، المكتبة الوطنية، 1998.
40. حلس، سالم عبد الله، دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، قطاع غزة، فلسطين، 2006.
41. حماد، أكرم إبراهيم، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، جبهة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005.
42. حنفي، عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
43. دائرة الموازنات - وزارة المالية، بلاغ إعداد الموازنة لسنة 2007، وزارة المالية، غزة، فلسطين، 2007.
44. راضي، محمد، حجازي وجدي، المدخل الحديث في اعداد واستخدام الموازنات، الدار الجامعية، مصر، 2001.
45. رشيد، احمد، الإدارة المحلية المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقها، الطبعة الثانية، دار المعرفة، القاهرة، مصر، 1981.
46. زعرب، حمدي شحدة، مشاكل إعداد الموازنات وتنفيذها في بلديات قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، قطاع غزة، فلسطين، 2006.
47. زكي، أسامة، أبو طالب احمد، أساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992.
48. صبري، نضال رشيد، الحاج شادي، دليل الموازنات للهيئات المحلية، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، آذار 2006.
49. ظاهر، احمد حسن، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر، 2002.
50. عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.

51. عبد العال، احمد رجب، المحاسبة الإدارية والأدوات التحليلية والاتجاهات السلوكية، مؤسسة، شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1974.
52. عبد العال، احمد، ابو الحسن علي، المدخل الكمي في المحاسبة الادارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1978.
53. عبد العال، احمد رجب، المدخل المعاصر في المحاسبة الادارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1993.
54. عبد العاطي، صلاح، دراسة حول الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، مركز الميزان لحقوق الانسان، فلسطين، 2005.
55. عبد الكريم، نصر، موسى، نائل، الموازنة الفلسطينية (1995-2000) دراسة تحليلية للتطورات والاتجاهات في السياسة المالية العامة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)، المجلد الرابع عشر، الضفة الغربية، فلسطين، 2000.
56. غنيم، ماهر احمد، إشراف رشدي وادي، دور نظم المعلومات الإدارية والمحاسبة في عمليات صنع القرارات في بلديات قطاع غزة بفلسطين "رسالة ماجستير غير منشورة"، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.
57. فريد، سمير، إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة العامة بالأجهزة الإدارية - دراسة تحليلية للموازنة الاستثمارية بمحافظة سيناء- مجلة البحوث الإدارية، العدد الأول، مركز البحوث والمعلومات، الإسكندرية، مصر، 2002.
58. وزارة الحكم المحلي، قانون مجالس الهيئات المحلية رقم (1)، رام الله، فلسطين، 1997.
59. كحيل، زاهر سعدي، قيادة البلديات والبنية التحتية، الطبعة الاولى، دار الارقم، غزة، فلسطين، 1997.
60. محمد، موفق حديد، إدارة الأعمال الحكومية - النظريات و العمليات والموارد- الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2002.
61. مراد، فيصل، اللوزي سليمان، ادارة الموازنات العامة، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1997.
62. مرعي، عبد الحي، مرعي، عطية، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، أسكندرية، مصر، 1997.

63. منظمة المدن العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المواطن والبلدية في خدمة المدينة العربية، المملكة العربية السعودية، 1990.
64. هلاي، محمد جمال، المحاسبة الحكومية، الطبعة الأولى، عمان الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002.
65. وزارة الحكم المحلي، برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)، دليل رؤساء واعضاء مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية، حزيران 2006.

1. Anthony, Robert N., Reece James S., **Accounting Principles** , seventh edition , IRWIN Inc. ,USA,1995.
2. Atrill, Peter, Mclaney Eddies, **Accounting and Finance for non specialists**, prentice- hall international, UK, 1995.
3. Block, Stanley B., Hirt Geoffery A., **Foundation of Financial Management**, Eight editions, Irwin Book team, USA, 1997.
4. Fess, Philip E. , Warren Carl S., **Accounting principles** , 16th Edition south-western publishing co. , USA, 1990.
5. Garrison, Noreen, **Managerial Accounting**, McGraw-Hill Irwin, New York, USA, 2003.
6. Hall,Morrill, **Instructions for FY2005 All-Funds Capital Budget**, "Electronic Version", University of Minnesota, office of Budget & finance, 2004.
7. Independent budget office, **Guide to the Capital Budget**, "Electronic Version". www.ibo.nys.us/iboreport/IBOCCG.pdf (25.12.2006)
8. John, Clark J. ,Thomas J. Hindelang,**Capital Budgeting-planning and control of capital expenditure** ,third edition, prentice-Hall international Inc,New jersey,USA,1981.
9. Sekwat, Alex, **Capital Budgeting Practices among Tennessee Municipal Governments**, "Electronic Version" Government Finance review 1999.
- 10.The Asia Foundation (ADB), **Guide to Applied Budget Analysis**, "Electronic Version", 2006.
- 11.Katarina Ott & Anto Bajo, **Local Government Budgeting In Croatia**, "Electronic Version", Institute of Public Finance, Zagreb, Croatia, 2001.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

- 1- <http://www.Apla-pal.org>: (الموقع الالكتروني للاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية)
- 2-<http://www.ibo.nys.us/iboreport/IBOCCG.f>
- 3-<http://www.ijf.hr>: (Institute of Public Finance)
- 4-<http://www.cbpp.org>: (The Center on Budget and Policy Priorities)
- 5-<http://www.internationalbudget.org> (The International Budget Project)

الملاحق

(2)
**إجمالي النفقات التطويرية في بلدية
 خانيونس وتعدادها السكاني خلال
 الفترة (2005-2001)**

عدد السكان	اجمالي النفقات التطويرية (\$)	الفترة
162,998	4,189,537	2001
171,782	7,025,281	2002
180,784	3,116,740	2003
190,106	2,818,756	2004
199,778	1,278,011	2005
	18,428,325	المجموع

(1)
**اجمالي النفقات التطويرية في بلدية
 غزة وتعدادها السكاني خلال الفترة
 (2005-2001)**

عدد السكان	إجمالي النفقات التطويرية (\$)	الفترة
427,250	2,854,464	2001
449,299	9,974,931	2002
472,152	6,754,769	2003
495,803	7,792,983	2004
520,220	7,785,243	2005
	35,162,389	المجموع

(3) اجمالي النفقات التطويرية في بلدية رفح وتعدادها السكاني خلال الفترة (2001-2005)		
عدد السكان	إجمالي النفقات التطويرية (\$)	الفترة
134,358	2,729,323	2001
141,497	3,850,820	2002
148,881	1,520,190	2003
156,496	4,276,908	2004
164,338	2,702,339	2005
	15,079,580	المجموع

1,789,177	648,487	354,771	449,051	191,292	145,576	قرية الحرف والفنون	9
471,843	269,531	49,446	7,957	113,465	31,444	مكتبة البلدية	10
93,855	13,742	18,297	22,582	23,014	16,220	النادي البحري	11
4,119,591	757,858	1,035,376	1,453,634	446,814	425,909	مركز هولست الثقافي	12
427,877	35,515	117,116	63,278	162,451	49,517	مركز حديقة اسعاد الطفولة	13
6,419,672	1,056,094	1,121,840	1,377,796	1,202,174	1,661,768	مسلخ البلدية	14
43,025,821	9,409,487	8,152,565	8,244,203	9,318,236	7,901,330	المجموع	

4.4

9,778,596	2,138,520	1,852,856	1,873,683	2,117,781	1,795,757	(\$)
-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	------

(5)

ايرادات المشاريع الانتاجية لبلدية خانيونس خلال الفترة (2005-2001) بالشيكل

الفترة						اسم المشروع	الرقم
المجموع	2005	2004	2003	2002	2001		
38,840	1,085	755	0	12,000	25,000	سوق الحيوانات	1
74,200	15,500	15,000	13,100	13,100	17,500	سوق البسطات والحاجيات	2
3,635,728	600,000	726,466	783,400	696,800	829,062	سوق الخضار	3
290,000	0	30,000	0	130,000	130,000	سوق السمك والطيور	4
3,203,246	614,091	614,091	806,361	365,944	802,759	مخازن البلدية	5
1,066,880	0	180,000	246,880	320,000	320,000	مسلخ البلدية	6
442,672	75,455	0	0	0	367,217	المركز التجاري	7
8,751,566	1,306,131	1,566,312	1,849,741	1,537,844	2,491,538	المجموع	

4.4

1,988,992	296,848	355,980	420,396	349,510	566,259	(\$)
-----------	---------	---------	---------	---------	---------	------

(7)

إجمالي نفقات المشاريع الإنتاجية في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0%	0	100%	60,000	2.10%	60,000	2001
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2002
0%	0	100%	11,721	0%	0	0.17%	11,721	2003
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2004
0%	0	0%	0	100%	4,400	0.06%	4,400	2005
0.00%	0	15.40%	11,721	84.60%	64,400	0.22%	76,121	المجموع

(8)

اجمالي نفقات مشاريع المباني والمرافق العامة في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2001
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2002
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2003
0%	0	0%	0	100%	156,241	2.00%	156,241	2004
0%	0	0%	0	100%	3,000	0.04%	3,000	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	159,241	0.45%	159,241	المجموع

(9)

إجمالي نفقات مشاريع الطرق والأرصفة في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0%	0	100%	1,687,514	59.12%	1,687,514	2001
0%	0	0%	0	100%	4,604,153	46.16%	4,604,153	2002
0%	0	0%	0	100%	4,719,615	69.87%	4,719,615	2003
0%	0	0%	0	100%	6,596,666	84.65%	6,596,666	2004
0%	0	0%	0	100%	2,423,019	31.12%	2,423,019	2005
#DIV/0!	0	0.00%	0	100.00%	20,030,967	56.97%	20,030,967	المجموع

(10)

إجمالي نفقات مشاريع الكهرباء والإنارة في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2001
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2002
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2003
0%	0	0%	0	100%	122,095	1.57%	122,095	2004
0%	0	0%	0	100%	1,241,417	15.95%	1,241,417	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	1,363,512	3.88%	1,363,512	المجموع

(11)

إجمالي نفقات مشاريع المياه في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0%	0	100%	208,500	7.30%	208,500	2001
0%	0	0%	0	100%	4,556,000	45.67%	4,556,000	2002
0%	0	0%	0	100%	500,000	7.40%	500,000	2003
0%	0	0%	0	100%	77,667	1.00%	77,667	2004
0%	0	0%	0	100%	1,237,046	15.89%	1,237,046	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	6,579,213	18.71%	6,579,213	المجموع

(12)

إجمالي نفقات مشاريع الصرف الصحي في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)

الفترة	إجمالي النفقات لهذه الغاية	نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	تمويل خارجي		تمويل ذاتي		تمويل بقروض	
			النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
2001	168,500	5.90%	100%	168,500	0%	0	0%	0
2002	771,434	7.73%	100%	771,434	0%	0	0%	0
2003	800,769	11.85%	100%	800,769	0%	0	0%	0
2004	155,686	2.00%	100%	155,686	0%	0	0%	0
2005	2,740,114	35.20%	99%	2,725,902	1%	14,212	0%	0
المجموع	4,636,503	13.19%	99.69%	4,622,291	0.31%	14,212	0.00%	0

(13)

إجمالي نفقات مشاريع الحدائق والمنتزهات في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0%	0	100%	666,000	23.33%	666,000	2001
0%	0	0%	0	100%	43,344	0.43%	43,344	2002
0%	0	0%	0	100%	442,670	6.55%	442,670	2003
0%	0	0%	0	100%	19,628	0.25%	19,628	2004
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!		0.00%	0	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	1,171,642	3.33%	1,171,642	المجموع

(14)

إجمالي نفقات الآليات والمعدات في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2001
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2002
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2003
0%	0	0%	0	100%	665,000	8.53%	665,000	2004
0%	0	2%	2,597	98%	125,000	1.64%	127,597	2005
0.00%	0	0.33%	2,597	99.67%	790,000	2.25%	792,597	المجموع

(15)

إجمالي نفقات مشاريع تطويرية أخرى ومتنوعة في بلدية غزة ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0%	0	100%	63,950	2.24%	63,950	2001
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!		0.00%	0	2002
0%	0	0%	0	100%	279,994	4.15%	279,994	2003
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!		0.00%	0	2004
0%	0	0%	0	100%	8,650	0.11%	8,650	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	352,594	1.00%	352,594	المجموع

إنشاء قاعة في مدرسة و تجميل وتسمية الشوارع وترقيم منازل وإنشاء سور

(16)

إجمالي نفقات المشاريع الإنتاجية في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0.00%	0	100.00%	120,580	2.88%	120,580	2001
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2002
0%	0	0.00%	0	100.00%	59,443	1.91%	59,443	2003
0%	0	0.00%	0	100.00%	60,999	2.16%	60,999	2004
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	241,022	1.31%	241,022	المجموع

(17)

إجمالي نفقات مشاريع المباني والمرافق العامة في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0.54%	8,000	99.46%	1,468,686	35.25%	1,476,686	2001
0%	0	0.00%	0	100.00%	1,114,439	15.86%	1,114,439	2002
0%	0	1.74%	10,000	98.26%	564,519	18.43%	574,519	2003
0%	0	0.00%	0	100.00%	274,834	9.75%	274,834	2004
0%	0	0.00%	0	100.00%	226,000	17.68%	226,000	2005
0.00%	0	0.49%	18,000	99.51%	3,648,478	19.90%	3,666,478	المجموع

(18)

إجمالي نفقات مشاريع الطرق والأرصفة في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0.00%	0	100.00%	912,646	21.78%	912,646	2001
0%	0	0.00%	0	100.00%	1,664,276	23.69%	1,664,276	2002
0%	0	0.00%	0	100.00%	1,679,369	53.88%	1,679,369	2003
0%	0	0.00%	0	100.00%	636,000	22.56%	636,000	2004
0%	0	0.00%	0	100.00%	1,034,011	80.91%	1,034,011	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	5,926,302	32.16%	5,926,302	المجموع

(19)

إجمالي نفقات مشاريع الكهرباء والإنارة في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2001
0%	0	0.00%	0	100.00%	280,000	3.99%	280,000	2002
0%	0	0.00%	0	100.00%	462,000	14.82%	462,000	2003
0%	0	0.00%	0	100.00%	18,000	0.64%	18,000	2004
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	760,000	4.12%	760,000	المجموع

(20)

إجمالي نفقات مشاريع المياه في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من إجمالي النفقات التطويرية	إجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0.00%	0	100.00%	346,000	8.26%	346,000	2001
0%	0	0.00%	0	100.00%	168,066	2.39%	168,066	2002
0%	0	0.00%	0	100.00%	70,518	2.26%	70,518	2003
0%	0	0.00%	0	100.00%	257,000	9.12%	257,000	2004
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	841,584	4.57%	841,584	المجموع

(21)

اجمالي نفقات مشاريع الصرف الصحي في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0.00%	0	100.00%	1,303,000	31.10%	1,303,000	2001
0%	0	0.00%	0	100.00%	3,780,000	53.81%	3,780,000	2002
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2003
0%	0	0.00%	0	100.00%	539,332	19.13%	539,332	2004
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	5,622,332	30.51%	5,622,332	المجموع

(22)

اجمالي نفقات مشاريع الحدائق والمنتزهات في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	3.42%	500	96.58%	14,125	0.35%	14,625	2001
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2002
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2003
0%	0	0.00%	0	100.00%	60,000	2.13%	60,000	2004
0%	0	0.00%	0	100.00%	18,000	1.41%	18,000	2005
0.00%	0	0.54%	500	99.46%	92,125	0.50%	92,625	المجموع

(23)

اجمالي نفقات الآليات والمعدات في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2001
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2002
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2003
0%	0	0.00%	0	100.00%	840,000	29.80%	840,000	2004
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	840,000	4.56%	840,000	المجموع

(24)

اجمالي نفقات مشاريع تطويرية أخرى ومتنوعة في بلدية خانيونس ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0.00%	0	100.00%	16,000	0.38%	16,000	2001
0%	0	0.00%	0	100.00%	18,500	0.26%	18,500	2002
0%	0	0.00%	0	100.00%	270,891	8.69%	270,891	2003
0%	0	0.00%	0	100.00%	132,591	4.70%	132,591	2004
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	437,982	2.38%	437,982	المجموع

مشاريع التعليم والصحة : من خلال صيانتها وتوسيعا وتطويرها إذا لزم الأمر وإنشاء أسوار إليها

(25)

اجمالي نفقات المشاريع الإنتاجية في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0%	0	100%	425,112	15.58%	425,112	2001
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2002
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2003
#DIV/o!		#DIV/o!		#DIV/o!	0	0.00%	0	2004
#DIV/o!		#DIV/o!		#DIV/o!	0	0.00%	0	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	425,112	2.82%	425,112	المجموع

(26)

اجمالي نفقات مشاريع المباني والمرافق العامة في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التنويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0%	0	100%	514,634	18.86%	514,634	2001
0%	0	0%	0	100%	689,679	17.91%	689,679	2002
0%	0	0%	0	100%	67,920	4.47%	67,920	2003
0%		0%		100%	704,552	16.47%	704,552	2004
#DIV/o!		#DIV/o!		#DIV/o!	0	0.00%	0	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	1,976,785	13.11%	1,976,785	المجموع

(27)

اجمالي نفقات مشاريع الطرق والأرصفة في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0%	0	100%	1,368,230	50.13%	1,368,230	2001
0%	0	0%	0	100%	2,370,960	61.57%	2,370,960	2002
0%	0	0%	0	100%	829,660	54.58%	829,660	2003
0%		0%		100%	2,481,044	58.01%	2,481,044	2004
0%		0%		100%	1,402,868	51.91%	1,402,868	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	8,452,762	56.05%	8,452,762	المجموع

(28)

اجمالي نفقات مشاريع الكهرباء والإنارة في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2001
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2002
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2003
0%		0%		100%	160,000	3.74%	160,000	2004
0%		0%		100%	285,087	10.55%	285,087	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	445,087	2.95%	445,087	المجموع

(29)

اجمالي نفقات مشاريع المياه في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0%	0	100%	21,431	0.79%	21,431	2001
0%	0	0%	0	100%	315,376	8.19%	315,376	2002
0%	0	0%	0	100%	19,756	1.30%	19,756	2003
0%		0%		100%	190,000	4.44%	190,000	2004
0%		0%		100%	147,150	5.45%	147,150	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	693,713	4.60%	693,713	المجموع

(30)

اجمالي نفقات مشاريع الصرف الصحي في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0%	0	100%	327,334	11.99%	327,334	2001
0%	0	0%	0	100%	300,440	7.80%	300,440	2002
0%	0	0%	0	100%	170,263	11.20%	170,263	2003
0%		0%		100%	430,568	10.07%	430,568	2004
0%		0%		100%	465,184	17.21%	465,184	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	1,693,789	11.23%	1,693,789	المجموع

(31)

اجمالي نفقات مشاريع الحدائق والمنتزهات في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2001
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0.00%	0	2002
0%	0	0%	0	100%	46,575	3.06%	46,575	2003
0%		0%		100%	8,952	0.21%	8,952	2004
0%		0%		100%	18,370	0.68%	18,370	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	73,897	0.49%	73,897	المجموع

(32)

اجمالي نفقات الآليات والمعدات في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0	0	2001
#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	#DIV/o!	0	0	0	2002
0%	0	0%	0	100%	90,500	5.95%	90,500	2003
#DIV/o!		#DIV/o!		#DIV/o!	0	0	0	2004
0%		0%		100%	359,448	13.30%	359,448	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	449,948	2.98%	449,948	المجموع

(33)

اجمالي نفقات مشاريع تطويرية أخرى ومتنوعة في بلدية رفح ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0%	0	0%	0	100%	72,582	2.66%	72,582	2001
0%	0	0%	0	100%	174,365	4.53%	174,365	2002
0%	0	0%	0	100%	295,516	19.44%	295,516	2003
0%	0	0%	0	100%	301,792	7.06%	301,792	2004
0%	0	0%	0	100%	24,232	0.90%	24,232	2005
#DIV/o!	0	0.00%	0	100.00%	868,487	5.76%	868,487	المجموع

مشاريع التعليم والصحة جمعية المعاقين حركيا البيوت الشبابية و العيادات وحدات سكنية أسوار مقابر: من خلال صيانتها وتوسيعا وتطويرها إذا لزم الأمر وإنشاء أسوار إليها.

(34)

اجمالي نفقات المشاريع الإنتاجية في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	البلدية
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0.00%	0	15.40%	11,721	84.60%	64,400	0.22%	76,121	غزة
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	241,022	1.31%	241,022	خانيونس
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	425,112	2.82%	425,112	رفح
0.00%	0	1.58%	11,721	98.42%	730,534	1.08%	742,255	المجموع

(35)

اجمالي نفقات مشاريع المباني والمرافق العامة في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	البلدية
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	159,241	0.45%	159,241	غزة
0.00%	0	0.49%	18,000	99.51%	3,648,478	19.90%	3,666,478	خانيونس
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	1,976,785	13.11%	1,976,785	رفح
0.00%	0	0.31%	18,000	99.69%	5,784,504	8.45%	5,802,504	المجموع

(36)

اجمالي نفقات مشاريع الطرق والارصفة في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	البلدية
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	20,030,967	56.97%	20,030,967	غزة
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	5,926,302	32.16%	5,926,302	خانيونس
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	8,452,762	56.05%	8,452,762	رفح
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	34,410,031	50.11%	34,410,031	المجموع

(37)

اجمالي نفقات مشاريع الكهرباء والإنارة في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	البلدية
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	1,363,512	3.88%	1,363,512	غزة
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	760,000	4.12%	760,000	خانيونس
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	445,087	2.95%	445,087	رفح
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	2,568,599	3.74%	2,568,599	المجموع

(38)

اجمالي نفقات مشاريع المياه في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2001-2005)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	البلدية
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	6,579,213	18.71%	6,579,213	غزة
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	841,584	4.57%	841,584	خانيونس
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	693,713	4.60%	693,713	رفح
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	8,114,510	11.82%	8,114,510	المجموع

(39)

اجمالي نفقات مشاريع الصرف الصحي في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	البلدية
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0.00%	0	0.31%	14,212	99.69%	4,622,291	13.19%	4,636,503	غزة
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	5,622,332	30.51%	5,622,332	خانيونس
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	1,693,789	11.23%	1,693,789	رفح
0.00%	0	0.12%	14,212	99.88%	11,938,412	17.41%	11,952,624	المجموع

(40)

اجمالي نفقات مشاريع الحدائق والمنتزهات في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	البلدية
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	1,171,642	3.33%	1,171,642	غزة
0.00%	0	0.54%	500	99.46%	92,125	0.50%	92,625	خانيونس
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	73,897	0.49%	73,897	رفح
0.00%	0	0.04%	500	99.96%	1,337,664	1.95%	1,338,164	المجموع

(41)

اجمالي نفقات الآليات والمعدات في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	البلدية
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0.00%	0	0.33%	2,597	99.67%	790,000	2.25%	792,597	غزة
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	840,000	4.56%	840,000	خانيونس
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	449,948	2.98%	449,948	رفح
0.00%	0	0.12%	2,597	99.88%	2,079,948	3.03%	2,082,545	المجموع

(42)

اجمالي نفقات مشاريع تطويرية أخرى ومتنوعة في الهيئات المطية الكبرى ومصادر تمويلها خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		نسبتها من اجمالي النفقات التطويرية	اجمالي النفقات لهذه الغاية	البلدية
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	352,594	1.00%	352,594	غزة
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	437,982	2.38%	437,982	خانيونس
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	868,487	5.76%	868,487	رفح
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	1,659,063	2.42%	1,659,063	المجموع

(43)

مصادر تمويل المشاريع التطويرية في بلدية غزة خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		اجمالي مصادر التمويل	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ		
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	2,854,464	2,854,464	2001
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	9,974,931	9,974,931	2002
0.00%	0	0.17%	11,721	99.83%	6,743,048	6,754,769	2003
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	7,792,983	7,792,983	2004
0.00%	0	0.22%	16,809	99.78%	7,768,434	7,785,243	2005
0.00%	0	0.08%	28,530	99.92%	35,133,859	35,162,389	المجموع

(44)

مصادر تمويل المشاريع التطويرية في بلدية خانيونس خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		اجمالي مصادر التمويل	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ		
0.00%	0	0.20%	8,500	99.80%	4,181,037	4,189,537	2001
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	7,025,281	7,025,281	2002
0.00%	0	0.32%	10,000	99.68%	3,106,740	3,116,740	2003
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	2,818,756	2,818,756	2004
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	1,278,011	1,278,011	2005
	0	0.10%	18,500	99.90%	18,409,825	18,428,325	المجموع

(45)

مصادر تمويل المشاريع التطويرية في بلدية رفح خلال الفترة (2001-2005)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		اجمالي مصادر التمويل	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ		
0%	0	0%	0	100%	2,729,323	2,729,323	2001
0%	0	0%	0	100%	3,850,820	3,850,820	2002
0%	0	0%	0	100%	1,520,190	1,520,190	2003
0%	0	0%	0	100%	4,276,908	4,276,908	2004
0%	0	0%	0	100%	2,702,339	2,702,339	2005
0%	0	0%	0	100%	15,079,580	15,079,580	المجموع

(46)

مصادر تمويل المشاريع التطويرية في الهيئات المطية الكبرى خلال الفترة (2005-2001)

تمويل بقروض		تمويل ذاتي		تمويل خارجي		اجمالي مصادر التمويل	الفترة
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ		
0.00%	0	0.08%	28,530	99.92%	35,133,859	35,162,389	غزة
0.00%	0	0.10%	18,500	99.90%	18,409,825	18,428,325	خانيونس
0.00%	0	0.00%	0	100.00%	15,079,580	15,079,580	رفح
0.00%	0	0.07%	47,030	99.93%	68,623,264	68,670,294	المجموع

(47)

الموقف المالي لبلدية غزة (2005-2001)

المتأخرات علي السكان	إجمالي الالتزامات على البلدية	إجمالي الالتزامات على البلدية			الفائض / العجز	إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات	الفترة
		متفرقات	مياه	كهرباء				
48,000,000	0	0	0	0	3,358,403	46,674,241	50,032,644	2001
60,625,000	0	0	0	0	1,437,678	47,940,381	49,378,059	2002
66,184,200	24,471,891	3,272,731	0	21,199,160	1,411,105	71,184,631	72,595,736	2003
81,150,200	44,311,437	9,200,045	0	35,111,392	-5,074,390	84,506,788	79,432,398	2004
95,613,105	74,703,961	17,703,961	0	57,000,000	-2,799,827	91,047,268	88,247,441	2005
95,613,105	74,703,961	17,703,961	0	57,000,000	-1,667,031	341,353,309	339,686,278	المجموع

(48)

الموقف المالي لبلدية خانيونس (2005-2001)

المتأخرات علي السكان	إجمالي الالتزامات على البلدية	إجمالي الالتزامات على البلدية			الفائض / العجز	إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات	الفترة
		متفرقات	مياه	كهرباء				
8,434,875	5,277,202	2,857,737	481,288	1,938,177	-315,549	11,175,517	10,859,968	2001
14,935,305	4,055,554	455,780	481,288	3,118,486	-1,923,628	11,021,276	9,097,648	2002
16,689,063	2,295,566	382,542	4,400,493	-2,487,469	-2,487,469	13,658,770	11,171,301	2003
20,861,250	14,525,600	7,176,748	382,543	6,966,309	-500,692	15,951,946	15,451,254	2004
22,616,331	19,115,211	9,882,956	0	9,232,255	371,971	16,955,413	17,327,384	2005
22,616,331	19,115,211	9,882,956	0	9,232,255	-4,855,367	68,762,922	63,907,555	المجموع

(49)

الموقف المالي لبلدية رفح (2005-2001)

المتأخرات علي السكان	إجمالي الالتزامات على البلدية	إجمالي الالتزامات على البلدية			الفائض / العجز	إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات	الفترة
		متفرقات	مياه	كهرباء				
10,079,019	1,684,734	733,298	0	951,436	-459,161	8,087,507	7,628,346	2001
17,147,630	3,575,266	1,231,534	0	2,343,732	-606,747	8,533,676	7,926,929	2002
24,983,826	3,872,722	112,041	0	3,760,681	-805,918	10,861,899	10,055,981	2003
35,978,717	7,589,004	1,857,360	0	5,731,644	-928,834	11,287,162	10,358,328	2004
49,013,868	11,932,341	2,892,839	0	9,039,502	-1,129,387	14,341,377	13,211,990	2005
49,013,868	11,932,341	2,892,839	0	9,039,502	-3,930,047	53,111,621	49,181,574	المجموع

اسم البلدية :								
اسم الجهة المولة	مصدر تمويل المشروع			سنة تنفيذ المشروع	تكلفة المشروع	اسم المشروع	طبيعة المشروع	الرقم
	قروض	منح ودعم خارجي	ذاتي					
								-1
								-2
								-3
								-4
								-5
								-6
								-7
								-8
								-9
								-10
								-11
							المجموع	

الموازنة التطويرية لبلدية

للسنة المالية 200

الاستخدامات		الموارد	
- المشاريع الانمائية والتطويرية الممولة من الايرادات الذاتية	XX	XX	- وفر الموازنة الجارية (تمويل ذاتي)
- المشاريع الانمائية والتطويرية الممولة من المنح والدعم الخارجي	XX	XX	- إيرادات المشاريع الانتاجية
- المشاريع الانمائية والتطويرية الممولة من القروض	XX	XX	- * إيرادات راسمالية
- الاستملاكات	XX	XX	- اقساط القروض المستردة
		XX	- منح فنية لتمويل مشاريع انمائية وتطويرية
اجمالي النفقات الراسمالية (التطويرية)			اجمالي الايرادات الراسمالية (التطويرية)

* إيرادات بيع الاصول والثابتة المملوكة لدى البلدية (سيارات - اليات - معدات -)